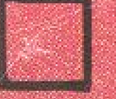


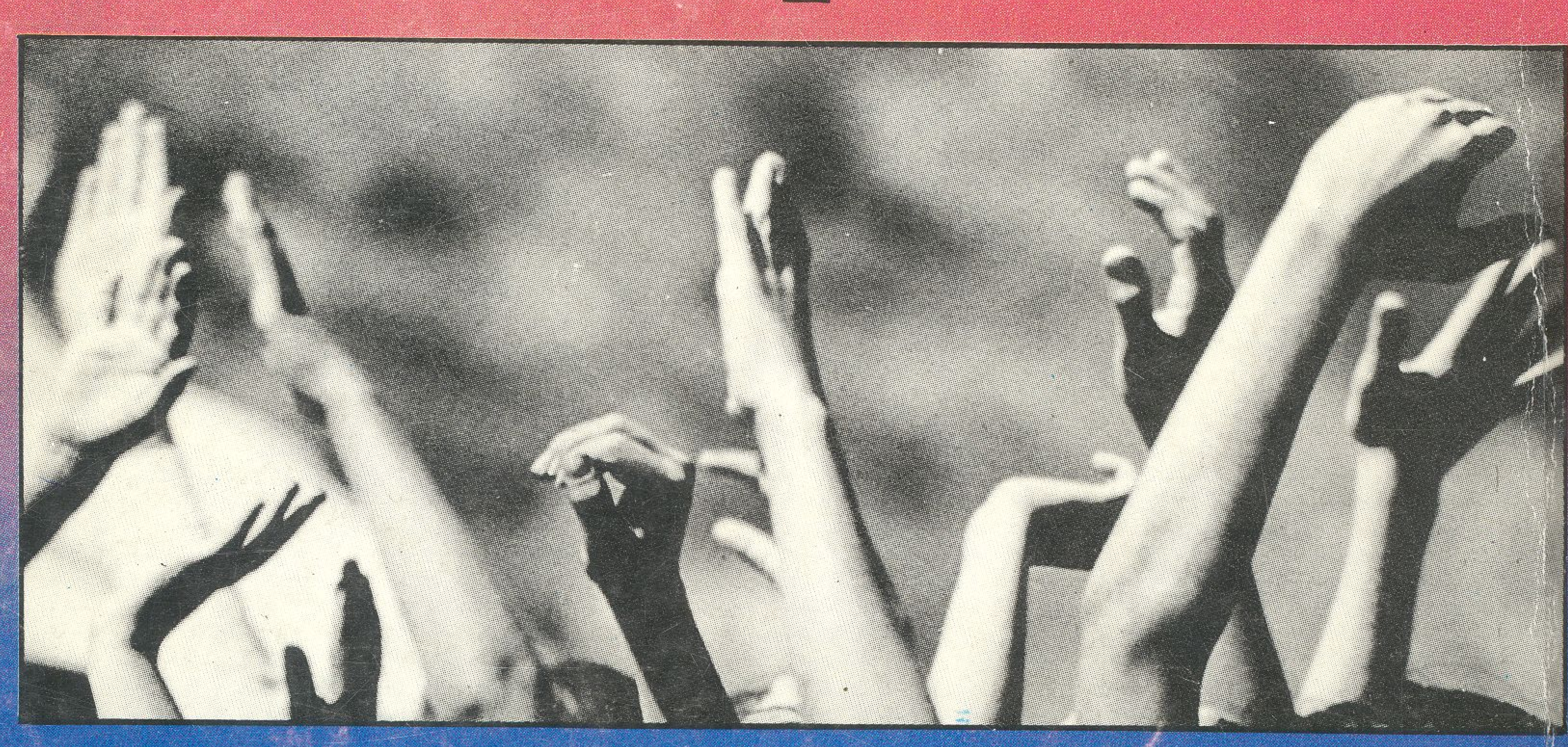
الحركة النسائية العربية

ابحاث ومداخلات

من اربعة بلدان عربية

تونس/ فلسطين/ مصر/ السودان





مركز دراسات المرأة الجديدة

إهــــــــداء2005

المستشار / عادل عبد الرحيم غنيم

القاهرة

الحركة النسائية العربية
(مداخلات وأبحاث من أربع بلدان)

الحركة النسائية العربية
(مداخلات وأبحاث من أربع بلدان)
مجموعة باحثات

الناشر: **مركز دراسات المرأة الجديدة**
عنوان المراسلة: ٥ شارع خان يونس – المهندسين – جيزة
تليفون: ٣٤٥٩١٩٦/٣٤٧٦٧٧٧ جمهورية مصر العربية

إنجاز : **دار المستقبل العربي**
٤١ شارع بيروت، مصر الجديدة
تـ ٢٩٠٤٧٢٧ ج. م. ع

رقم الإيداع بدار الكتب القومية ٩٥/٧٩٨٤
الترقيم الدولي للكتاب : ISBN 977-239-094-9

الحركة النسائية العربية

(مداخلات وأبحاث من أربع بلدان)

مجموعة باحثات



مركز دراسات المرأة الجديدة

شـــكر

تضم صفحات هذا الكتاب جهدا مخلصا ومحاولة جادة للمساهمة فى سد الفجوة الحالية فيما يخص توثيق حركة المرأة العربية فى عدة بلدان، لذا فإننا نتوجه بالشكر العميق للباحثات الجادات حفيظة شقير الهام المرزوقى وخديجة الشريف من تونس والباحثة إصلاح جاد من فلسطين لمساهمتهن الفعالة على هذا الطريق من جانب آخر نوجه الشكر للزميلات من اعضاء الاتحاد النسائى السودانى والتى اضفت مشاركتهن لنا على العمل طابعا خاصا.

كما نوجه الشكر لمؤسسة فورد لمساندتها لجهود توثيق حركة المرأة العربية وبشكل خاص نعبر عن امتناننا للسيدة هبة الخولى التى تبنت العمل من بدايته وللسيدة برتا بدر على تفهمهما ومساندتهما.

وإننا إذ نشكر كل من ساهم بابداء ملاحظات حول هذا العمل ننوه بالجهد الخاص للزميلتين عزة خليل وسهير الفاروق من مركز دراسات المرأة الجديدة لجهودهما فى ترجمة البحثين الفلسطينى والتونسى.

وأخيرا عميق إمتناننا لدار المستقبل العربى لكل التسهيلات التى قدموها لنا، والتى لولاها لما قدر لهذا الكتاب أن يرى النور فى هذه الفترة الوجيزة.

نادية عبد الوهاب العفيفى

آمال عبد الهادى

مقدمة

فى اطار عملية التحضير لمؤتمر بكين أعد بحث عن الجمعيات النسائية وأوضاع المرأة فى عدة بلدان من العالم وقد اختير من المنطقة العربية بلدان هما: تونس، لما تمثله من تميز يخص مشاركة الحكومة فى تطوير أوضاع المرأة، وفلسطين كنموذج لتطور اوضاع المرأة بشكل قاعدى فى ظل سلطة احتلال قمعية تثير تحرك الجماهير السياسى والاجتماعى.

وقد استضاف مركز دراسات المرأة الجديدة فى مصر. الندوة من (١٢ـ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٩٣) لمناقشة البحثين التونسى والفلسطينى، ووجد المركز انه من المفيد دعوة نساء سودانيات فى النفى لتقديم مداخلات عن أوضاع النساء فى السودان فى ظل مايسمى بالحكم الاسلامى. وقدم مركز المرأة الجديدة مداخلة عن أوضاع المرأة فى مصر وذلك لإثراء النقاش والبحث عن المشترك والمختلف فى تجربة البلدان الأربعة.

بعد انتهاء الندوة التى استمرت يومين كانت هناك رغبة جماعية من المشاركات لإخراج هذه الأبحاث والمداخلات الى النور فى كتاب. وذلك لشعورهن أن الساحة الثقافية خالية من مثل هذا المجهود التوثيقى لتاريخ وحاضر الحركة النسائية وإشكالياتها فى البلدان العربية.

أثناء مناقشة خطة عمل الكتاب رأت الباحثات انه من المفيد تطوير المداخلتين المصرية والسودانية حرصا على توازن العمل وحتى يسمح بدرجة أعلى من المقارنة بين البلدان الأربعة.

وقد تم العمل لتطوير المداخلة المصرية فى الفترة منتصف ١٩٩٤ الى منتصف ١٩٩٥، لذا شملت تقييما لأحداث تلت انعقاد الندوه، ورأت الباحثات اللاتى شاركن فى هذه الأحداث ضمها للمداخلة لثراء تلك الفترة ،رغم أن بقية الأبحاث لم تتضمنها،.

وقد اعتذرت الأخوات السودانيات عن تطوير مداخلتهن لتشمل آراء مجموعات نسائية أوسع، وذلك لظروف تخص وجود مناقشات لم تنته بعد بين عضوات الاتحاد

حول الموضوع نفسه، ووجدن أنه قد يكون من الضار إعلان هذه النقاشات قبل الوصول لقرار داخل الاتحاد.

وهذا الكتاب لايعبر عن وجهه نظر واحدة بطبيعة الحال، بل يعبر عن وجهة نظر جماعات نسوية مختلفة ومن بلدان تتفق ظروفها فى كثير من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ولكن هذه الظروف المتشابهة لاتعنى التماثل، فهناك فروق كمية بين هذه المعطيات تجعل مناقشة قضية المرأة ومقارنة أوضاعها وإمكانيات العمل النسوى فى هذه البلدان أمرا شديد الحيوية.

لقد انعكس تهميش دور المرأة في مجتمعاتنا لفترات طويلة على عدم تناول العمل النسائى بالجدية، وأدى هذا لغياب توثيق النساء لجهودهن لمناقشة قضاياهن فى خصوصيتها ومحاولتهن إيجاد مكان لقضية المرأة على خريطة الصراع السياسى والاجتماعى. وظلت معظم الكتابات بأقلام غربية ترى المرأة العربية من منظور ثقافى مختلف، مما يخل بحيادية وعمق هذا التوثيق. إن أهمية هذا العمل تنشأ من أنه إحدى المحاولات النسوية العربية لرؤية واقع الحركة النسائية وإشكالياتها بعيوننا نحن ومحاولة توثيقها فى فترة هامة من تاريخنا قد تكون لحظة مخاض لميلاد حركة نسوية عربية لها خصائصها النابعة من الجدل الثقافى القومى فى احتكاكه بالجدل الدائر حول نفس القضايا فى العالم بأسره.

هيئة تحرير الكتاب

الحركة النسائية فى تونس

الوضع الحالى للمرأة فى تونس

تعتبر تونس من أكثر الدول العربية التى سعت لتحقيق المساواة بين الجنسين وذلك من خلال نصوص قانونية متقدمة. وقد اهتز النسق القيمى الخاص بالمجتمع الأبوى نتيجة تعليم و عمل النساء، وتطورت حركة الجمعيات النسائية لزيادة وعى المرأة بحقوقها ورغبتها فى لعب دور تاريخى لدفع النساء لتقرير مصائرهن. بالرغم من ذلك فما زال وضع المرأة بعيداً عن المساواة الكاملة، فما زالت القيم والعقليات متأثرة بالمجتمع الأبوى، ويظهر ذلك جلياً فى التفرقة بين الرجل والمرأة فى الأسرة – فلا يزال الرجل هو المسئول عن الأسرة – وتعوق هذه التفرقة محاولات المساواة بين الجنسين. (١)

عمل المرأة

إذا نظرنا للحياة العامة تتحدث الأرقام عن نفسها. فإن كان عمل المرأة بأجر خارج المنزل يعتبر ثورة إجتماعية، إلا أن عدد العاملات بشكل عام أقل من التوقعات فقد إنخفض نشاط المرأة العاملة ليصل إلى ٩ر٢٠ ٪ عام ١٩٨٩ بينما كان وفى الإحصائيات الرسمية ٩ر٢١ ٪ سنة ١٩٨٥. ويلاحظ أن المرأة تقوم بالأعمال الأكثر هامشية حتى فى مجالات الإدارة والصناعة. (٢)

ففى مجال الصناعة تمثل المرأة ٥٠ ٪ من العمالة، ولكن فى أغلب الأحيان يكون دورها خدمياً. وتعتبر القطاعات الخدمية أكثر عرضه للكوارث الإجتماعية والإقتصادية وتقدم أقل حماية وضمانات للعاملين، على سبيل المثال تمثل المرأة فى قطاع النسيج أكثر من ٩٠ ٪ من العاملين ولكن نصف هذه النسبة لا تعمل أكثر من ستة

أشهر، كما أن مرتبات العاملات أقل من الحد الأدنى للأجور. (٣)

وفى قطاع الوظائف العمومية، ورغم الإعتراف بمبدأ المساواة الكاملة بين الجنسين، إلا أن المرأة تقوم بالوظائف التنفيذية وتبلغ نسبة النساء ٥ر٤٢ ٪. وتتركز عمالة المرأة وفقا لهذا الاتجاه فى القطاعات التى ، تسمى قطاعات نسائية مثل الوظائف الطبية المعاونة بنسبة ٥ر٤٥ ٪، والتعليم بنسبة ٥ر٣١ ٪ وتقل نسبة مشاركة النساء فى القطاعات الأكثر تأهيلاً. (٤)

وتبقى المرأة أقل تأهيلا بسبب تخصيص التدريب المهنى للرجال، فقد أوضحت الدراسات أن عدد الرجال فى مراكز التدريب يبلغ ضعف عدد النساء. وفى قطاع الزراعة الذى تمثل فيه النساء عمالة أساسية يوجد مركزان فقط لتدريب النساء من أصل ٣٦ مركزا للتدريب. بالاضافة الى ذلك فان معدل البطالة بين النساء أعلى منه بين الرجال، فقد زادت البطالة بين النساء من ١١ ٪ عام ١٩٨٤ إلى ٩ر٢٠ ٪ عام ١٩٨٩.(٥)

التعليم

رغم المجهودات المبذولة فى هذا المجال يظل عدد الفتيات بالمدارس أقل من أقرانهن الذكور. بالأخص فيما يتعلق بزيادة نسبة التسرب. فرغم أن عدد الفتيات اللاتى إلتحقن بالتعليم الأساسى سنة ١٩٩٢ بلغت نسبتهن ٧ر٩٠ ٪، إلا أن ثلثى الفتيات من سن ١٠-١٤ سنة لم يتم إستيعابهن وإتيحت الفرصة لنسبة ٥ر١٢ ٪ فقط للوصول للمرحلة الثانوية. أما الأمية فقد انخفضت نسبتها من ٥٨ ٪ سنة ١٩٨٤ إلى ٣ر٤٨ ٪ سنة ١٩٨٩، وتتركز ١ر٦٦ ٪ من هذه النسبة فى الريف.

المسئولية السياسية

يلاحظ أن هناك غيابا لدور المرأة، ورغم وجود التشريعات التى تنص على حق المرأة فى الترشيح والتصويت إلا أن ممارسة هذه الحقوق مازالت ضئيلة جداً فنسبة النساء فى البرلمان ٤ ٪، ومشاركة المرأة فى إدارة أعمال الدولة ضعيف فهناك وزيرة واحدة مسئولة عن شئون الأسرة والمرأة. وهناك إمرأتان فى وظيفة سكرتير دولة وإمرأة واحدة فى وظيفة محافظ. (٦)

نشأة الحركة النسائية فى تونس

أ) المجموعات التى نشأت من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٥٦*

١ - إتحاد النساء المسلمات التونسيات

تكون هذا الإتحاد عام ١٩٣٦ وكونته بوشيرة بن براد، وتعتبر نشأته إستمراراً لمؤسسة الزيتونة بسماتها القومية والأسلامية. دعا الإتحاد للإنتماء الإسلامى والعربى، لكن عضواته كن يرفضن أوضاعهن التقليدية، وقد أخضعن قراءة النص القرآنى لرؤية جديدة تبرز الجوانب الإيجابية المتعلقة بالنساء، وقد ركزن نضالهن ضد كل أنواع التخلف. وقد كان هذا الإتحاد من أوائل المدارس لعدد من المناضلات التونسيات ولم يكن يهدف لهدم النسق القيمى الإسلامى بل كان جزءاً متكاملاً من آليات النظام للحفاظ على النفس.

أهداف الإتحاد

* تجميع النساء المسلمات لتبادل الخبرات المعرفية، والتضامن معاً لحماية أسرهن والدفاع عن الحرية والديمقراطية.
* توجيه الشابات نحو التعليم والأخلاق الإسلامية و تنمية أوضاعهن الإجتماعية والثقافية والمدنية.
* تنظيم مؤتمرات، دروس، إحتفالات، مطبوعات، وندوات ثقافية.
* إنشاء مؤسسات للاهتمام بالطفل من خلال لجان متخصصة.

٢ - إتحاد النساء التونسيات

تكون هذا الإتحاد تحت مظلة الحزب الشيوعى التونسى فى أواخر عام ١٩٤٤، وقد انضم الى الإتحاد النسائى الديمقراطى العالمى فى نوفمبر ١٩٤٥. واعتمد يوم ٨ مارس كيوم عالمى للمرأة. ناضل الإتحاد ضد أعداء الشعب ومثيرى الحرب، وقد كرس كل مجهوداته للسلام العالمى والتحرر التونسى، معتبراً النازية أعلى تعبير عن تحالف الإحتكارات الكبرى والإقطاع، وخلال هذا العمل طور بعض الأنشطة تجاه المرأة.

---

* تم ترتيب المجموعات وفقاً للنظام الأبجدى الفرنسى وحافظت الطبعة العربية على الترتيب كما هو.

دافع الإتحاد من خلال نشاطه المستمر على مدى عشرين عاماً عن الطبقات المقهورة فى المجتمع بهدف تحسين مستواهم المعيشي. ولكن نشاطه ظل هامشياً ومحدوداً بأصوله الإجتماعية وإنتماءاته السياسية. ولأن عضوات هذا الإتحاد كن ينتمين إلى الحزب الشيوعى التونسى لذلك فقد اتبعن خط الحزب العام مما أعاق تعبئة قطاعات النساء التى ليس لهاعلاقة بالسياسة، والبعيدة تماماً عن تقاليد النضال. علاوة على ذلك لم يتمكن الإتحاد من تمثل الخبرة الإجتماعية للنساء على المستوى القاعدى إذ لم يكن ذلك جزءاً من برنامج سياسى يهدف إلى تحول جذرى للأوضاع السائدة.

ومع ذلك، وبعد الإستقلال، وبالرغم من تواجده المستمر على المسرح السياسى وجد الإتحاد نفسه مضطراً إلى تقليص أنشطته بسبب القيود الإدارية والبوليسية المفروضة عليه. وبعد تطبيق قانون الجمعيات الجديد ١٩٥٩، أصبح الإتحاد فى وضع غير قانونى وكان عليه الحصول على تصريح جديد بالعمل.

٣ - الإتحاد القومى للنساء التونسيات

بالرغم من الإختلاف الايديولوجى بين المنظمتين السابقتين، فقد كان موقفهما متقارباً من قضية التحرر الوطنى، وكانت كل منهما تعتبر نفسها جزءاً من القوى الإجتماعية التى تهدف لتحرير البلاد. على أى حال، فإنه على حين كان توجه المنظمة الأولى ينطلق من تعاليم القرآن والإندماج فى المجتمع العربى المسلم، فقد نهجت الثانية طريق تحريك النساء بهدف إسهامهن فى عملية التحول الجذرى للمجتمع. وبعد الإستقلال ومن أجل استكمال بناء الدولة الجديدة، وكذلك السعى من أجل تركيز السلطة فى أيدى الحزب الحاكم المسيطر، ظهرت ضرورة تأسيس الإتحاد القومى للنساء التونسيات فى إطار مشروع مجتمعى يعتبر تحرير المرأة جزءاً من مهمة البناء الوطنى. حيث أضحى من الضرورى محاربة التقاليد البالية التى تمثلتها النساء وتحكمت فى حياتهن، وأيضاً إقناع الرجال بعدالة قضية المرأة، وتطوير العلاقة بين الجنسين.

ومنذ عام ١٩٥٦ وصاعداً قدم الإتحاد القومى للنساء التونسيات نفسه كمنظمة نابعة من حزب الدستور الجديد الحاكم، وضم فى عضويته الرئيس بورقيبة وكانت العضوية تضم حليفات سياسة بورقيبة. وقد حددت مهامه فى الإعلان الذى صدر من

مؤتمره الأول عام ١٩٥٨ وهي :

* تنظيم النساء في منظمة نسوية تهدف للنهوض بمستواهن الثقافي والإجتماعي.

* محاربة كل أنواع القيود التي تعوق حركة المرأة.

* رعاية وحماية الشابات الصغيرات ضد الأخطار التي تهددهن وتعوق تطورهن.

* رعاية الطفل وتنمية قدراته في كل المجالات.

وحيث أن الإتحاد أُعتبر أداة هامة من أجل تطبيق سياسة الدولة في مجال تحرير المرأة، فقد ركز الإتحاد القومي للنساء التونسيات نشاطه في نشر الوعي بحقوق المرأة، وبالذات بين النساء غير المتعلمات، خاصة الحقوق التي حددها قانون الأحوال الشخصية الجديد.

ولقد طور الإتحاد عمله في أعقاب إعلان الأمم المتحدة لعقد المرأة العالمي ١٩٧٥ – ١٩٨٥، وظهرت رؤى أكثر ديناميكية لقضايا المرأة بهدف ممارسة الحقوق التي اكتسبتها، ولكن هذه الرؤى كانت تحرص دائماً على أن تبقى في إنسجام دائم مع السياسات التي تنتهجها السلطة دون أدنى تحفظات.

وقد ركز خطاب الإتحاد على نقطتين أساسيتين: ١ - دعوة وتجميع النساء للمشاركة في الحياة الإقتصادية والسياسية في البلاد ٢ - الإهتمام بوضع المرأة في مؤسسة الاسرة كما يحدده قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي صدر عام ١٩٥٦، وكان له جوانب إجابية في ذلك الوقت ساهمت في النهوض النسبي بوضع المرأة.

تطور الوضع القانوني للمرأة

تم إصدار مجلة [*] الأحوال الشخصية في ١٣ أغسطس ١٩٥٦ بعد الإستقلال، مما يسمح لنا باستنتاج أن الإهتمام بالنهوض بالمرأة يرتبط باستعادة السيادة الوطنية باعتباره أحد الشروط لاحراز الإستقلال ولتحديث الدولة التونسية. قامت الدولة بتوحيد تشريع القوانين الخاصة بالمرأة وتطبيقها، وتغاضت عن أي مصادر تشريعية أخرى والتي لم لا يمكن تصنيفها كمصادر وضعية، واعتبرتها فقط مجرد مراجع يلجأ إليها في حالة وجود لبس أو قصور في القواعد القانونية، وينطبق هذا خصوصاً على

---

* مجلة الأحوال الشخصية: قانون الأحوال الشخصية التونسي

الشريعة الإسلامية.

كان اهتمام الدولة المستقلة حديثاً أن يصبح إصدار القوانين من إختصاصها من أجل أن تحكم كل أوجه حياة الرجال والنساء. كان هذا ما تنويه الدولة ولكن هذا الهدف لم يتحقق في كل المجالات حيث أن تنظيم وضع النساء كان يتم في نفس اللحظة التي حرمن فيها من حقوقهن أسياسية كمواطنات.

نشأة مجلة الأحوال الشخصية

كانت تونس تبدو دائماً باعتبارها بلداً في حالة تغير مستمر، تنامى فيها الإصلاح بشكل دائم بسبب موقعها الوسطى بين الشرق والغرب. ففي أوائل عام ١٨٥٧ تم إعلان «عهد الأمان» والذى يتضمن حقوق المواطنة والحريات الإساسية، وفي ذلك الوقت ظهر عدد من الإصلاحيين الذين دافعوا عن المرأة وطالب الوزير الإصلاحي خير الدين التونسي بتعليم النساء.

وفي عام ١٩٢٤ تم تنظيم حملة لالغاء الحجاب. وفي عام ١٩٣٠ نشر طاهر حداد كتابه: «إمرأتنا أمام القانون والمجتمع» الذى نادى فيه بتعليم المرأة وإلغاء تعدد الزوجات. ومع توالى هذه الأحداث انقسم المجتمع إلى تقليديين يدافعون عن المحافظة على الوضع القائم في تشريعات الأسرة، وتقدميين استندوا إلى كتاب طاهر حداد كمرجع لتغيير أوضاع النساء. ومع صدور مجلة «الزمان» الإسبوعية في عام ١٩٣٠ اصبحت هذه الأفكار أكثر تحدداً، وقد دافعت المجلة عن نظرية طاهر حداد واصدرت أول مجلة نسوية في عام ١٩٣٦ مجلة «ليلى». وفي عام ١٩٤٦ فتحت مؤسسة الزيتونة تحت عمادة الشيخ طاهر بن عاشور قسما للنساء مما سهل حصولهن على التعليم.

كل هذه الأحداث والأفكار نتج عنها وضع المرأة في الإعتبار فيما يتعلق بعقد الزواج من خلال تنظيم عدد من الأمور المتعلقة بالزواج، والتي انتهت بمشروع لتوحيد كل النصوص الخاصة بالأحوال الشخصية.

صدور أول نص خاص بالأحوال الشخصية

في ٢٢ مايو ١٩٤١ صدر أول مرسوم من الحاكم (الباى) في تونس لتحديد الحد الأعلى للمهور ولجهاز العروس، بهدف تقليل نفقات الزواج المرتفعة التي كانت تلتزم

بها العائلات المسلمة في تونس، وتعتبر من العادات التي لا تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية. لذا كان يجب معالجة هذا الوضع الإجتماعي الذي يعوق الزواج مما يضر بالمجتمع. من هذا المنطلق اعتبرت مجلة «ليلى» هذا المرسوم مسايراً لنضالها ضد كل التقاليد التي تعوق تطور وتقدم المجتمع والاصلاح الإجتماعي.

مشروع توحيد قانون الأحوال الشخصية

في عام ١٩٤٧ عينت لجنة برئاسة شيخ المذهب المالكي محمد عبد العزيز جعيت لوضع مشروع قانون للأحوال الشخصية وفقا للشريعة الاسلامية، بهدف وضع حد للتناقض بين المذهبين الحنفي والمالكي، واستنباط اساسيات الأحوال الشخصية والحقوق الأساسية في هذين المذهبين. وقد تكونت هذه اللجنة من محامين وقضاة ورجال الافتاء وعدد من الشيوخ من كلا المذهبين. وقد أعدت اللجنة في سبتمبر ١٩٤٨ مقترحا قانونيا سمي «جعيت»

في عام ١٩٥٦ حين صدر قانون الأحوال الشخصية، أنكر الشيخ جعيت أي وجه تشابه بينه وبين القانون الذي شارك هو في وضعه من قبل، وانكر أن تكون له أي علاقة بهذا القانون، وذكر أن تكييف القوانين للعصر الحديث لا يتعارض مع الاسلام، أما الجوانب التي تحددها النصوص القرآنية والسنة فلا تخضع الى أي تأويل أو تطوير. وأكد على أهمية الحفاظ عليها، وذكر بأنه أرسل رسالتين الى وزير العدل توضحان عدم موافقته على عدد من النقاط في القانون الجديد. هذه المعارضة من الشيخ جعيت أدت الى صدور فتوى من أعضاء المحكمة الشرعية العليا لادانة أي إضافة للقانون. وبرغم ذلك طبق القانون منذ ذلك الوقت.

مكاسب مجلة الأحوال الشخصية

منذ اصدار مجلة الأحوال الشخصية أدخلت إصلاحات هامة تتعلق بحقوق المرأة التونسية التي تختلف في وضعها القانوني عن أي إمرأة في كل الأقطار العربية فالمرأة العربية تعاني من أن قوانين الأسرة المطبقة ليست إلا تطبيقات بسيطة وحرفية للشريعة الإسلامية، أو ذات توجه ديني كامل.

ولنحاول الآن أن نرى التأثير التحرري لهذا القانون، وكذلك جوانب القصور التي كرست النظام الأبوي وعدم المساواة في نفس النصوص. (٧)

أ - المساواة بين الجنسين فى القانون

تذكر هذه النصوص مجموعة من الحقوق، من ضمنها الغاء الإكراه فى الزواج (الجبر)، وهو ما كان يخول للولى فرض الزواج على من هن تحت ولايته دون موافقة مسبقة منهن. واحياناً يتحول هذا الإكراه الذى يقع على المرأة ضد ارادتها إلى قوة استبدادية من قبل الولى على الحقوق الأساسية لاسرته. (٨)

ولكن منذ ١٩٥٦ الغى هذا الحق ولم يعد الولى يستطيع فرض الزواج على ابنته أو من هن تحت ولايته، فلا يتم عقد الزواج إلا بموافقة الطرفين المعنيين ويجب أن تتم الموافقة مباشرة وبحرية(٩) . وأيضاً لا يتم هذا العقد إلا فى وجود الشخصين المعنيين بالأمر خلافاً لما يحدث فى الأقطار الأخرى مثل المغرب حيث لا يسمح للمرأة باعطاء موافقتها مباشرة ويجب أن تعلن عن طريق الولى الذى له الحق فى الموافقة بدلاً عن ابنته أو من هن تحت وصايته. (١٠)كما تم أيضاً تحديد سن الزواج للجنسين وذلك لمنع الزواج المبكر بين أشخاص لم يبلغوا سن الرشد، فالرجل لا يستطيع الزواج إلى أن يبلغ ٢٠ عاماً والمرأة قبل أن تبلغ ١٧ عاماً. (١١)

تم إلغاء تعدد الزوجات وهذا يعد تطوراً فى القانون، وفى حالة الإنتهاك يعاقب المنتهك. وأقر المشرع الطلاق القضائى، ومنع الطلاق التعسفى من جانب الزوج الذى تعطيه العادات والتقاليد العربية حق الطلاق .(١٢)وتنطبق اجراءات الطلاق القضائى على كلا الزوجين، بل يوجد تمييز إيجابى لصالح المرأة المطلقة التى لها حق السكن والنفقة مدى الحياة. ومن حق المرأة أيضاً المساهمة فى نفقات الزواج والبيت إن استطاعت.(١٣) أما فيما يتعلق بالميراث فقد أعطى القانون المرأة حق الميراث كاملاً فى حالة عدم وجود أخ ذكر بدلا من أن يؤول نصف الميراث الى الأعمام.(١٤)

ب - التفرقة بين الجنسين التى يعززها ويحافظ عليها القانون

يحتوى القانون على نصوص واضحة تتعلق بعدم المساواة فى حالة المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة، فالثانية لا تستطيع التمتع بكامل حريتها وتظل تحت وصاية أسرتها التى عليها واجب رعايتها وسد إحتياجاتها حتى زواجها.. فى الوقت نفسه يختلف الوضع بالنسبة للابن الذى يجب عليه الإعتماد على موارده الخاصة منذ سن ١٦ عاماً. (١٥) رغم تحديد سن الزواج للمرأة ١٧ عاماً، إلا أنه يشترط موافقة

الأب أو الولى فى زواج القاصر، وتقبل موافقة المرأة وحدها بعد بلوغها سن الرشد ٢٠ عاماً.

والمرأة المتزوجة تخضع لسلطة الزوج. ويلزم الزوج بدفع مهر لعروسه قبل البناء، ولا يمكنه إتمام الزواج إلا بدفع المهر. والحقيقة أن المهر وإن كانت له قيمة رمزية إلا أنه إلتزام من جانب واحد وهو الزوج، وقيمته يفترض أن تعبر عن قيمة المرأة (١٦). وللزوج المسئولية المطلقة خلال الحياة الزوجية فهو رئيس العائلة ومسئول عن الإنفاق(١٧)، وعلى الزوجة أن تمتثل لاوامره (١٨) وتحمل اسمه وتتبعه فى محل إقامته، وتحصل على إذنه لتكون ضامنة لشخص ما، وترعى الأطفال، وتدير حياة الأسرة الداخلية. وهذا يعنى أن تهتم فقط بالعمل المنزلى، دون وضع اعتبار لها كإنسان مسئول له أهليته، أو كمواطن له القدرة والكفاءة الكافية، مما لا يشجع انفتاح النساء على العالم الخارجى.

وضع المرأة المطلقة يطرح إشكالية كبرى، فمنذ ١٩٨١ أُرغمت على الاستمرار فى الاعتماد على زوجها السابق بعد الإنفصال. وهو ملزم بدفع نفقة منتظمة حتى يحدث تغير فى حياتها الإجتماعية، إما بالزواج أو أن لا تعود بحاجة لهذه النفقة (١٩)، وذلك حتى تتمكن من المحافظة على مستوى المعيشة الذى تعودت عليه (٢٠).

ويميز القانون بين المرأة والرجل فيما يتعلق بحضانة الأطفال والولاية عليهم، فالأم مسئولة عن حضانة الأطفال أى تربيتهم وحمايتهم أثناء إقامتهم معها(٢١). وهذه الحضانة تكملة للأعمال المنزلية وتتلقى الأم عنها مقابلا (٢٢). وعلى العكس تماماً الولاية التى تعنى رعاية الأطفال خارج العائلة (المدرسة – التعليم – النفقة – السفر)، وهذه يقوم بها الأب منذ ١٩٨١ وفى حالة وفاة الأب، فقط تصبح الأم ولية على الأطفال بالإضافة لرعايتها لهم، (٢٣).

أما الأم غير المتزوجة (العزباء)، فهى غائبة فى القانون وكذلك أطفالها الذى يشار إليهم بالأطفال «الطبيعيين»، وليس لديهم حقوق إلا على الأم وليس لهم حقوق على أطراف أخرى.

والمرأة ليست مساوية للرجل فى قضايا الميراث فهى ترث نصف ما يرثه الرجل.

٣ - الإجراءات المصاحبة للقانون

شملت الإجراءات التى وضعتها الحكومة مع إصدار القانون:

توحيد النظام القضائى

قبل الإستقلال كان القضاء التونسى فى حالة الأحوال الشخصية لا يطبق نفس القواعد القانونية. حيث توجد ثلاثة نظم قضائية: أولا المحاكم الشرعية والتى تنقسم إلى المحاكم المالكية والحنفية، وتطبق الشريعة الإسلامية وفقا لشخصية رافع الدعوى أو اختياره لأى من المذهبين المالكى أو الحنفى. ثانيا المحكمة الخاصة بالأحبار والتى تطبق القانون العبرى وتفصل فى النزاعات بين اليهود التوانسة. ثالثا المحكمة الفرنسية وتعقد إذا دخل طرف غير تونسى فى الدعوة. وبعد إلغاء هذه القوانين اصبح لتونس قانون وضعى واحد «مجلة الأحوال الشخصية» والنصوص المكملة لها.(٢٤)

تنظيم الحالة المدنية (٢٥)

مثل القوانين التى تنظم عقود الزواج والطلاق وإعلان المواليد والوفيات كما تم إدخال اجراءات أخرى تتعلق بالحضانة والتبنى وبتقديم شهادات صحية قبل الزواج.(٢٦) فمنذ ١٩٥٨ أعطى المشرع حق التبنى للجنسين،(٢٧) والطفل المتبنى له نفس حقوق الطفل الشرعى، وهذا يمثل إتجاها جديدا مقارنة بتشريعات الدول العربية التى تحرمه من الحقوق، ومن ضمنها أن يحمل إسم المتبنى.

الإجهاض

كان الإجهاض محظوراً ويعاقب عليه فى قانون العقوبات، وفى عام ١٩٦٥ أبيح فى حالات اجتماعية معينة، وفى سبتمبر ١٩٧٣ صدر تشريع يبيح الإجهاض فى الشهور الثلاثة الأولى شرط أن يتم فى مستشفى أو مؤسسة صحية وتحت رعاية وإشراف طبيب. كما يباح الإجهاض بعد الشهور الثلاثة الأولى عندما يكون هناك خطر يهدد حياة الأم أو نفسيتها أو إحتمالات ولادة طفل معاق، فى هذه الحالات يجب أن يتم الإجهاض بتقرير من الطبيب المشرف على الأم.

كل هذه الإجراءات التكميلية والقانون نفسه لم يمنع القيود القانونية التى تعوق نهوض المرأة منذ ١٩٥٦، وظهر هذا فى الحملات المطلبية التى دفعت السلطات إلى تغيير بعض القوانين التى تتعلق بالنساء.

الحقوق السياسية التى يعززها القانون

إتخذ عدد من الإجراءات التصحيحية من أجل إلغاء القيود التى فرضت على المرأة عام ١٩٥٦ ، ولوضع حد للسخط النسائى باعطائهن حق التصويت فى عام ١٩٥٧ . ولكن فى مناسبة إنتخابات أعضاء المجلس القومى التأسيسى وهو المؤسسة التى أنشئت لوضع الدستور بعد الاستقلال ١٩٥٦ ، قصر حق الإنتخاب والترشيح على الرجال فقط، مما حرم النساء من المشاركة فى هذا المجلس وحرمهن من الفاعلية السياسية . (٢٨)

هذه الإتجاهات بثت شكوكا حول مصداقية سياسات تحرير المرأة وأدت إلى إحتجاج النساء . لذا أعلن اتحاد المرأة فى ٢٠ يناير ١٩٥٦ ، الذكرى العاشرة للإتحاد النسائى الديمقراطى العالمى ، «لو عينا بأهمية الإنتخابات القادمة التى ستختار المجلس القومى التأسيسى لأول مرة .. تعبر النساء عن إحتجاجهن على النظام غير الديموقراطى للانتخابات، وعلى القانون الذى يضعهن فى مرتبة واحدة مع ناقصى العقل والمدانين قانونياً، ويحرمهن من حق المشاركة فى الإنتخابات حتى وإن كانت هذه الإنتخابات ستتعلق بمستقبل الأطفال(٢٩) علاوة على ذلك يوجد عدد من النساء يعتقدن انهن ناضلن من أجل الإستقلال، ودفعن ثمن هذا النضال من تعذيب فى السجون والمعتقلات أو باستشهاد أبنائهن أو أزواجهن . فليس من العدل أن يحرم نصف المواطنين من الحياة السياسية» (٣٠)

وفى عام ١٩٥٧ تم وضع حد لهذه التفرقة باعطاء المرأة حق التصويت فى الإنتخابات البلدية ، (٣١) وتم تعميم هذا الحق مع إعلان الدستور وإصدار أول قانون للإنتخابات فى عام ١٩٥٩ (٣٢) . ومع هذه الإجراءات القانونية أصبح هناك تجانس فى النصوص القانونية ، ومساواة نسبية فى مجالات السياسة والإقتصاد والإجتماع، لكن ما زالت هناك فجوة بين وضع النساء فى الحياة العامة ووضعهن داخل الأسرة .

وضع المرأة فى الأسرة

بذلت مجهودات عديدة لتطوير وضع المرأة داخل الأسرة من خلال إختراق عدد من العادات . ولكن التقاليد القديمة وسيادة النظام الأبوى حالا دون حدوث تغييرات عميقة فى وضع المرأة داخل الأسرة، تحت مظلة ما يسمى بالهوية العربية الإسلامية ، أو الخصوصية ، فهذان العنصران حالا دون المساواة الحقيقية فى القانون .

حدثت تغييرات منذ ١٩٩٣ خاصة بدور الأم، (٣٣) فموافقة الوالدين أصبحت ضرورية في حالة زواج القاصر، وعند اختلافهما يتم الاحتكام للقضاء. (٣٤) وكما في حالة الأب أو الولي، للأم حق التدخل في الأمور الخاصة بالأسرة – تعليم الأطفال– السفر– المعاملات المالية. (٣٥) أما في حالة الطلاق، وإذا أسندت الحضانة للأم فهي تتمتع ببعض صلاحيات الولاية فيما يتعلق بالسفر–الدراسة–وادارة المسائل المالية(٣٦).

ومن ناحية ثانية، في حالة امتناع الولي عن ممارسة حقوقه وتجاهل التزامه بالمسئولية عن الاطفال، مثل ترك محل الإقامة أو في حالة حدوث أي ضرر في حق الطفل، للقاضي أن يعطي الولاية للأم الحاضنة،(٣٧) كما إن القانون يعطي المرأة مسئولية مساوية للرجل تجاه الأقارب الذين يحتاجون للرعاية– الأم أو الأب– أو الجد أو الجدة. (٣٨) والوالدان مسئولان عن أطفالهم حتى يبلغوا سن الرشد وحتى ينهوا دراستهم بشرط أن يكونوا تحت سن ٢٥ سنة. ويظلا مسئولان عن بناتهم إذا لم يتزوجهن أو لم يكن لهن مصدر دخل. ويمكن للمطلقات الحصول على نفقتهن من صندوق ضمان النفقة في حالة أن تتعرض الأم أو الولية للمراوغة من طرف الولي.

بالرغم من أهمية هذه التغيرات، إلا أنها أقل بكثير من التوقعات. فما زال الرجل هو المسئول عن الأسرة، وواجب الطاعة الذي تم إلغاؤه منذ ١٩٩٣ لم يتغير ولم يحل محله الإحترام المتبادل. فالزوج والزوجة يجب أن يمارسا واجباتهما الزوجية وفق العادات والتقاليد، أي على أساس التقاليد الأبوية الراسخة. كما أن ولاية المرأة تبقى غامضة، فهي محدودة في القانون الجديد بحالة فشل الزوج أو وفاته.

ما زالت نصوص القانون غير محددة فيما يتعلق بمسئوليات المرأة داخل الأسرة، فرغم النص على التعاون في شئون الأسرة إلا أنها مسئولية الأب أساساً بدلاً من أن تكون بالتعاون بينهم، ومسئولية الأم غير محددة. وما زال هناك الكثير لانجازه للوصول لمساواة حقيقية داخل الأسرة، في المجالات الأخرى. ولتطوير وضع المرأة يجب التخلص من كل العادات والتقاليد الأبوية التي تقف حائلا دون ذلك.

الحركة النسائية المستقلة

تعتبر فترة السبعينات وخاصة النصف الثاني منها، لحظة تاريخية هامة على

الصعيد الإجتماعى والإقتصادى فى تونس. إذ تمثل حداً فاصلاً، وضحت فيه الأزمة العامة للنظام على صعيدى القيادة السياسية، والإدارة الإقتصادية. على المستوى الإقتصادى نجد التناقض بين الليبرالية التجارية والطبقات الاجتماعية الأخرى، وما نتج عنها من ازدياد حركة الإضرابات وصلت إلى ذروتها فى الإضراب العام فى ٢٦ يناير ١٩٧٨ والعصيان العام الذى واجهته الشرطة بالقمع. أما على الصعيد السياسى. فإن المظاهر العامة للمطالبة باحترام الحريات، وعلى وجه التحديد تأسيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، قد هزت تماسك السلطة السياسية، وخطابها عن الوحدة الوطنية. ومن قلب هذا الإطار العام من المتغيرات والجدل ظهرت النواة الأولى للحركة النسائية التونسية المستقلة.

١) نادى دراسات أوضاع المرأة

تشكل هذا النادى المعروف باسم « نادى طاهر حداد» فى بداية العام الجامعى ١٩٧٨، بمبادرة من طالبات قسم الإجتماع، وبعض المتعاطفين من الوسط الطلابى. وبعد عام بدأت النساء المهنيات النشيطات (مدرسات، محاميات، صحفيات) فى الإنضمام إلى النادى الذى مثل لهن إطاراً للاجتماع والنقاش. ولم تكن هناك أى شروط للإنضمام إلى النادى، فقد كانت العضوية مفتوحة أمام كل النساء، دون أن يرتب ذلك عليهن إلتزامات محددة تجاه النادى.

طرح النادى نفسه كمنظمة نسائية راديكالية من حيث اتساع عضويته لكلا الجنسين ، ونوعية المشاكل التى تناقش داخله، واستقلاليته. وقد طرح النادى عدداً من الأسئلة كأساس لأهدافه.

– لماذا لا تحقق المواطنة الكاملة للمرأة رغم الحقوق التى اكتسبتها؟

– ماهى جوانب وأشكال القهر– الإستغلال الإقتصادى، والتحكم الثقافى والروحى– التى تحدث فى كل مجالات تطور المرأة، فى الأسرة والمجتمع والحياة العملية، والتى تنكر على النساء قدراتهن على التفكير والإبداع واتخاذ القرار؟

وفى محاولة حل هذه الأسئلة، حدد النادى أولويات المشاكل المختلفة التى

تواجهها المرأة التونسية، من خلال التوثيق والأبحاث التحليلية، وأيضاً المناقشات العامة. ويمكن جمع أهداف النادى، فى محور مركزى هو العمل على تغيير العقليات.

وفى الواقع كان من الصعب على هاته النساء من خلال عملهن فى إطار نادى ثقافى أن يجعلن من هذا البناء أداة فعلية لتغيير أوضاعهن. وكانت المسألة أساساً هى العمل على مستوى الأطر أو النماذج الفكرية من أجل دفع الرأى العام للإهتمام بقضية المرأة.

تضمنت محاور النقاشات أصول البطرياركية (النظام الأبوى)، التمييز ضد المرأة فى التعليم، قصور قانون الأحوال الشخصية، الفجوة بين القانون والواقع، مشاكل العمل، العنف ضد النساء، محتوى البرامج الإعلامية والكتب المدرسية، القضايا الجنسية، منع الحمل، علاقة النساء بالسلطة، الحركة النسوية والابداع النسوى.

نشط النادى خلال عامه الأول فى الدفاع عن حقوق المرأة، وبشكل خاص الحق فى السفر. فقد تصدى النادى لقرار السلطات بجعل حق النساء فى السفر خارج تونس رهناً بموافقة آبائهن أو أزواجهن، وقد تم إلغاء ذلك القرار فيما بعد.

من جانب آخر كان النادى هو الإطار الذى تمت فيه الإجتماعات الأولى للنسويات المغاربيات، والتى ناقشت ثلاثة محاور هى قضايا الجنس والسلطة والتوجه النسوى.

وأعاد النادى الإحتفال بيوم ٨ مارس بدءاً من عام ١٩٨٠، وظل هذا التقليد متبعاً من قبل المجموعات الأخرى فيما بعد (كان اتحاد النساء التونسيات يحتفل بهذا اليوم فى الأربعينات). وقد نظم النادى أيضاً عروضاً سينمائية، ومسرحيات، ومعارض للكتب والملصقات والتصوير، بالإضافة إلى إصدار نشرة توضح أنشطة النادى المختلفة. توقف نشاط النادى فى عام ١٩٨٥ بسبب التخلى التدريجى لعدد من النشيطات عن العمل فيه.

كانت هناك محاولة ثانية قامت بها مجموعة من أقصى اليسار عام ١٩٨١، نادى ٨ مارس، لكنها لم تستمر سوى عام واحد تقريبا.

٢) لجنة دراسة وضع المرأة العاملة

تكونت هذه اللجنة بمبادرة من النساء النقابيات اللاتى كن من قبل فى نادى دراسات أوضاع المرأة، بعد مداولات غير رسمية استمرت لمدة عام كامل. وقد حالت أزمة ٢٦ يناير ١٩٧٨ وتداعياتها على التنظيمات النقابية دون نشاط هذه اللجنة داخل الإتحاد العام التونسى للشغل. وفى عام ١٩٨٢ أثناء إحتفال بيوم ٨ مارس، تم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة دراسة أوضاع المرأة العاملة. وضمت هذه اللجنة أغلبية من النقابيات «المثقفات» من النادى، وبدرجة أقل نقابيات من الطبقة العاملة. ورغم أن اللجنة فتحت أبوابها لمشاركة الرجال، إلا أن النقابيين الرجال تعمدوا تجاهلها.

واصلت اللجنة توجه النادى حول خصوصية أوضاع المرأة، ولكن هذه المرة فى مجال العمل، وطورت أنشطتها على ثلاثة مستويات: التعرف على مشاكل المرأة العاملة وطرح الحلول المناسبة، دعم مشاركة النساء فى الحياة النقابية، وإثارة وعى الكوادر النقابية والرأى العام بأوضاع النساء العاملات.

إرتبطت اللجنة إدارياً بقسم الدراسات فى الاتحاد العام التونسى للشغل، لذا كان عملها مقصوراً على الدراسات والتقارير بهدف الدفاع عن حقوق المرأة العاملة. وقد أدخلت اللجنة ضمن برامجها دراسة وضع المرأة العاملة، والتعرف على أشكال الإستغلال الذى تواجهه، والعوامل التى أدت إلى تردى أوضاع المرأة العاملة. من هذه العوامل، عدم وجود العناية الكافية، عدم وجود فرص للتعليم مقارنة بالرجال، مما يؤدى إلى تقليل فرص النساء الوظيفية، مضاعفة عدد ساعات العمل وغياب الخدمات الإجتماعية، التحرش اللفظى والجنسى بالمرأة، عدم تناسب التشريعات الخاصة بالعمل مع وضع المرأة العاملة، القصور فى توفر المعلومات والتدريب النقابى، وقمع الحركة المطلبية وذلك بالفصل التعسفى من العمل. وبناء على هذه العوامل نادت اللجنة بحماية المرأة ككائن عامل ومنتج كما طالبت بكفالة كافة حقوقها المشروعة.

وقد نوقشت هذه القضايا فى الكثير من المناظرات والإجتماعات الداخلية والمفتوحة للعامة، وتم عرضها فى النشرة الخاصة باللجنة. كما أصدرت اللجنة كتابا

للمرأة العاملة– دليل قانوني– تضمن برنامجاً إجتماعياً واقتصادياً وقسماً عن المرأة في الاتحاد العام التونسي للشغل.

وفي المؤتمر السادس عشر للإتحاد ١٩٨٤، تم تبني برنامج للمرأة كأحد الإهتمامات الوطنية للإتحاد. وفي عام ١٩٨٦ وبعد أزمة الإتحاد مع السلطات تم تجميد هذه اللجنة. وحالياً أعيد نشاطها كجزء من قسم تثقيف وتدريب العمال ولم تعد جزءاً من قسم الدراسات. وبناء على هذا حددت اللجنة أهدافها على ثلاثة محاور:–

التثقيف النقابي ورفع الوعي: بهدف توعية المرأة العاملة بحقوقها بشكل عام خصوصاً حقها في العمل كحق مشروع، وتقوية مشاركة المرأة العاملة في نقابات العمال، وتوعية كل النقابيين بمشاكل المرأة العاملة.

الدراسات: بهدف معرفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة العاملة وطرح الإجراءات المناسبة لإنهاء هذا التمييز.

الاعلام: جمع المعلومات الخاصة بتشريعات العمل وتخصيص باب لذلك في مجلة النقابة «الشعب» وتوزيع نشرة خاصة باللجنة.

٣) مجلة «نساء»

ولدت المجموعة نتيجة المشاورات التي استمرت عاماً كاملاً بين عضوات النادي واللجنة، للتوصل إلى إطار جديد أكثر استقلالية للحركة والتعبير، يتجاوز قصور ومخاطر التشكيلات السابقة. كان تأسيس مجلة «نساء» هو أول مظاهر هذه المحاولة وحضرت أكثر من ٥٠ عضوة مؤسسة الإجتماعات التحضيرية التنظيمية التي أسفرت عن صدور العدد الأول من المجلة في يوليو ١٩٨٥.

وتشير أوراق الدعاية التي سبقت توزيع المجلة إلى أهدافها.

* المساهمة في بناء صورة للمرأة تختلف عما تعكسه بعض وسائل الإعلام، والتي يكرسها الخطاب المتحيز جنسياً، والذي يجد جذوره في اللاوعي الفردي والجماعي.

* أن تكون المجلة مجالاً للتعبير الحر عن صوت المرأة وإبداعها من خلال طرح شهادات حية تكشف عن القهر الذى تعانيه النساء.

* توعية النساء بحقوقهن، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات العملية التى تساعدهن فى العناية بحياتهن.

* مناقشة منشأ الأوضاع التى تكبل المرأة، والمعتقدات والتمييز والتصورات النمطية ذات الصلة.

* تدعيم المكاسب التى تحققت فى تونس الخاصة بوضع المرأة.

* فتح نقاش حول كل هذه القضايا، من خلال فتح صفحاتها للنساء والرجال لكل ما يتعلق بالمرأة فى كل مستويات الحياة الإجتماعية التى تؤثر على خبرة الرجال الحياتية.

* الإسهام فى تطوير حركة رأى عام تدعو إلى علاقات أفضل بين الجنسين.

تميزت المجلة بحرية تعبير حقيقية، وأيضاً بالمثابرة والإبتكار فى إختيار موضوعاتها، والجرأة فى إختيار العناوين مثل: الإغتصاب وعقوبة الإعدام- حقوق الطفل والحق فى الحياة- حملة ضد قانون الأحوال الشخصية- التعليم المختلط- نقابات العمال- سجن النساء «دار جواد»* (دار للعزل كانت موجودة فى أول القرن، وتعاقب بالعزل فيها النساء اللاتى لديهن مشاكل مع أزواجهن). كما كان للمجلة أيضا أبواب ثابتة مثل النساء والثقافة- الجانب الخفى من الإقتصاد- صحتنا أجسامنا- نضالات المرأة- بيئتنا- حقوقنا.

بعد عامين من الجهود المتواصلة صدرت خلالها سبعة أعداد، تدهورت المجلة بسبب التناقضات الداخلية وصعوبات الإدارة التجارية، ثم أختفت تماماً بعد عدد ٨ مارس ١٩٨٧.

٤) لجنة الدفاع عن حقوق المرأة

تكونت هذه اللجنة بعد اللقاء العاصف فى مؤتمر الرابطة التونسية لحقوق

الإنسان عام ١٩٨٥ ، والذى أثيرت فيه تساؤلات حول مرجعية الإعلان العالمى لحقوق الإنسان من بعض الأعضاء الأصوليين . فقررت اللجنة إعلان وثيقة داخلية ، وتكوين عدد من اللجان من بينها لجنة الدفاع عن حقوق المرأة ، وتضم فى عضويتها كلاً الجنسين بالإضافة للنشيطات من النساء المستقلات . وكانت رئيسة اللجنة عضوة بالهيئة الادارية للرابطة . وقد حددت أهداف اللجنة فى المساعدة على فهم مشاكل المرأة التونسية ، وتوضيح كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، ودعم كافة الجهود لتحرير المرأة .

كان تحرر المرأة على المستوى القانونى هو التوجه الأساسى لبرنامج اللجنة وأنشطتها . تدخلت اللجنة فى عدد من الأحداث التى تخص تحرر النساء ، فقد تم طرح عريضة للدفاع عن المكتسبات القانونية حين تصاعدت الحملة الأصولية ضد قانون الأحوال الشخصية . كما أصدرت اللجنة بيانا حول تحفظات الحكومة التونسية على بعض بنود إتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة . وساندت اللجنة بعض المفصولات تعسفيا من أعمالهن . كما أعدت اللجنة ملفا حول تطبيق القانون فى قضايا الطلاق - النفقة - حضانة الأطفال ... إلخ معتمدين على الحالات التى تم تقديمها للجنة .

وبعد فترة تقلص نشاط هذه اللجنة وانحصر فى الإحتفال بيوم ٨ مارس ، بعد أن تم تجميد نشاطها عام ١٩٨٨ .

٥) جمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية

تشكلت هذه الجمعية عام ١٩٨٦ بمبادرة من النساء الأكاديميات ، كفرع للجمعية النسائية الإفريقية لبحوث التنمية . اقتصرت عضويتها فى البداية على الأكاديميات ، ثم فتحت لكل النساء المهتمات وذلك لاعطاء الأبحاث طابع كفاحى . حصلت هذه الجمعية على تأشيرة بالعمل عام ١٩٨٩ ، وقامت باشراك عدد من النساء فى أبحاثها . كما أكدت الجمعية على المطالب والإحتياجات من خلال طرح مناهج جديدة للبحث .

الأهداف :

* القيام بأبحاث حول مدى إنخراط النساء فى عملية التنمية

* تشجيع النساء على إتخاذ موقف واع وتقدمى فيما يتعلق بعمليات إتخاذ القرار

* إبراز دور النساء فى مختلف جوانب التنمية وإعادة تقييم دورهن التاريخى

* تقييم وإعادة النظر فى أولويات المشاريع التنموية وتأثيرها على وضع النساء

* تقييم وإعادة النظر فى مناهج وأولويات البرامج البحثية بما يجعلها فى خدمة النساء

* تكوين شبكات الإتصال بين النساء التونسيات والإفريقيات وكل الأطراف المهتمة بإشكاليات التنمية .

الأنشطة :

بالإضافة إلى توجهها الخاص بأن تكون مشروعات التنمية ذات حساسية لوضعية المرأة ، فقد امتدت أنشطة الجمعية لتشجيع الأبحاث التى تقوم بها النساء من خلال الإجتماعات ، إصدار الكتب ، والتوثيق السمعى والبصرى مثل اللقاء حول «الاشكاليات الراهنة فى الأبحاث المتعلقة بالمرأة» ، «والإستراتيجيات النسائية لمواجهة الأزمات» ، «التقدم فى بحوث المرأة» ، وورشة عمل ساهمت فيها فاطمة المرنيسى حول «النساء والايدلوجيا والمجتمع فى تونس» . ونتج عن هذه الورشة كتاب جماعى «النساء التونسيات ومسيرة التقدم» . هناك أيضاً دائرة حوار حول كتب النساء ، فيلم قصير «نساء قرطاج» واصدار نشرة .

مازالت هذه الجمعية تزاول نشاطها وتمثل أحد منابر مشاركة النساء فى الحياة الإجتماعية والثقافية .

٦) الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

ظهرت هذه الجمعية كإمتداد لتجربة مجموعة غير رسمية تسمى حركة النساء الديمقراطيات ، والتى بدأت نشاطها فى عام ١٩٨٥ أثناء العدوان الإسرائيلى على لبنان

وإجلاء الفلسطينيين وما تلا ذلك من أحداث قومية أو عالمية تتطلب إتخاذ موقف. تكونت هذه المجموعة من نسويات نشيطات بالإضافة إلى آخريات لديهن إهتمام بالسياسة أكثر من المشاكل النسوية وجدن في المجموعة إطار مناسب للعمل بسبب استقلاليتها وتحددها. وجاءت تسمية الديمقراطيات لتمييز المجموعة عن النساء المنتميات للمنظمات القومية الحكومية. وكانت الحركة قد أصبحت معروفة بمواقفها الشجاعة «مظاهرات الشوارع والإعتصامات..» ومواقفها الملتزمة والمعلنة في بياناتها في الصحف.

تعتبر هذه الجمعية المحاولة الثانية للنسويات لتوفير إطار قانوني لعملهن بعد فشل مجلة «نساء»، وحصلت على الموافقة القانونية في ٦ أغسطس ١٩٨٩.

أهداف الجمعية:

* إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء كما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية كوبنهاجن.

* الدفاع عن حقوق المرأة المكتسبة، وتطوير التشريع التونسي باتجاه المساواة التامة والفعلية بين الجنسين.

* تغيير العقليات، والنظام الأبوي.

* مساعدة النساء في الإهتمام بمشاكلهن، وخلق التضامن النضالي من أجل حلول لا تقوم على التمييز ضد المرأة.

* الإعتراف بالمواطنة الكاملة غير المنقوصة للنساء، ومشاركتهن في الحياة المدنية والسياسية .

الأنشطة

في مجرى العمل لتحقيق هذه الأهداف، حافظت المجموعة على توجهها السياسي واخضعت المطالب النسوية للأحداث الهامة الجارية. وحتى قبل الإشهار

القانونى للجمعية، كانت الدولة تطلب أراءها بشكل غير رسمى مثلما حدث أثناء إعداد الميثاق القومى عام ١٩٨٨ . كما أن موقفها فى الساحة السياسية تعزز بمشاركتها فى المظاهرات ضد الأصولية فى مارس ١٩٨٩ .

واصلت المجموعة أنشطتها المناهضة للأصوليين من خلال تصديها العلنى لحزب النهضة حول قضية إصلاح التعليم . وأرسلت المجموعة رسالة مفتوحة إلى الإتحاد المغاربى العربى، مبرزة عددا من المطالب التى أصبحت ضرورة ملحة بعد تصاعد الحركة الأصولية، ومدينة الهجوم الذى تعرضت له إحدى لجان الحزب الحاكم . كما نظمت المجموعة حلقة نقاش حول «النساء والحركة الأصولية» . فى ذات الوقت كانت السلطات تستنهض كل المجتمع المدنى لمساندتها فى التصدى للاصوليين وساندت المجمومعة النساء الأردنيات والجزائريات فى تصديهن للهجمات التى يتعرضن لها من قبل الأصوليين، وساندت النساء العراقيات فى وقوفهن ضد تشريعات جرائم الشرف .

وعلى مستوى سياسى أوسع شاركت المجموعة فى الأنشطة الداعمة للإنتفاضة الفلسطينية والإحتجاج ضد مذابح القدس، وانضمت أيضاً للحملة ضد الحصار على ليبيا . وشاركت مشاركة فعالة فى الحملة التى نظمت ابان حرب الخليج . أما على المستوى الوطنى فقد شاركت الجمعية فى جمع وتوزيع المعونات لضحايا فيضانات شتاء ١٩٩٠، وشاركت فى تنظيم حملة لمساعدة المعاقين . كما نظمت المجموعة يوم عمل عن (الخطة الثامنة والمرأة) وذلك فى إطار مساهمتها فى النقاش الدائر فى اللجنة القومية العليا لدراسة تطوير الخطة الثامنة . وأخيراً عبرت عن قلقها إزاء إنتهاكات الحريات فى البلاد .

وعلى المستوى النسوى البحت نظمت الجمعية عددا من المناقشات حول موضوعات: الإحتفال بالذكرى العاشرة لاتفاقية كونبهاجن، هل المدرسة متحيزة جنسياً، المرأة والحياة العامة، حملة توعية عن العنف المسلط على المرأة . أصدرت المجموعة ملفا يتضمن مطالبها فى مجال حقوق المرأة . وذلك أثناء مراجعة اللجنة القومية لقانون الأحوال الشخصية . وقد وزع على كل المنظمات الحكومية وغير

الحكومية بعد نقاش داخلى حوله. وتشارك الجمعية فى الإحتفال بذكرى يوم العمل و٨ مارس، واليوم القومى للمرأة الذى يناظر إصدار مجلة الأحوال الشخصية.

وساهمت الجمعية فى تأسيس شكل للتنسيق مع الجمعيات النسائية على المستوى المغاربى [*] مما أتاح إقامة ثلاثة لقاءات حول (التضامن بين نساء المغرب- المرأة المغاربية والعمل والتنمية- التعبير السياسى للمرأة المغاربية). والجمعية جزء من لجنة التنسيق المغاربية للتحضير لمؤتمر بكين.

رؤية حول الجمعيات النسوية

تقييم الحركة النسائية فى محتواها التاريخى وديناميكيتها الحالية يقودنا إلى ملاحظة أن السياسات الرسمية، تتميز بوجود فجوة عميقة بين النصوص القانونية وتطبيقها، وبعد مضى خمسة عشر عاما من تاريخ المجموعات المستقلة لايوجد مايسمى بالحركة الجماهيرية القادرة على تخطى النظام الأبوى وفرض نظام ديمقراطى فعال على المجتمع.

ماهى إذن الأولويات والاستراتيجيات الحالية التى وضعتها كل من المجموعات المستقلة أو المؤسسات الحكومية للتغلب على المشاكل، ولتطوير أوضاع المرأة فى تونس؟ للإجابة على هذا السؤال تم عمل عدد من اللقاءات مع ممثلات المنظمات النسوية المختلفة. وقد ركزت هذه اللقاءات شبه المقننة على الموضوعات النظرية التى تبنتها هذه المنظمات. كما تم التطرق أيضا الى الأنشطة، حيث أنها تمثل استراتيجيات تناظر عددا من الأولويات التى تم تحديدها على أساس الوضع الحالى للمرأة، سواء كان على المستوى القانونى، أو مساحة الحركة المتاحة لها فى الحياة العامة و الخاصة. وتم استكمال هذه المقابلات بالاستعانة بشهادات مكتوبة نشرت فى أوساط هذه الحركة، وبعض الوثائق الداخلية الخاصة بعدد من الجمعيات.

---

* المقصود بالمغاربى الأنشطة التى تشمل أكثر من بلد من بلدان المغرب العربى.

فى قراءتنا لهذه اللقاءات، يجب أن نضع فى الاعتبار ملاحظة تتعلق بتعريف مصطلحى الأولوية والاستراتيجية، اللذين يمثلان أهمية خاصة عند كل المجموعات. فالأولوية تم فهمها ليس كرؤية مستقبلية، بل فى صلتها بالوضع الحالى لهذه المجموعات. أما فكرة الاستراتيجية، فلم يتم التعامل معها باعتبارها تحديدا مجموعة من الوسائل العملية للتدخل فى إنجاز عدد معين من الأنشطة المنسقة الهادفة الى تحقيق الأولويات، ولكن تم الخلط بينها وبين المهام العملية فى حد ذاتها. لذا للوصول الى فهم أفضل للاختلاف فى معنى هذين المصطلحين، وبالتالى ما تهتم به هذه المجموعات، و أيضا المشاكل التى اعتبرت ملحة، كان من الضرورى أن نقدم العرض السابق للوضع الحالى للمرأة فى تونس ، وسنحاول تقديم تفسير للمقابلات فيما يتعلق بصحة أوعدم ملاءمة الاختيارات لأهداف ودوافع هذه المجموعات.

١ - الأولويات

الأولويات النظرية للموضوعات

كانت المرحلة الأولى للمقابلات التى أجريت مع ممثلات المنظمات المختلفة تهدف إلى تقييم ومتابعة النقاشات والاهتمامات من زاوية المرجعية النظرية التى هى أساس النشاطات العملية المحددة وفقا للوضع الحالى للمرأة. كان علينا معرفة ما إذا كانت القضايا الأساسية مثل العلمانية، والهوية، و الاختلاط، والاستقلالية، مازالت هى الأساس الفعلى لتحديد الأولويات أم لا ؟ أم أن هذه القضايا تم حلها، ولم تعد ذات أهمية ؟ وقد تباين اهتمام المجموعات بهذه القضايا.

الهوية - العلمانية

تقول ممثلة مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة، وهو مؤسسة حكومية ، «من السذاجة تصور أنه يمكن إجراء بحث بدون معالجة قضايا مثل الهوية والعلمانية، كل الموضوعات لا يمكن فصلها عن هاتين القضيتين، ولا يمكن لأى بحث تجاوزهما، لكنهما لا تشكلان أولوية».

وترى رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الموضوع بشكل

مختلف:» إذا كان موضوع الهوية لم يعد ذو أهمية كبرى لكثير من النشيطات فان ذلك لا ينطبق على قضية العلمانية التى تفرض نفسها كلما زاد تأثير الدين، ليس فقط من جانب الأصوليين ولكن أيضا من جانب السلطة التى تستغل الدين لأهداف سياسية وللمزايدة على الأصوليين، وهذا يعوق عملنا أحيانا» . أثناء المناقشات التى نظمتها الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات عام ١٩٩١ حول موضوع العلمانية، دعت الجمعية الى ضرورة طرح قضية العلمانية وفصل الدين عن السياسة» فقد لا حظنا أن العقبة أمام تطور حقيقى للمرأة تتستر دائما برداء الدين، وعلينا مساعدة النساء للعيش فى مناخ علمانى، بحيث لا يدخل عامل الدين فى حياتهن وتفكيرهن بأكثر مما يجب. تدخلنا ينبغى أن يبنى على هذا الأساس و على تجنب الموضوعات الفلسفية التى تهمشنا. مهمتنا إيجاد رؤية و طرق لتحريك النساء وتنظيمهن، ومحاولة علاج المشاكل. بمداخل جديدة. لذلك يبقى موضوع العلمانية موضوعا للبحث والتفكير لا يمكن تجاوزه. لقد ضمنت الجمعية فى ميثاقها العلمانية كحل وحيد لمشاكل المرأة لأننا نعلم أنه لا يمكن تجاوز النصوص القرآنية فى عدد من القضايا» .

أما الاتحاد القومى للنساء التونسيات فان له توجها آخر، يتضح من البيانات المنشورة فى الصحف والمقابلات مع قياداته، وهو قراءة جديدة للقرآن بدلا من العلمانية. أما موضوع فصل الدين عن السياسة – حتى وإن كانت بعض القيادات فى الاتحاد مقتنعة بأهميته – إلا أنه لا يطرح. وهذا يرجع الى انحياز الاتحاد لوجهة نظر الحكومة.

من جانب آخر فان لجنة دراسة وضع المرأة العاملة بالاتحاد العام التونسى للشغل والتى تهتم أساسا بقضية عمالة النساء، لا تطرح قضية العلمانية بوضوح ولكن تشير بطريقة غير مباشرة الى الثقافة والإرث الحضارى الذى يحول دون حصول المرأة على المساواة. وقد ازداد هذا التوجه منذ صعود الأيديولوجية الأصولية التى ساهمت منذ سنوات قليلة فى تكريس صورة المرأة المتخلفة تحت ذريعة الأخلاق والتقاليد.

أما لجنة المرأة فى الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، فرغم مرجعيتها غير

الدينية- فحقوق الإنسان حقوق مدنية للمواطن، وليست حقوقا ممنوحة من الله لمخلوقاته- فقد تجنبت في الممارسة هذا الموضوع، وذلك لعدة أسباب أهمها ضرورة حل المشاكل العاجلة. وهناك سبب آخر هو اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالتوجه الذي يجب تبنيه للتصدي لهذا الموضوع. فقد ذكرت إحدى المسئولات في الرابطة أن هذه المشكلة ينبغي حلها في علاقتها بالموروثات وإعادة تأهيل النفس، حيث أن قضيتا الهوية والعلمانية مرتبطتان.» إلا أنه يلاحظ اتساع الفجوة بين الحقوق الرسمية للمرأة وثقافة المجتمع، وذلك يرجع الى حقيقة أن كل ما يتعلق بالإرث الثقافي يتم إهماله باسم الشريعة التي تتبناها الحركة الأصولية التي تعنى بجانب واحد هو الهوية. لذا يجب أن يكون هناك موقف ورد فعل تجاه محاولة وضع النساء في درجة أدنى، فالمعركة يجب أن تبدأ من هذا المستوى، من أرضيتهم ، كما فعلت فاطمة المرنيسي، حين جمعت قاموسا من النصوص القرآنية التي تدعو لتحسين وضع المرأة، ونفس العمل يجب أن يتم على مستوى التراث الثقافي. إن مشكلة تحرر المرأة لا ينبغي أن تترك لتصل لمستوى الإبادة الثقافية».

الاختلاط

لا تشترك كل الجمعيات في الاهتمام بموضوع الاختلاط، فالموضوع غير مطروح في مؤسسات مثل مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة، ولا في اللجان المختلطة مثل لجنة الدفاع عن حقوق المرأة في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، أو لجنة دراسة قضايا المرأة العاملة في الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك لكونها مختلطة منذ البداية.

واستنادا لرأي رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات «إن مشكلة الاختلاط تم حلها، ولكن لا يوجد موقف متصلب من قضية المشاركة المختلطة في الأنشطة، فنحن عادة ندعو محاضرين من الرجال للمناقشات التي تنظمها الجمعية رغم قرارنا بأن الجمعية غير مختلطة». لكن ممثلة اللجنة التنفيذية لجمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية لا تشاركها الرأي، وتتمنى أن يعاد النظر في هذا الموضوع في جمعيتها. «بعد تجربة في تحديد مشاكل المرأة نرى من الأفضل

إشراك الرجال وزيادة وعيهم بقضايا المرأة».

الاستقلالية والديموقراطية

الاستقلالية والديموقراطية وجهان لعملة واحدة. وقد تعاملت كل الجمعيات مع هذين الأمرين بشكل متواز عدا الاتحاد الوطني للنساء التونسيات الذى لا تمثل الاستقلالية بالنسبة لعضواته قضية ذات أهمية.

فى أواخر يوليو ١٩٩٣ أجابت وزيرة الدولة للمرأة وشئون العائلة على سؤال صحفى عن التوجه السياسى «إننا نؤكد على القيم العالمية مثل الحرية والقانون والديموقراطية دون الانفصال عن ثقافتنا وتاريخنا». وأضافت «إن اللجنة القومية للمرأة والأسرة هيئة استشارية تضم ممثلين لكل المنظمات والجمعيات والأقسام التى تختص بالموضوع... وتمثل هذه اللجنة إطار عمل للممارسة الديموقراطية مما يعزز التضامن والنهوض بالمجتمع المدنى».

ويؤكد خطاب الاتحاد الوطنى للنساء التونسيات على استقلاليته، وأن هذه الاستقلالية متضمنة فى نظامه الأساسى، على أية حال فان هذا لا يجعل عضواته يقمن بنشاط كفاحى، ولا يجعل الاستقلالية شرطا ضروريا.

أما بالنسبة للجمعيات الأخرى فالاستقلالية والديموقراطية غير قابلتين للفصل، والديموقراطية شرط لنجاح العمل والمشاركة فيه، والذى لا يمكن تحقيقه فى سياق غير ديموقراطى، وتعتبر الاستقلالية لبعضهن من الأولويات.

ذكرت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات أن «تقوية العمل الديموقراطى له تأثير كبير، ويمكن تطبيقه بشكل أفضل على قاعدة عريضة وباستقلالية حقيقية. وتعزيز الممارسة الديموقراطية يجب أن يتم من خلال استقلالية المشاركة فى العمل الديموقراطى التى هى أولوية لنا. وتزداد أهمية ذلك الآن لوجود رأى يدافع عن الديموقراطية التشاركية، وهو أحد الآراء التى تحظى بالإجماع. والجمعية لا ترفض هذه الطريقة تماما ولكنها ستدافع فى نفس الوقت عن استقلالية الجمعيات».

أما إحدى المسئولات فى لجنة الدفاع عن حقوق المرأة بالرابطة التونسية لحقوق الإنسان، فتقول: « لم يكن المجتمع معاديا للنساء فى أى وقت من الأوقات كما هو الآن، لذا يجب علينا إعادة التوازن، وهذا لا يتم إلا من خلال مناخ ديموقراطى. النضال فى قضايا المرأة لا يتم بمعزل عن قضية الديموقراطية، فالديموقراطية تسمح للتوجهات المختلفة بالإسهام فى هذا الموضوع فى استقلالية تامة».

وعلى نفس الخط ذكرت إحدى المتحدثات التى تطرقت إلى تبرير وجود المنظمات غير الحكومية بأنه « حتى يكون هناك بدائل فى مواجهة مقترحات الحكومة، إن حرية الحركة والاستقلالية فى مواجهة الحكومة لا يتمان إلا فى جو ديموقراطى».

أولويات الأنشطة العملية

القسم الثانى من المناقشات تناول الأولويات العملية. وقد قامت الجمعيات بتحديد الأولويات العملية التى تستهدف التغيير على أساس من تجربة النساء الواقعية، بكل تناقضاتها، وتم ذلك على عدة مستويات

الأمية، التعليم، العمالة

هذه هى المحاور ذات الاهتمام المشترك بين كل المنظمات والتى تمثل أساس مختلف الأنشطة العملية التى تضمنتها كل البرامج. أكدت الممثلة التنفيذية لمركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة أن عمل منظمتها لا يعتمد على الظروف: «لننظر الى الإنجازات فى مختلف جوانب خطة التنمية الثامنة: تحسين شروط العمل، تشجيع عمالة النساء، ضمانات حصول النساء على التعليم، تخفيض نسبة الأمية، التثقيف القانونى للنساء، وتشجيعهن على الوصول لمواقع صنع القرار... ينبغى القيام بحملة لإثارة الوعى وتوفير المعلومات للنساء بشكل أفضل، كل هذه المحاور ترتبط بالأولويات وبالأبحاث ذات التوجه العملى التى تحدد دور مؤسستنا».

وأعلنت رئيسة الاتحاد الوطنى للنساء التونسيات، فى حديث لجريدة الصحافة بمناسبة ١٣ أغسطس، أن العمالة والتدريب المهنى هما جزء من أولويات المنظمة «إننا

نعتبر أن التدريب المهنى هو قضية أساسية فى السنوات الخمس القادمة، ولقد كشفت إحدى الدراسات بأن مراكزنا التى يبلغ عددها ١٧٠ مركزا، تمثل عنصرا يعتد به من البنية التحتية الوطنية. لكننا للأسف نمثل أقل المستويات فيما يتعلق بالنوعية، فالمجموعات التى نوظفها هى مجموعات هامشية، كما أن محتوى برامجنا مازال أوليا... وهى لا تهدف الى توفير تدريب يؤهل النساء بشكل حقيقى ويساعدهن على الوصول الى مهن ذات عائد مجز، ويفتح أمامهن آفاق الترقى.. لذلك فنحن ننوى إعادة النظر بمناهج التدريب».

أما فيما يتعلق بالعمالة فقد حددت أن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية قد أدت الى عدم استقرار عمالة المرأة؛ هذا يرجع الى تحرير الاقتصاد والارتباط بالأسواق العالمية، فى حين أن النساء لم يتهيأن بعد لهذا الوضع.. ينبغى أن توفر المعلومات للنساء عن احتمالات احتياجهن لإعادة صياغة حياتهن وبناء أعمالهن الخاصة. لكل ذلك أسسنا جهازا للمعلومات متاحا أمام كل النساء المفصولات من أعمالهن».

وتهدف جمعية النساء التونسيات من أجل البحوث حول التنمية الى دمج النساء فى عملية التنمية. وتقول إحدى المسئولات بالجمعية «العمالة والتعليم هما أكثر الموضوعات إلحاحا، ويمثلان أولوية لنا .. علينا أن ندرك الى أى مدى وصلنا فى المساواة فى العمل والتعليم وأن نحدد نسبة النساء النشيطات فى مجال العمل.. وعلينا أيضا تقييم مستوى إنجاز النساء العاملات، علينا تحديد موقع المهن التى تعمل فيها النساء فى السلم الاجتماعى، وتحديد موقعهن فى عملية اتخاذ القرار».

القضايا القانونية

من خلاصة المقابلات وضح أن الوضع القانونى والنضال ضد التمييز والعنف ضد المرأة وأوضاع المرأة الريفية. تمثل حاليا أولوية لمعظم المجموعات ويتم حشد النساء حولها، وان كانت نفس هذه القضايا تعتبر بالنسبة لبعض المجموعات الأخرى استراتيجيات ينبغى العمل على تحديدها.

كل المجموعات تعتبر المسألة القانونية ضمانة هامة لتحرير المرأة. ويتمثل الفرق بين المجموعات فى درجة الاهتمام بهذه القضية. فرغم أن كل الجمعيات تعتبر اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة مرجعا لهن، إلا أن وضع المرأة فى القانون والتعديلات الجديدة المعلنة لا تمثل نفس مستوى الأولوية لكل هذه الجمعيات. وعادة ما تملى الأحداث على الجمعيات أنشطتها.

هذا ينطبق على الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات التى تضمنت خطة عملها قضية المساواة القانونية كأحد أهم القضايا رغم أنها ليست الأكثر إلحاحا. تقول متحدثة عنهن: « مع تعديل قانون الأحوال الشخصية أصبح هذا موضوع الساعة. إن هدفنا هو إيجاد طريقة لتعديل ذلك التشريع.. لقد كان إلغاء التحفظات على اتفاقية كوبنهاجن دائما من أهم قضايانا، ولكن التعديلات التى أعلنت تشغل أيضا اهتمامنا، خاصة وأنها جزء من فلسفة محافظة فيما يتعلق بالأسرة. إنها تتعلق باهتمامات الحياة اليومية ولكنها لا تهدف حقيقة الى تحرير المرأة، فالخطاب عن التعديلات يؤكد دائما على الاهتمام بالأطفال والعائلة ولا يراعى المرأة كمواطن، وهذا يوضح فلسفته الأبوية و المحافظة. لم تلغ التحفظات، ولم تناقش قضايا مثل الميراث، كما أن مشاكل الوصاية والجنسية عولجت بشكل غامض، ومازالت العادات والتقاليد تعتبر هى المرجعية. ولا أحد يعلم كيف ستسير الأمور فى الواقع العملى.... وتطالب الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات بمراجعة هذه النصوص. » تمثل قضية حقوق المرأة موضوعا هاما فى الأقطار العربية اليوم، وتزداد أهميته مع صعود الحركة الأصولية. فالدولة مضطرة لإعطاء أهمية لحقوق المرأة فى مواجهة الحركة الأصولية، والأصوليون مضطرون لاتخاذ موقف فى هذا الموضوع. وترى جمعيتنا أن الجميع سيضطرون لتحديد موقفهم من هذه القضية فى القريب العاجل. ودور الجمعيات هو أن تعد نفسها لإثارة ومناقشة هذه القضية، بحث لا تنعزل عن العملية السياسية العامة. إنها القضية الأولى الآن، وفيها تجد المرأة فرصة للبحث عن طرق للمساهمة فى تغيير المجتمع وقيادته الى التحديث والديموقراطية الحقيقية».

لكن هذا الموضوع لا يجد نفس الاهتمام من جمعيات أخرى مثل جمعية النساء

التونسيات للبحوث حول التنمية، أو من اللجان المختلفة مثل لجنة دراسة أوضاع المرأة بالاتحاد العام التونسى للشغل أو الرابطة التونسية لحقوق الإنسان

تقول ممثلة الجمعية الأولى « إننا لانعتقد أن الحقوق القانونية للمرأة قضية عاجلة رغم أنها متضمنة فى برامجنا، وقد أعددنا كتاب دليل المرأة القانونى» .

أما ممثلة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان فقد ذكرت:« إن قضية الحقوق القانونية لا يمكن تجاهلها، لكنها ليس عاجلة ... المشكلة تكمن فى طريقة تطبيق القوانين الموجودة . الملح الآن هو المطالبة بمزيد من المساواة الفعلية فى الممارسة، وهذا لا يعنى أننا نرفض المزيد من المكاسب والإصلاحات، لكن الفجوة تتسع بين القانون والتطبيق، والعاجل هو تقليل هذه الفجوة . من المؤسف أن إعلان القوانين وتوقيع الاتفاقيات لا يكفى، الأهم هو أن ننظر إلى الواقع لنرى كيف تسير الأمور، فلا يكفى المطالبة بإلغاء التحفظات، وأنا لست ضد ذلك، ولكن العنف مازال يمارس فى الواقع الفعلى رغم التوقيع على اتفاقية ضد العنف، لذلك علينا محاربة الازدواجية الحكومية .. هناك محاولات من الحكومة لفرض إشرافها وعلينا باليقظة والحذر فيما يتعلق بتطبيق النصوص القانونية، وأن نتبنى منهجا يطالب بتغيير الأوضاع السائدة بدلا من تغيير النصوص، وفى موضوع العنف يجب أن نناضل على عدة مستويات أحدها المستوى القانونى» .

أما لجنة دراسة وضع المرأة العاملة بالاتحاد العام التونسى للشغل، التى دافعت دائما عن إلغاء التحفظات على اتفاقية كوبنهاجن فتعتبر قضية الحقوق القانونية للمرأة أحد أولوياتها إلى جانب حق العمل والحقوق النقابية .

العنف

وعلى المستوى الاجتماعى يمثل موضوع العنف أهم عامل لتحريك النساء . بالنسبة للجمعية التونسية لنساء الديموقراطيات – خاصة بعد إنشاء مركز المساعدة والتوجيه للنساء ضحايا العنف– فان هذا الموضوع قد ازدادت أهميته . واستنادا لرئيسة الجمعية «لقد تم التعامل مع هذا الموضوع بطريقة تطمح لتشجيع النساء على أن

يصبحن مسئولات عن مشاكلهن، وأن يدركن حقوقهن، و يستطعن المطالبة بها، لا أن تقدم لهن الجمعية حلولا لمشاكلهن. على أى حال يواجه المركز المشاكل التالية: أن هاته النسوة ليس لديهن وعى كاف وغير مهيئات للنضال، وهن يردن فقط حلولا للمشاكل التى تستغرقهن، ومن الوهم أن نفكر بسهولة إكسابهن الوعى، بحيث ينخرطن فى النضال من أجل حقوق المرأة عموما.. نحن نعتبر موضوع العنف أحد الدعائم الهامة للمجتمع الأبوى للسيطرة على النساء، وهو سائد فى كثير من دول العالم وليس فى تونس وحدها. ولا يمكننا أن نضع أنفسنا خارج هذا الإطار. ونحن لا نتجاهل القضايا الأخرى مثل التعليم والعمالة ومازلنا ندافع عن التعليم الإلزامى».

أما بالنسبة للرابطة التونسية لحقوق الإنسان «الوضع الحالى فيما يتعلق بقضية العنف وضع خطير و هذا ما جعله أولوية لنا.. إن موضوع العنف يمثل محورا لتحريك النساء، فهو يمارس بأشكال متعددة وله مصادر مختلفة. الإصلاحات القانونية الأخيرة مثلا تتميز بطابع عنيف بسبب التناقض الذى تنطوى عليه، فالإصلاحات تبدو فى الظاهر لمصلحة النساء، لكنها فى نفس الوقت لا تسمح لهن بالتعبير عن أنفسهن. وكل من يطالب بإصلاح أوضاع المرأة يعتبر معتديا على المجتمع الذى لا يقف ضد السلطات، لكنه يقف ضد النساء، والسياق العام ليس ناضجا بما يكفى لتمثل هذه الحقيقة وعلى العكس يرد الصاع بتمرير صورة أكثر عنفا للنساء. كما تتعرض النساء لعنف مزدوج من أزواجهن ومن البوليس أيضا، فالمرأة التى تتعرض لعنف وتتقدم بشكوى تتعامل كمن أرتكب معصية، فالأفكار السائدة تعتبر العنف من قبل الزوج شيئا عاديا، أما الشئ غير العادى فهو أن تتقدم المرأة بشكوى. مثل هذه المرأة، يتم تحجيمها بواسطة منفذى القانون. تبدأ العقبة إذن فى قسم البوليس وقبل الوصول الى المحاكم، وأول ضحايا عنف البوليس هم النساء، فهن يحتجزن كرهائن بدلا من الأخ أو الزوج المطلوب اعتقاله، ومهما كانت تبريرات البوليس، فالنساء يتعرضن للعنف فى كل صوره. وأى عنف يمارس فى المجتمع، سواء كان سياسيا أو ثقافيا، عاما أو خاصا، ينتهى بالتأثير على النساء. فالنساء واقعات فى دائرة مفرغة من العنف تؤثر عليهن وهذا ما يجعل الموضوع مهما لنا، ويجب أن نصبح حساسين تجاهه حتى

نستطيع تحديد استراتيجيات لمواجهته. تعمل لجنة المرأة بالتوازى مع لجنة الحريات فى استقبال الشكاوى التى تتعلق بالعنف ضد المرأة».

العنف أيضا من أولويات الاتحاد الوطنى للنساء التونسيات. فقد بدأ برنامجا لمساعدة النساء ضحايا العنف عام ١٩٩٣. تقول رئيسة الاتحاد «الشئ الجديد هو الوعى العام للنساء بحقيقة أنهن يجب أن يرفضن العنف بوضوح. وقد أعددنا دراسة حول هذا الموضوع، وإن كانت لم تنشر بعد. ونحن نتمنى أن تستخدم نتائجها فى اثارة الوعى بالموضوع ووضع برامج عملية للإشراف من قبل الجهات التى تتعامل عادة مع العنف الأسرى: المهنة الطبية، القانونيين والبوليس.. ان نسبة كبيرة من الذين يمارسون هذه المهن، لديهم سلوك توفيقى تجاه العنف عندما يمارس ضد النساء. هدفنا تغيير سلوك هذه الفئات الثلاث تجاه العنف، وأن ننشئ كيانا تابعا للاتحاد الوطنى، يكون مسئولا عن ضحايا العنف من النساء. مثل هذا الكيان يجب ان تكون له أبعاد اجتماعية ونفسية وقانونية».

أما لجنة دراسة أوضاع المرأة العاملة بالاتحاد العام التونسى للشغل فقد تناولت الموضوع من زاوية التحرشات الجنسية فى محيط العمل. وقد تم إدراجه فى خطتهم دون اعتباره أولوية.

ولا يمثل العنف أولوية جمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية «ولكن هناك تعاون مع الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات حول هذه القضية، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مركز المساعدة، لكن أولوياتنا تتعلق بقضايا أخرى».

المرأة الريفية

تم التعامل مع مشاكل المرأة الريفية على أساس خبرة نساء المدن. ورغم أهمية ذلك إلا أن خصوصية المرأة الريفية لم تؤخذ فى الاعتبار. وقد أبدت بعض المنظمات النسائية اهتماما خاصا بوضع المرأة الريفية، وبعضهن اعتبرنها أولوية. وتتصدى هذه المنظمات لموضوعات محددة مثل التعليم، العمالة، والصحة فى إطار ذلك الاهتمام.

وفقا لرأى ممثلة جمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية يعتبر

«موضوع المرأة الريفية من أهم الموضوعات، فهو يرتبط بغالبية النساء، وهناك اتجاه لتجاهل هذا الموضوع، وإعطاء الأولوية لقضية المساواة. نحن ننسى أحيانا، أن هاته النسوة لسن فى وضع يسمح لهن بالتفكير فى إمكانية المساواة. وفى الحقيقة تم تجاهل المرأة الريفية، رغم أن جمعيتنا ليس لها أنشطة جماهيرية إلا أننا رأينا أهمية اجراء بحث والاستفادة بنتائجه فى إبراز العناصر الهامة لدعم الأنشطة. هدفنا هو عمل مراجعة خاصة لتكافؤ الفرص، ونسبة الأمية فيما يتعلق بالمرأة الريفية، وذلك من خلال اختيار وثائق يمكن الاعتماد عليها على عدة مستويات. من أهدافنا أيضا طرق موضوعات محددة مثل التعليم والعمالة والصحة باعتبارها من الأولويات العامة للمرأة الريفية، وهذا يقودنا للتفكير فى نوع التنمية الاقتصادية التى تناسب المرأة الريفية، والتى عادة ما تحددها مؤسسات التمويل. لم تكن خصوصية المرأة الريفية هى محور الاهتمام. بالنسبة لنا، نحاول إيجاد طرق للتغيير لمصلحة المرأة الريفية، فنحن الآن نعمل فى مجال النسيج الذى أصبح إحدى دعائم التنمية. هل يجب أن نقدم مساعدات ونخضع للظروف أم على نقيض نهاجم أساس المشكلة؟ لقد لاحظنا أن هناك خططا لتطوير الأعمال اليدوية التى أصبحت مجالا للتنافس والصراع المزعج، ذلك لأن الهيئات الممولة مهتمة بهذا القطاع، وتقوم بتوفير أنوال النسيج. نحن لا نعتبر هذا نهوضا بالمرأة الريفية، ولهذا نجد لهذا الموضوع أهمية مزدوجة. فمن الهام أن تطرح المشاكل الحقيقية و يصحح مسار الأمور» .

تلقى قضية المرأة الريفية اهتماما على المستوى الرسمى. فقد أدلت وزيرة الدولة للنهوض بالمرأة و الأسرة بحديث لجريدة الصحافة (١٦ يوليو ١٩٩٣) أكدت فيه على اهتمام الدولة بالمرأة الريفية: «بعد شهرين من استحداث منصب جديد هو كتابة الدولة من أجل النهوض بالمرأة والأسرة، تم تحديد أهدافه السياسية والقضايا الأساسية التى سيعمل بها و على رأسها جاءت قضية المرأة الريفية. تمثل المرأة الريفية بالتأكيد قطاعا هاما من السكان، لقيامها بدور فعال فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية عموما وفى المجتمع الريفى خصوصا. وتسعى الدولة لتحديث الريف حتى يمكنه الاستفادة من مزايا التنمية والتحديث، خاصة النساء. وذلك بتنظيم تدريب مهنى،

وتيسير سبل الحصول على القروض ووسائل الإنتاج».

تهدف كل الجمعيات من مناقشة القضايا السابقة الى تحديد استرتيجيات لعملها، والى تطوير أنشطتها، سواء الندوات الفكرية بما ينتج عنها من توصيات ومطالب، أو الأنشطة العملية مثل مراكز رعاية ضحايا العنف.

٢ - الاستراتيجيات

عكست الاجابات على السؤال المتعلق بالاستراتيجيات ترددا كبيرا، بل وبعض الخلط أحيانا. فالاستراتيجية تنحصر لدى البعض فى مجرد إنشاء شبكات التنسيق القومية والإقليمية والدولية، أى استراتيجيات للعمل الجماعى. أما الاستراتيجية الداخلية لهذه الجمعيات، فلم تحدد وليس هناك أفكار حولها، هذا إن لم تكن غائبة تماما.

المستوى الوطنى

أوضحت مسئولة مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام «أن المركز ليس بامكانه خلق استراتيجية». لكن من ناحية أخرى كما يتضح من مقال صحفى، وكذلك استنادا الى وثيقة داخلية، فان استراتيجية المركز تسعى الى إنجاز هدفين هامين هما:

١) جمع الأبحاث المتعلقة بالمرأة، وتأسيس منبر لالتقاء شبكة الباحثين على المستوى القومى والعالمى من الرجال والنساء، مع تأسيس آلية نسوية للمتابعة.

٢) مشاركة أكبر عدد من النساء فى عملية التنمية فيما يتعلق بمجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية والتدريب المهنى وعمالة المرأة. وقد تم تحديد برامج عملية وإصدار توصيات بذلك. وصرحت وزيرة الدولة « ان الإعداد لتحقيق الاستراتيجيات مازال جاريا.. » من ناحية أخرى هناك تطور فى الأفكار، فيما يتعلق بالمرأة الريفية والأسرة. فتقرير اللجنة الفنية المسئولة عن تقييم و تطبيق الأهداف الخاصة بالمرأة والاسرة يشير إلى أن هناك استراتيجية شاملة للنهوض بالمرأة الريفية و أنه قد تم وضع برامج عمل وسوف يتم تطبيقها. إضافة لذلك تعتزم وزيرة الدولة تنفيذ استراتيجية للتواصل الاجتماعى ورفع وعى أفراد الأسرة بقيمة المشاركة فى تحمل المسئولية والحوار و التضامن بينهم.

وقد أقرت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات بعدم «وجود استراتيجية واضحة»، و اعتبرت الحملات ضد الأمية وضد التعليم المتحيز جنسيا بمثابة استراتيجية مازالت سارية رغم عدم تطبيقها حتى الآن. وقد تحدثت عن هذا الموضوع فى إطار الشبكات، دون أن تشير إلى حقيقة أن تطبيق أسلوب مراكز المساعدة والتوجيه للنساء ضحايا العنف يمكن اعتباره كاستراتيجية.

وعلى العكس، ترى ممثلة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان أن «التركيز فى العمل على العنف يمثل فى حد ذاته استراتيجية». فمركز العنف الذى يضع قوائم بأشكال العنف ضد المرأة، ويعتبره قضية تستحق النضال، يكون قد خط استراتيجية لذلك .. كما ينبغى بلورة استراتيجية أخرى فيما يتعلق بقضية التراث، لأن قضية الهوية كما طرحت فى السنوات السابقة تؤدى الى استبعاد النساء وتهميشهن، وسوف يكون عليهن دفع ثمن باهظ لذلك. لهذا علينا أن نستخدم التراث الثقافى لصالحنا... بالإضافة الى ذلك فان الاستراتيجيات التى وضعت لمحاربة الأمية من أجل تغيير صورة المرأة مازالت صالحة».

كانت هذه الموضوعات الكلاسيكية أساس الأنشطة الداخلية فى كل من هذه المجموعات مما ساعد على تنمية التعاون بينهم. وتقول رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات «لقد قامت جمعيتنا بأنشطة مشتركة لتوحيد جهود الجمعيات المختلفة حول مهمام عملية من أجل تدعيم مكانة هذه الجمعيات، وتوصيل رسالتها بأفضل شكل.. وهذا نوع من الاستراتيجية».

المستوى الإقليمى

تسعى الجمعيات النسائية خاصة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات، الى اتخاذ خطوات على المستوى الإقليمى من أجل خلق وتطوير شبكات إقليمية تدعم عمل المنظمات النسائية غير الحكومية. وتم تحقيق خطوة بالفعل على المستوى المغاربى، فقد بادرت الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات– فور حصولها على الاعتراف القانونى– بتنظيم عدد من الاجتماعات على المستوى المغاربى، واعتبرت هذا العمل المشترك بمثابة استراتيجية. وقد تم عقد ندوات سنوية حول الموضوعات التى تمثل

مجال اهتمام مشترك. كانت الندوة الأولى حول (التضامن بين نساء المغرب) والثانية عن (المرأة العاملة والتنمية فى المغرب) والثالثة عن (المرأة والسياسة). وفى نهاية كل لقاء يتم إعلان توصيات ووثائق وخطط للعمل للمتابعة.

ولكن هذه المحاولات كانت لها مشاكلها. تقول رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات: «.تنبع هذه المشاكل من حقيقة أن المرأة التونسية لها نظرة مختلفة لقضايا المرأة، مما كان يجعلنا نشعر بخيبة أمل بعد كل اجتماع. لذا نطرح عددا من التساؤلات:

ما أهمية تكوين شبكة نسائية مغاربية رغم اختلاف أوضاع النساء من بلد لآخر؟ هل يكن أن تكون هذه الشبكات أكثر فاعلية إذا تم تكوينها مع نساء تتشابه أوضاعهن معنا، مثل المرأة الأوروبية (الفرنسية، الأسبانية)؟ ويكون الارتباط مع نساء المغرب فى القضايا الأساسية، تلك التى يكون عليها اتفاق عام مثل المساواة؟»

وبينما تتساءل بعض النساء عن أهمية إنشاء مثل هذه الشبكات. ظهرت مبادرة جديدة فى المغرب لتكوين شبكة تسمى (٢٠٠٢)، من يطالبن بها لهن توجه مختلف. فهن يهدفن الى التقريب بين النخبة النسوية فى بلاد المغرب، عبر زيادة اللقاءات من أجل تبادل الأفكار، وينظرن الى هذا الهدف فى إطار إستراتيجية تستخدم الأساليب التالية:

١ – تبادل المعلومات ونشرها

٢ – ورش عمل، للكتابة ولانتاج المواد السمعية والبصرية، باعتبار أن الكتابة مهمة أساسية يجب إنجازها وإقامة الاجتماعات بافتراض أن العمل هو السبيل الوحيد للتنظيم.

تنبع خصوصية هذه الشبكة من سعيها باتجاه أن تصبح شكلا دائما ومرنا، يتبنى كل الموضوعات التى تختار النساء العمل فيها سواء كانت قانونية أو سياسية،...الخ. وتوضح احدى من بادرن الى تكوين هذه الشبكة: «أن تحديد هدف يعتبر فى حد ذاته استراتيجية. إننا عندما نستهدف زيادة عددنا من بضع عشرات الى بضع مئات، فان

هذا يعنى توسيع قاعدة النخبة النسوية فى دول المغرب. ففى هذه الدول، خاصة المغرب، توجد رموز نسائية لكن النساء الأخريات مهمشات، أى أنهن منفصلات عن القاعدة النسائية، ونحن نريد أن نضع حدا لهذا الفصل».

هاتان الشبكتان، اللتان تهدفان لإيجاد شكل دائم للعمل على المدى الطويل، تختلفان عن الشبكات الأخرى التى أقيمت خصيصا فى إطار العمل من أجل مؤتمر المرأة العالمى فى بكين سبتمبر ١٩٩٥.

لقد تم تشكيل عدد من المجموعات القومية والإقليمية تحضيرا لمؤتمر بكين، الذى تعتبره الجمعيات النسائية التونسية والمغربية حدثا هاما. فعقب اجتماع لجنة المرأة بالأمم المتحدة فى فيينا، والذى صدر عنه عدد من التوصيات للمنظمات غير الحكومية القومية والإقليمية للمشاركة فى مؤتمر بكين، بادر الاتحاد القومى للنساء التونسيات بدعوة كل الأطراف المهتمة للعمل على تحديد خطة عمل عامة. وبالفعل تكونت شبكة قومية تضم خمس منظمات نسوية، وسبع لجان نسائية، وتم الاتفاق على مايلى:

* تقييم وضع المرأة التونسية

* التفكير فى الخطوات التى ينبغى اتخاذها للخروج بتوصيات واقعية

* إعداد وثيقة قومية

وتم اختيار ستة موضوعات هى حقوق المرأة، المرأة والفقر، النساء وعملية السلام، المرأة والتنمية، النضال ضد الأمية، محاربة العنف ضد المرأة. وهى موضوعات نابعة من برنامج عمل المؤتمر العالمى وشعاره الاساسى (النضال من أجل المساواة والتنمية والسلام).

وقد أعطت الشبكة القومية التونسية أولوية للجانب القانونى، والتزمت بإنجاز دليل عن المنظمات غير الحكومية، إضافة الى قضية العمل، مع التركيز على موضوع العمل الليلى أما بقية الموضوعات فما زالت قيد النقاش، وتبحث عضوات الشبكة عن مصادر تمويل للقيام بها بشكل ملائم.

أما على المستوى المغاربي فهناك مجموعة (المغرب ٩٥ للمساواة) والتى تشكلت أيضا فى إطار التحضير لمؤتمر بكين عقب ندوة المغرب، التى أقيمت فى نيروبى حول (استراتيجيات العمل المستقبلى). تتكون المجموعة من منظمات نسائية ومن نساء مستقلات. ومثل الجانب التونسى فيها، الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات، والجمعية النسائية للبحث حول التنمية. وتعتزم اللجنة تقديم وثيقة مغاربية تحدد الوضع الحالى للمرأة من خلال منظور عقد نيروبى. ويتضمن العمل لإعداد هذه الوثيقة عمل تقارير مناظرة للتقارير الحكومية فى مجالات السياسة، القانون، الثقافة والاجتماعية، وكذلك عمل دراسة على مستوى المغرب، وطرح بديل لقوانين الأسرة الحالية، يبنى علاقات الأسرة على أساس من المساواة.

أهداف المجموعة

١ - تقديم آليات تصلح كأساس للمفاوضات مع الأطراف المعنية المختلفة مثل الاتحاد المغاربى العربى والحكومات فى البلدان المعنية والمجتمع المدنى.

٢ - تحديد وتعريف الإستراتيجيات والبدائل التى تتبناها المنظمات غير الحكومية المغاربية للنهوض بوضع المرأة

٣ - توحيد توجه التقارير المختلفة، بحيث توضح أن تحرر المرأة هو أحد شروط تحقيق تنمية شاملة للمجتمع المغاربى.

وللوصول الى هذه الأهداف قررت المجموعة إصدار:

١ - كتاب أبيض عن مدى تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة.

٢ - قانون موحد للأسرة.

٣ - تقرير عن ما تحقق من استراتيجيات نيروبى.

٤ - استراتيجيات بديلة لعام ٢٠٠٠.

٥ - إعلان رسمى للمجموعة.

وقد اعترضت هذا العمل الجماعى بعض الصعوبات. توضح ذلك إحدى

عضوات الجمعية النسائية لتطوير البحوث:« إن فكرة توحيد القانون قد أثارت عدداً من التحفظات. فهناك تخوف من تشريع ينطلق من الوضع الحالى للبيئة الثقافية والاجتماعية المغربية. على أى حال فقد تقرر أن يكون قانون الأحوال الشخصية التونسى هو الحد الأدنى الذى تقوم عليه المطالبة بالمساواة القانونية». كما عبرت رئيسة جمعية التونسية للنساء الديموقراطيات عن قلقها من احتمالات تقييد بعض الأنشطة من قبل المغاربة.

وإذا كانت هذه هى الصعوبات على المستوى المغاربى، فكيف سيكون الحال بالنسبة للعالم العربى؟؟ فى الحقيقة فان بناء شبكة عربية يشهد تطورا مستمرا. فمنذ أشهر قليلة شكل المعهد العربى لحقوق الإنسان لجنة خاصة بهدف تعزيز حقوق المرأة. وقد حددت فى خطة العمل مجالات مختلفة مثل التوثيق، والتدريب، البحث، والمطبوعات. وفى المرحلة الحالية تهتم اللجنة بإعداد استراتيجية عربية للمشاركة فى بكين. كما يتم حاليا تكوين شبكة عربية (عايشة) * من النساء من مختلف الدول العربية، واتفق على عقد اجتماع لها فى القاهرة عام ١٩٩٤. ومن أهدافها إصدار توصيات للحكومات على أساس الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة والتى تم التوقيع عليها. وإصدار دراسة عن الوضع القانونى للنساء فى البلدان المختلفة بالإضافة إلى تجاربهن فى الواقع.

تقييم اللقاءات

الانطباع الرئيسى الذى خرجنا به من معظم اللقاءات- سواء مع مؤسسات حكومية أو جمعيات نسائية مستقلة – أن مصطلحات مثل الأولوية والإستراتيجية ليست لها دلالات محددة، والواقع أن كل الإجابات تجنبت السؤال المطروح.

إن التباين فى المعانى المشار إليه فى بداية هذا البحث يكشف عن شئ أكبر من مجرد خلل لغوى أو خلل وظيفى فى عمل المنظمات النسائية نفسها. ومن المؤكد

---

* تم تشكيل هذه الشبكة بالفعل وعقدت عدداً من الإجتماعات فى عدد من الدول العربية، وبدأت فى عمل دراسة عن الأوضاع القانونية للنساء فى البلدان المشاركة فى الشبكة، وعقدت مؤتمرا حول «المرأة والتنمية والقانون» فى القاهرة فى مايو ١٩٩٥ (هيئة إعداد الكتاب).

أنه رغم التاريخ الطويل الذى يمتد إلى قرن سابق، ورغم النزعة القومية حالياً لاستعادة الخبرة السابقة فإن المجموعات النسوية مازالت غير قادرة على مراكمة الخبرات واستخلاص دروس التجارب السابقة لكى تخطط بشكل أفضل للمستقبل. هذا الضعف فى التخطيط للمستقبل مضافاً إليه عدم توفر الإمكانيات البشرية يجعل هذه المنظمات تقع دوماً تحت ضغط الإحتياجات العاجلة، ويكون نشاطها ضرباً من ردود الأفعال، ويجعل الأنشطة العملية تعطى الأولوية للمهام اللحظية المطروحة.

ويعتبر الخطاب المتعلق بالإستراتيجية أفضل مثل لهذا الخلط بين مفهوم الإستراتيجية كمنهج للعمل وبين المهام العملية والأهداف التى يجب تحقيقها، وهو مؤشر هام على غياب الإستراتيجية من الأساس. فالاستراتيجية لا تعنى لهذه المجموعات سلوكاً شاملاً ومنظما يهدف إلى الدفاع عن مصالح المجموعة، بل هى تكنيك محدد للتطبيق فى مناسبات خاصة دون أن يكون لها علاقة برؤية أو أهداف بعيدة المدى.

هذا الإنقسام فيما يتعلق بالمدى الزمنى وتعدد موضوعات العمل، يفسر هشاشة السياسات الداخلية فى الدفاع عن مصالح النساء. كما أن هذه الفجوة المنهجية تجعل الظروف الراهنة تفرض الوسائل التى تستخدم بدلاً من أن يكون المنهج هو الذى يحدد الوسائل. وسنلاحظ أنه قد تم إستخدام هذا الأسلوب أو ذاك أو المزج بينهما دون أى مناقشة عميقة، سواء تم ذلك بصورة رسمية أو غير رسمية.

كان رد الفعل الأول على الأسئلة المتعلقة بالاستراتيجيات القومية، هو الإعتراف بغياب إستراتيجية، وبدلا من ذلك التأكيد على القضايا التى سبق طرحها كأولويات (التعليم – الأمية – التدريب المهنى – العمالة ..). كان يتم تقديم القضية نفسها كاستراتيجية للوصول إلى الهدف العام، ألا وهو النهوض بالمرأة. وتوضيحاً لذلك: نلاحظ أنه بالنسبة لمركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة، فإن البرامج العملية كانت تنتهى بتقديم توصيات للحكومة. وبالنسبة للحكومة فإنه لم يتم بعد تطبيق استراتيجيات النهوض بالمرأة الريفية، وإن كانت الوزارة تعتزم تطبيق استراتيجية للتواصل الإجتماعى للأسر ولا مانع من تطبيقها على الأسر الريفية.

وفيما يتعلق بموضوع العنف تبنى الجميع استراتيجية إنشاء مراكز معاونة النساء المتعرضات للعنف. ولكن لماذا تعتبر هذه المراكز حلاً لموضوع العنف، وإلى أى مدى يمثل وجودها قضية استراتيجية لضحايا العنف؟.

أخيراً يبدو أن قضية التعامل مع الارث (الموروث) هى الوحيدة المرتبطة بتوجه شامل. فقد تمثلت عناصر متعددة وعلى مستويات مختلفة. على أى حال فإن هذه المداخل فلسفية أو إيديولوجية أكثر منها عوامل تؤدى إلى تغيير عملى فى واقع النساء.

فى الحقيقة أن أفق الإختيارات الإستراتيجية محدد بشدة بحدود المساحة المتاحة للتعبير الديمقراطى الذى تسمح به السلطات فى البلد، والذى يتم وفقاً له حظر أو مراقبة أو السيطرة على عدد هائل من الأنشطة كما هو الحال مع مظاهرات الشارع، وإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام وعرض الملصقات والتمثيل فى المفاوضات ومراحل إتخاذ القرار... إلخ. إن انتقاد الجمعيات النسائية على عدم قدرتهن على الإبتكار وإعتبار ذلك السبب فى صعوبة تحريك القواعد الجماهيرية، يجد أرضه الموضوعية فى النظام السياسى الذى يحصر النشاط النسائى فى الإطار الضيق للندوات والحلقات البحثية.

وللتغلب على هذه المشكلات المحلية تنحو الإستراتيجيات للتركيز على المستويات الإقليمية والعالمية والتى من خلالها يمكن حدوث تقدم منظور. وكما تقول رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات «إن التنسيق يسمح لنا بتوصيل مواقفنا وبالتقدم فى عملنا». وإذا كان هذا التنسيق قد تم من أجل مهام تمليها الظروف على المستوى القومى، فإن المنظور العالمى برغم ذلك هو الذى أعطاه سماته الوظيفية والأكثر تنظيماً فى شكل شبكات على المستوى الوطنى والمستوى المغاربى، وعلى سبيل المثال فإن خبرة الشبكة المغاربية القديمة التى أنشأتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تخضع حالياً للتقييم والنقد من الجانب التونسى لما كان لها من جوانب سلبية عانت منها الحركة التونسية.

من المهم ملاحظة أن قمة بكين تحفز معظم الطاقات سواء كانت فردية أو

جماعية حكومية أو غير حكومية، ومن الواضح أن هذه القمة تمثل موعدا هاما لكل النساء خاصة كأسلوب للضغط على الحكومات ولكن الإهتمام بهذه القمة يجب أن يخضع للإستراتيجيات الداخلية لا أن يكون مجرد حدث منفصل.

على مستوى الأولويات تعتبر مختلف المنظمات التى تم معها اللقاء إختيار الأولويات أمراً إستراتيجياً وتصنف هذه الأولويات إلى قسمين: موضوعات نظرية وأنشطة عملية. إن ما يجب بحثه على أى حال هو أسس تحديد الأولويات. وبعيداً عما تفرضه الظروف التى أشير إليها سابقاً، يمكن أن تقسم الأولويات إستناداً إلى ثلاثة دوافع مختلفة فى مستواها إستناداً إلى ما تمليه الأحداث السياسية والإجتماعية الراهنة:

١ – وضع المرأة فى المجتمع.

٢ – صورة المجموعات الخارجية والتمثيل.

٣ – الاجماع الداخلى على القضايا المختلفة.

(١) وضع المرأة فى المجتمع

يمثل الوضع الحالى صورة قاتمة لوضع المرأة بالنسبة للتعليم، التدريب المهنى، التوظيف، والمشاركة فى الحياة العامة، وإمكانية المساواة القانونية. يلاحظ أن هذه الموضوعات لم تخضع لمناقشات نظرية، ولكن أعتبرت أنشطة عملية.

يمكن القول بأن الإتحاد الوطنى للنساء التونسيات– الذى كان ينظر إليه كهيئة تقدم المساعدة للنساء أكثر منه كجمعية نسائية مناضلة– قد بذل أكبر الجهود لتطوير قطاعات مثل (التعليم والعمل). بإعتبارها ضرورة لخطة التنمية القومية، يسانده فى ذلك مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة، بالإضافة إلى كل المهتمين بإعطاء هذه القضايا إلتزاماً أكبر فى علاقة ذلك بتحرير المرأة.

أما الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات فقد كونت لجنة التعليم فى مؤتمرها الأول ونظمت حملة ضد التمييز الجنسى فى المدارس (أفلام فيديو– إجتماعات عامة– المشاركة فى اللجنة الإستشارية للتعليم)، تزامنت مع الحملة التى بدأها

الأصوليون ضد ما يسمونه بالمدرسة العلمانية، ولكن لا توجد متابعة لهذا العمل.

تعتبر قضية القانون هى القضية التالية فى كل مكان نتيجة للهجوم الأصولى ضد مجلة الأحوال الشخصية والتعديلات التى تمت مؤخرا فى القانون بناء على توجيهات السلطات. ونلاحظ أن هذه القضية حلت محل الواقع أو الخبرة الحقيقية للنساء، كأن البعد القانونى هو الذى سوف يحرر النساء وحده. وجاء الصوت المعارض الوحيد من ممثلة الرابطة التونسية لحقوق الانسان، التى أشارت إلى أن الأولوية ليست مقصورة فقط على الجانب القانونى ولكن أيضا على الفجوة بين القانون والواقع. فالقانون يمكن أن يتحول إلى شكل من أشكال العنف ضد المرأة. فى هذا الإطار يمكن أن تبنى العلاقة بين التشريع وقضية العنف. وهذا الجزء يكتسب أهمية سياسية ويصبح قضية نضال عام تستهدف البنية الأساسية للمجتمع.

بدأت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات حملة، فى محاولة لمساعدة النساء عبرسماع مشاكلهن وتقديم المعلومات والنصح لهن، ومساعدتهن على معرفة حقوقهن اوالدفاع عن أنفسهن بطريقة أفضل، وتبعها فى ذلك الإتحاد الوطنى للنساء التونسيات وكل المهتمين بهذه القضية. هذه القضية يجب ربطها بالمستويات المختلفة للحياة الإجتماعية، وهذا يعنى إعادة ربطها بقضية القانون ومفهوم المساواة ورفض السلطة الأبوية وسيطرة الرجال..الخ، لذا يجب دمجها فى إشكالية أكثر عمومية من أجل تجاوز الجانب المحدود الذى يختزل القضية إلى مجرد ضرب النساء.

جمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية هى الجمعية الوحيدة التى لم تعتبر هذه القضية قضية هامة، فقضيتها الأساسية هى دمج النساء فى عملية التنمية. وتعتبر هذه الجمعية حالة المرأة الريفية مثال لهذا الدمج. ويحسب للجمعية إختيارها لموضوع جديد مقارنة بمواضيع الإهتمام التقليدية. من ناحية ثانية أكدت الجمعية على حقيقة أن مهمتها مقصورة على الأعمال البحثية وهذا لادراكها للصلة بينها وبين سياسة المساعدات الإجتماعية التى تشجعها المؤسسات الممولة.

بتجميع كل عناصر التقييم يتضح لنا أن الخبرة الواقعية للمرأة التونسية لا تمثل دافعا للأولويات التى تحرك المجموعات التونسية. وباستثناء موضوع العنف الذى

أصبح ظاهرة واسعة الإنتشار لقمع النساء فى الحياة العامة والخاصة، لا يوجد تطابق بين الواقع كما خبرته النساء والأنشطة الفعلية. فلجنة المرأة داخل الإتحاد العام التونسى للشغل والتى تعتبر قضية التوظيف جزءاً من إهتمامها، لم تتخذ فيها موقفا نضاليا، مثلها مثل موضوع المشاركة فى الحياة السياسية، والذى تدافع عنه اللجنة من حيث المبدأ ولكن لم يعالج بجدية إلا بمناسبة الإنتخابات التشريعية لعام ١٩٨٩.

(٢) صورة المجموعات الخارجية والتمثيل

إذا كانت النشاطات العملية لا تنسجم فعلياً مع إحتياجات النساء يمكننا أن نعتبر أن ما يحددها هو اهتمامات المجموعات المختلفة، وهى تناظر الأنشطة التى تدفعها عناصر نظرية داخلية تختلف من منظمة إلى أخرى، وتعبر هذه المنظمات عن نفسها على أساس تقييمها الخاص لترتيب الأولويات.

فإذا نظرنا إلى الموضوعات العملية التى يفترض أنها تناظر الموضوعات النظرية سنلاحظ مرة أخرى الفجوة بينها. والنقطة الوحيدة المشتركة هى تأثير الظروف المحيطة. وقد أشرنا عدة مرات بأن النشاطات العملية يتم تحديدها بتأثير الضغط الخارجى، ومثلها الموضوعات النظرية، والفرق الأساسى يقوم على حقيقة أن النشاطات العملية التى تقوم بها المنظمة تشغل المنظمات فقط فيما يتعلق بالقدرات التنظيمية والقدرة على الحشد، بينما تمثل الموضوعات النظرية إستثماراً فيما يتعلق بتمثيل المجموعة. وفى الحالة الأخيرة يمكن إعتبار الإلتزام بتعريف المنظمة بأنه الرغبة فى الظهور بالصورة المناسبة لتوجه الرأى العام وهذا ينطبق على موضوع الهوية.

الهويـــة

ما هو السبب الحقيقى الذى يجعل هذه القضية أولوية. البحث عن الهوية بالنسبة للنساء مرتبط بتقسيم الأدوار على أساس الجنس، والفرضية التاريخية لسيادة الأمومية فى مواجهة المجتمع الأبوى السائد، وهذا التحديد الجديد للإنتماءات والمرجعية الثقافية للمجموعات الذى يظهر الجنسين كمتضادين، هو موقف بعيد عن

المفاهيم النسوية، ومن الصعب إدراك مصادره، طالما هو مرتبط برفض النساء للتهميش على أساس معيار الهوية، الذى أصبح مؤخرا أولوية للأصوليين، ثم المجموعات السياسية الأخرى وأخيرا الدولة.

إن التعامل مع هذه الأيديولوجية المبنية على الدين يمكن ملاحظته فى مواقف الإتحاد الوطنى للنساء التونسيات الذى برهن على إنحيازه لمواقف الدولة. ورغم إدعاء مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة، بأنه مركز للأبحاث العلمية إلا أنه يميل للإحتفاظ بموقف محايد، يتضح من خلال خطاب رئيسته التى تتهرب من تحديد موقف واضح من هذه القضية.

على جانب آخر، يمكن ملاحظة التناقضات فى خطابات أخرى، المهم هنا أن نؤكد أن المدخل لهذه القضية وموقف المدافعات عنها ينبع من السعى إلى كسب الرأى العام، حتى وإن لم يكن ذلك نابعاً من قناعتهن العميقة. ففى محاولة لتجاوز هذه القضية، أشارت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات أنه عند تحديد وضعية الجمعية رفض تضمين هذا المبدأ وترك للوائح الداخلية لا يوجد قرار معلن بخصوص هذه التناقضات، كما أنه لم يحدث نقاش صريح عن مصدرها وتداعياتها ولكن ترك تحديد المواقف للأحداث الجارية. وهذه «اللعبة التاكتيكية» من محدثتنا توضح أنه ما دام لا يوجد من يعارض هذا المبدأ فلا توجد ضرورة لإعلان عام عن الموضوع. ويلاحظ نفس الموقف فى خطاب المناضلات فى الرابطة التونسية لحقوق الانسان.

٣) الاجماع الداخلى على القضايا المختلفة

إذا كانت الأنشطة العملية تمليها الظروف، وإذا كانت المناقشات النظرية تمليها الصورة الإجتماعية، وإذا كان لا يوجد إرتباط حقيقى بينهم فعلى أى أساس تقوم المنظمات النسوية؟.

الاستقلالية

وإذا كان توحيد القناعات ليس مطلوباً لكل العضوات، فانه لا يزال يوجد حد

أدنى من خطط العمل. إن المطلب العام بالإستقلالية، على الأقل كطموح، يبدو كأحد الشروط الأساسية لهذه الخطط. وينبع رفض ربط الإنحياز السياسى بالنضال النسائى من رفض الإستغلال السياسى لقضية المرأة على المدى البعيد. وقد تم الربط مؤخراً بين مفهوم الإستقلالية ومقرطة النظام السياسى والذى تعتبر المنظمات غير الحكومية فيه قوة مضادة. فالإستقلالية بالنسبة للمنظمات النسوية تمثل مبدأ أساسيا، أما بالنسبة للإتحاد القومى للنساء التونسيات ومؤسسة الدولة فهذا المطلب حديث نسبياً. إن السمة الأساسية المرتبطة بهذا الموضوع تكمن فى حقيقة أنه يلعب دوراً فى وضع الحدود الفاصلة بين الأشكال المستقلة والأشكال التابعة.

الإختـــلاط

وتعتبر قضية الإختلاط أيضا أحد القضايا التى كان عليها إتفاق. ومثلما ساعدت قضية الاستقلالية على التمييز بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، سنجد أن التوجه المنادى بالإختلاط فرض نفسه فى الجمعيات المستقلة عن أى جهاز إشرافى مثل الإتحاد الوطنى للنساء التونسيات، والجمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. حتى وإن كانت هذه الممارسة موضع تساؤل من أقلية فإنها تبقى عاملا هاما فى تعريف هذه الجمعيات. وإذا تجاوزنا عن حالة الإتحاد الوطنى للنساء التونسيات الذى كان توجهه ضد الإختلاط ناجما عن قرار سلطوى، فإن هذا الموضوع يمثل للنسويات رمزاً للتحرر فى مواجهة السلطة الأبوية، بنفس الطريقة التى تمثل فيها الإستقلالية رمزاً للتحرر فى مواجهة السلطة السياسية.

إذا كان الإنسجام ليس مطلوباً فيما يخص الموضوعات النظرية والأنشطة العملية، وإذا كان التباين فى وجهات النظر قائما، فإن مبادئ أساسية مثل الأنشطة غير المختلطة والإستقلالية لا تزال تمثل معيارا حاسما فى الإلتحام بالحركة النسوية. وقد لا تمثل مرجعية للمنظمات الرسمية ولكنها مع ذلك تدعى التحامها مع التوجهات النسوية.

***

الخلاصة

أسهمت كل من الدولة والحركة النسائية المستقلة فى تونس فى عملية تحرير المرأة. كما ذكرنا من قبل، تعمقت الحركة النسائية فى فترة هامة، ومن خلالها أصبحت النساء قوة مؤثرة مؤهلة للإسهام فى التطور السياسى والإجتماعى. وتمثل هذه الحركة نقاط هامة فى التاريخ، والمرجعية الحقيقية للعناصر النسوية الناشطة حالياً فى الحركة المستقلة. وظهور هذه الحركة يمثل إسهاما فعالا فى تطوير المداخل والاشكاليات المتعلقة بقضية المرأة. فالوضع الاكاديمى للنساء اللاتى بدأن هذه الحركة والثقافة التى ينتمين إليها هى عنصر فعال فى هذا الإسهام. والأعمال التى قامت بها المنظمات المكونة للحركة، وكذلك الأولويات والإستراتيجيات التى نوقشت فى الجزء الأخير من هذه الدراسة، تظهر أن الحركة قد جاهدت من أجل تعزيز إستقلاليتها ولعبت دورا هاما فى تقوية المجتمع المدنى.

أما دور الدولة فقد كان حاسماً فى توجيه عملية تحرير المرأة. أهم مراحل هذه العملية كان إعلان مجلة الأحوال الشخصية، وتأسيس الإتحاد الوطنى للنساء التونسيات. وتواصل الدولة حالياً هذه الجهود وذلك بتعيين نساء فى مواقع إتخاذ القرار. وإسهام لجنة المرأة فى عملية تطوير الخطة الإقتصاد الوطنية، وأيضاً من خلال تأسيس مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والاعلام حول المرأة. وكل هذه العناصر يمكن أن تساهم فى تغيير العقليات وتحسين أوضاع المرأة اليومية.

إن جهود الدولة والحركة النسائية المستقلة يمكن أن تكمل وتثرى بعضها البعض رغماالإختلافات بينهما. على أى حال فان الأمر الذى يستحق الاهتمام هو معرفة ما إذا كانت تدخلات الدولة ستساعد على تحرر النساء، وبالتالى تنامى المجتمع المدنى ككل، أم أن هذه التدخلات ستصبح بديلا عن الحركة النسائية، وبذلك تشل حركة المجتمع المدنى المستقلة؟.

الهوامش والمراجع:

1 - Ilhem Marzouki, K. Cherif: les femmes dans Theritage, ed. CERP-UNECO, Tunis 1989 - 90

2 - Sophie Ferchiou :" Le contre pouvoir des femmes in Femmes et pauvoir, ed. Peuples méditerranéens, No 48-49, Toulouse, 1990.

3 - Document de l'A.T.F.D.

4 - S. FERCHIOU: op. cit.et.
S.BOURAOUI:doc.Crédif, la femme et la famille.

5 - S.BOURAOUI: doc.Cridif, op.cit

6 - S. Ferchiou: op. cit.

7 - Article 5, alinéa 2 du C.S.P.

8 - Article 3 du C.S.P.

9 - Article 2 et 12 de la MUdawouna marocaine.

10 - L'article 18, al. 2 du C.S.p., stipule:"quiconque, étant engagé dans les liens de mariage, en aura contracté un autre avant la dissolution du précédent sera passible d'un emprisonnement d'un an et d'une amende de 240.000 millimes ou de l'une de ces deux peines suelement, même si le nouveau mariage n'a pas été contracté conformément á la loi".

11 - Article 30 du Code du Statut Personnel.

12 - Article 23 du Code du Statut Personnel.

13 - Article 85 et suivants du Code.

14 - Article 46, C.S.P.

15 - Article 12, C.S.p.

16 - Article 13, C.S.p.

17 - Article 23, C.S.P.

18 - Article 31 nouveau du C.S.P., tel que modifié par la loi no. 81-7 du 18 Février 1981-JORT du 20 Février 1981, p.334.

19 - Idem.

20 - Article 54 du C.S.P.

21 - Article 65 du C.S.P.

22 - Article 60 du C.S.P.

23 - Décret du 3 Août 1956 portant réorganisation du ministére de la justice et unification des juridictions tuniennes.

24 - Loi no. 57-3 du ler Août 1957 réglementant l'état civil.

25 - Loi no. 64-46 du 3 Novembre 1964 portant institution d'un certificat médical prénuptial.

26 - Décret du 18 Juillet 1957 sur l'organisation de la nomination de tuteurs et le contrôle de leur administration et comptes de gestion.

27 - Loi no. 58-3 du 4 Mars 1958, relative á la tutelle publique, la tutelle officieuse et l'adoption.

28 - Décret beylical du 6 janvier 1958, relative á l'organisation des élections de l'assemblee nationale constituante.

29 - L'Avenir de la Tunisie du 6 Janvier 1956. Article intitulé "une loi électorale implique".

30 - Idem.

31 - Décret beylical du 14 Mars 1957 régissant les élections municipales?

32 - Constitution prmulgué le ler Juin 1ç59 et loi no. 59-86 du 30 Juillket 1959 relative á l'élection du président de la république et des membres de l'assemblée nationale.

33 - Loi no. 93-74 du 12 Juillet 1993 portant modification de certains articles du Code du Statut Personnel.

34 - Article 6 nouveau.

35 - Article 23 et article 3 nouveau.

36 - Article 60 nouveau.

37 - article 67, alinéa 3.

الحركة النسائية فى فلسطين

توجه جديد

الحياة اليومية للمرأة الفلسطينية

حتى نتمكن من تفهم الحركة النسائية فى فلسطين، يجب علينا استعراض السياق الذى تعمل فيه، ألا وهو الحياة اليومية والخبرة الخاصة بالمرأة الفلسطينية. جرت العادة حتى وقت قريب على فهم هذا السياق من خلال الملاحظة، والادبيات القليلة المتاحة والتى تعتمد اساسا على المقابلات والوصف الشخصى. وقد اتيح للباحثة مصدر غنى بالبيانات والتحليلات بصدور نتيجة المسح الذى قام به مركز أبحاث تابع لاتحاد النقابات النرويجية وهو اول مسح اجتماعى اقتصادى واسع النطاق لظروف الحياة فى غزة والضفة الغربية والقدس العربية فى عام ١٩٩٣. تناولت العينة ٢٥٠٠ أسرة فلسطينية تمثل المجتمع المبحوث جمعها وصنفها وحللها علماء اجتماع واحصائيون نيرويجيون وفلسطينيون.

١ – التعليم

يهتم الفلسطينيون بتعليم الأطفال، ولكنهم يركزون الإهتمام على تعليم الأولاد. فالذكور مصدر المباهاة وهوية الاسرة، علاوة على ان تعليمهم استثمار لضمان الامان الاقتصادى مستقبلاً. وقد لاحظت ماريان هايزبرج التى قامت بعمل المسح النيرويجى وجود مقاومة شديدة تعيق المرأة عن مواصلة تعليمها العالى. فكثير من الأسر تعتقد أن التحاق الفتيات بمعاهد التعليم العالى المشتركة قد يعرضهن الى مواقف تمس شرف الاسرة. والأهم من ذلك ان التقاليد تجعل النساء يعتقدن بأن أقصى نجاح تطمح اليه المرأة لن يتحقق إلاعن طريق الزواج والأطفال وليس التعليم والإنجاز المهنى. كما أن العائد من تعليم الفتاة سوف يجنيه زوجها فى المستقبل ولن يعود بشئ على الأسرة. كما أن كثيرا من الفلسطينيين يرون تعليم المرأة عائقاً للزواج. وأخيراً فإن مكانة المرأة تتحدد فى المجتمع الفلسطينى بواسطة أدوارها المكتسبة من الزواج أكثر منها نتيجة

للفرص المتاحة من خلال التعليم.

يحقق الفلسطينيون مستوى متوسط فى المعدل العام لمعرفة القراءة والكتابة بين البلدان النامية(٢) . تنخفض النسبة بين النساء وخاصة فى المناطق الريفية فى الضفة الغربية (٣) .

وقد تغير موقف الفلسطينيين من تعليم الإناث جذرياً، خلال العشرين عاما الأخيرة وأثناء الاحتلال الإسرائيلى للضفة. أصبحت الأسر الفلسطينية أكثر قدرة على إرسال فتياتها إلى المدارس (٤) . فقد أتضح لهم من السياسة الإسرائيلية فى مصادرة الأراضى وابعاد الفلسطينيين أن الضمان الوحيد للمستقبل هو تعليم الأطفال. كان هذا الاعتقاد أقوى فى مخيمات اللاجئين. وتشير البيانات عن الطلبة الدارسين فى مدارس وكالة غوث اللاجئين التى تخدم السكان اللاجئين فى المناطق المحتلة أن اللاجئين يقضون فى الدراسة فترة أطول من غير اللاجئين، فى المتوسط ٣ر٨ سنة مقابل ٨ر٧ سنة (٥) .

٢ – الأسرة

الأسرة العربية عموماً لها هيكل هرمى على قمته الأب. ويعتمد تقسيم العمل فى الأسرة على المكانة والقوة تبعاً للعمر والجنس. وقانون الأسرة كوحدة اقتصادية اجتماعية، أن الأب هو المنتج والمالك، والباقين معتمدين عليه. يقول عالم الاجتماع حليم بركات:

«يحتل الأب موقع السلطة والمسئولية بسبب انقسام عالم الأسرة إلى قسمين، أحدهما يصارع فيه الرجل لتوفير المعيشة والآخر هو العالم الخاص داخل المنزل حيث المرأة تنجب وتعتنى بمسئولية الأعباء المنزلية» (٦) .

والافتراض هنا أن العلاقات الداخلية لافراد العائلة قائمة على التعاون والتضحية المتبادلة والالتزام الشامل إلى أقصى مدى، فى كل الجوانب، من الفرد تجاه الاسرة. «هذا الالتزام الكامل وغير المشروط يعطى العضو فى الأسرة العربية شعوراً قويا بالأمن والاستقرار العاطفى، مما يقلل الإحساس بالقلق من الأزمات والكوارث والمشاكل، حيث أن الفرد يستطيع الاعتماد على عائلته دائماً. فقد كانت الأسرة

ومازالت تلبى الإحتياجات المختلفة لأعضائها، بما فى ذلك الإحتياجات المادية والنفسية (٧).

لا يعطى التعليم حرية حركة للمرأة إلا فى حالة المرأة المتعلمة تعليماً عالياً. اما فى الحالات الاخرى فإن التقدم فى السن، وليس التعليم، هو الذى ييسر للمرأة الحصول على الموارد. وزيادة التعليم لا يعطى المرأة بالضرورة صلاحيات إضافية فى تصريف شئون المنزل أو شئون الأسرة الأكبر (٨). أوضح المسح النرويجى إن إحراز مستوى أعلى من التعليم لا ينعكس على زيادة ملكية المرأة للاصول الاقتصادية. وهذا يدل على ضعف فرص استثمار التلعيم لتحويله الى ثروة. ويوضح هذا الثبات على النمط الطبقى التقليدى، حيث يتحدد الوضع الإقتصادى الى حد بعيد بالمكانة الإجتماعية للأسرة وما تتيحه هذه المكانة من حصول على موارد أخرى (٩).

لا يلعب التعليم فى فلسطين دوراً فى إستقلالية النساء عن أسرهن. ويبدو أن التعليم العالى يعمل كعائق للزواج. وان كان موقف الفلسطينيين العام بشأن التعليم وفرص الزواج للمرأة يوضح ان حصول المرأة على قدر معين من التعليم يزيدها جاذبية، لكن الحصول على قدر اكبر من ذلك يأتى بنتائج عكسية.

يعمل التعليم العالى للمرأة على خفض فرص الزواج لسببين على الاقل. الاول، ان التعليم العالى يؤخر سن الزواج للمرأة وخاصة انه من غير المقبول إجتماعياً بين الفلسطينيين أن تدرس المرأة وهى متزوجة. والثانى، نقص نسبة الرجال ذوى التعليم المكافئ لهن أو الاعلى منهن. عمل هذان العاملان على تضييق نطاق فرص الزواج الممكنة للنساء ذوات التعليم العالى (١٠).

والآن وحيث تتسم المناطق المحتلة بنسبة بطالة عالية وفقدان للأمن، يزداد الإعتماد على الأسرة لتوفير الحد الأدنى للمعيْشة. كما تؤثر الأحداث السياسية على إقتصاد الأسرة. فالدخل الأساسى للأسرة والذي يتم الحصول عليه من نشاطات العمل غير مستقر بسبب حظر التجول والإضرابات والقيود التى تحد من العمالة فى إسرائيل. كما تزداد أهمية الشبكة الاقتصادية التي تكونها الاسرة بسبب نقص التدابير الامنية من قبل الدولة بالاضافة الى عدم التحدد السياسى (١١).

٣ - المرأة فى الحياة السياسية

لا توجد سوى إحصاءات قليلة يمكن الاستعانة بها فى رسم صورة عن مشاركة المرأة الفلسطينية فى الحياة السياسية. اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) والتى تعتبر قمة الهيكل السياسى للمنظمة لا يوجد بها نساء. المجلس الوطنى الفلسطينى - برلمان (م. ت. ف) - ضم ٤٢٦ عضوا عام ١٩٨٧ منهم ٨ نساء فقط. هؤلاء النساء يمثلن الإتحاد النسائى الفلسطينى الذى يضم ٣١٠ عضوات، تبعاً لاحصائية ١٩٨٠ . وتوجد ثمانون سفارة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالخارج تبعاً لاحصائية ١٩٩٠ ومن ٥١ رئيساً لهذه السفارات توجد سيدة واحدة بفرنسا (١٢).

وعلى الرغم من هذه الحقائق الرسمية، فقد لعبت المرأة الفلسطينية على مستوى القاعدة دوراً هاماً فى مقاومة الإحتلال، حيث لعبت النساء دورا محوريا هو حماية التقاليد والتراث الوطنى والثقافة ورموزها وغرس احترام القيم الوطنية والمعرفة بالتاريخ فى أطفالهن (١٣).

لا يجب إغفال هذا الدور: حيث كان شرطا إجتماعيا وثقافيا ضروريا لحدوث الإنتفاضة، وكان من عوامل التزام الشعب الفلسطينى بها. وأداة مساندة للفلسطينيين فى مواصلة مسيرتهم وقد شكلت بعض الادوار التقليدية للمرأة مع الهيكل التقليدى للأسرة ، العامل الحاسم فى بقاء المجتمع الفلسطينى تحت أقسى الأوضاع القمعية.

نتيجة للأوضاع فى المناطق المحتلة، فصلت العديدات من النساء عن أزواجهن أو أفراد الأسرة الذكور نتيجة إعتقالهم أو إبعادهم. وأضطرت أيضاً العديدات منهن لاتخاذ وضع رب الأسرة. وتأثرت حياة النساء بعمق خلال السنوات الخمس الماضية بسبب تزايد مستوى العنف واستخدام العقاب الجماعى مثل قطع امدادات الكهرباء والمياه واغلاق المدارس والإعتقال الجماعى وتفتيش وهدم المنازل. كما تأثرت النساء بأعمال العنف الموجهة ضدهن أو ضد أعضاء أسرهن، بما فى ذلك من مصادرة للأرض وتدمير للأشجار والمحاصيل أو إتلاف المقتنيات فى منزل الأسرة. تضمنت الأعمال المرتكبة ضد النساء مباشرة إستغلال المحرمات الثقافية، كالتحرش الجنسى فى الاماكن العامة مثل السجون، وحبس النساء بما فى ذلك الحوامل، وإغلاق المنظمات ومشروعات الإنتاج النسائية. واستخدام الإيقاع فى سياسة «الإسقاط» لالحاق

الضرر بسمعة وصورة المرأة فى المجتمع . شجعت المسئوليات الجديدة للنساء الفلسطينيات الحركة النسائية على أن تكون أكثر قتالية فى مطالبها عن ما قبل الإنتفاضة ، خاصة على المستوى السياسى .

أعطت السلطات الاسرائيلية حق التصويت لأول مرة فى الإنتخابات البلدية فى الضفة الغربية عام ١٩٧٦ . حيث ظنت إسرائيل أن النساء سوف يصوتن لصالح الوجهاء والمعتدلين أكثر مما سيصوتن لصالح أنصار (م . ت . ف) قامت بالاقتراع ٧٦ ٪ من النساء اللاتى لهن حق التصويت (١٤) ، ولكن لم تعطين أصواتهن للمعتدلين مفضلات مرشحى (م . ت . ف) . الذين اكتسحوا المقاعد . وكانت المرة الأخيرة التى مارست فيها النساء التصويت فى ١٩٨١ عندما عزلت السلطات الإسرائيلية معظم العمد الذين أعيد انتخابهم ، ومنذ ذلك الحين لم تجر انتخابات .

٤ – المرأة والعمل

أثر تردى الأوضاع الإقتصادية فى المناطق المحتلة وزيادة البطالة ، على الأوضاع الإجتماعية الإقتصادية بقوة ، كما حفز الجيل الجديد لمقاومة الإحتلال ، وبشكل خاص رأى الشباب والمهنيون المستقبل الإقتصادى معتماً منذ أن توجه الاقتصاد لاستيعاب العمال الذين يعملون لصالح الاقتصاد الإسرائيلى ، وكان أيضاً وضع العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل غير مستقر بعد أن أصبح معظمهم يعمل بدون أوراق رسمية وبالتالى لا يجنون ارباحا (١٥) .

قبل الانتفاضة عمل عدد قليل من النساء فى إسرائيل فى أربعة مجالات رئيسية : المتاجر والنظافة ومحال الحلوى وجمع الفاكهة ، وكن يتقاضين تقريباً ما يعادل نصف ما يتقاضاه العمال الإسرائيليون من أجر ، حيث لم يكن جزء من قوة العمل الرسمية المشمولة بتشريع العمل . وتبعاً للمسح النرويجى ، مثلت النساء ١٧ ٪ من قوة العمل فى الاراضى المحتلة (١٦) . وكانت مشاركة النساء أقل فى مخيمات اللاجئين ، وفى غزة وجدت أعلى مشاركة للنساء وسط النساء المتعلمات ونساء الأسر الثرية (١٧) .

وبشأن تيسر حصول المرأة على المصادر الاقتصادية ، نستطيع أن نرى فى السياق الفلسطينى الذى تشارك فيه قليلات من النساء مباشرة فى قوة العمل أنه :–

أصبح من الهام تقدير طرق أخرى يستطعن من خلالها الحصول كأفراد على الموارد الاقتصادية. تاريخياً كانت الآلية الرئيسية التى يتسخدمها المجتمع ليوفر للنساء نوعاً من الموارد الاقتصادية المستقلة هى دفع المهر عند الزواج (١٩). فالمرأة تمتلك مهرها وفق الشريعة الإسلامية وفى المسح النرويجى أجابت ٤٨ ٪ من النساء المتزوجات أن الشئ الوحيد الذى يملكنه بصفتهن الفردية، ويمكنهن بيعه - عند الأزمات الطارئة- هو الحلى فقط. «يظهر من نوع الحلى التى تباع محلياً (فى العادة ذهب ٢٠ قيراط) والطريقة التى تباع بها (بالوزن) أنها تعتبر رأس مال» (١٩) يختلف متوسط قيمة المهر من إمرأة إلى أخرى تبعاً لأصلها الاجتماعى، ويتراوح عادة ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ جم من الذهب عيار ٢٠ قيراط.

يعد الميراث وسيلة أخرى من وسائل حصول المرأة على موارد اقتصادية. فوفقا للشرع للمرأة الحق فى أن ترث نصيبا من أملاك الأسرة (نصف ما يرثه الرجل)، أما فى الواقع العملى لا يبدو أن الميراث وسيلة عامة لحصول المرأة الفلسطينية على الموارد الاقتصادية. «ترجع مشكلة ميراث النساء للأرض فى فلسطين تاريخيا إلى مشكلة تفتيت الملكية. لا يوجد فى المجتمع الفلسطينى قاعدة تقضى بحق ايلولة التركة الى الأبن الأول. وهكذا أدى تقسم الميراث بين الابناء الذكور عبر عدد معين الأجيال الى تفتيت الملكية إلى أجزاء صغيرة، فصارت وحدات غير قابلة للاستمرار اقتصادياً، فى هذا السياق، نظر إلى حق النساء فى الميراث كرفاهية، بل كتهديد لقدرة أخوتهن على إرساء قاعدة اقتصادية لكل الأسرة. ساد حل وسط لتلك القضية، حيث استبدلت الفلاحات بحقهن فى وراثة نصيب من الأرض ضمان كفالة اخوتهن ودعمهم لهن اقتصاديا واجتماعيا (٢٢).

قد لعب غياب السلطة الفلسطينية، أو أى شكل من أشكال الدولة، أو نظم الدعم العام دوراً فى تقوية اعتماد المرأة على حماية الأسرة، ويمكن ايضا فى ظل هذا العامل تفسير تخليهن عن حقوقهن فى الميراث.

٥ - المرأة والتشريع

تغير القانون المدنى والجنائى تغيرا جذرياً تحت الاحتلال العسكرى منذ ١٩٦٧ بسبب كثرة من الأحكام العسكرية الإسرائيلية التى مست كل نواحى الحياة تقريبا.

وربما كان الإستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو قانون الأحوال الشخصية.

معظم الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة مسلمون يخضعون للمحاكم الشرعية فى الأحوال الشخصية. والقانون المطبق فى الضفة الغربية هو قانون الاحوال الشخصية الأردنى لسنة ١٩٥١. بينما يطبق فى غزة القانون الفلسطينى الصادر فى ١٩٢٢/٨/١٠ فى اعلان الدستور الفلسطينى (وهو متأثر بالقانون المصرى). وبالنسبة للمسيحيين فإن القانون المطبق هو القانون الصادر فى ١٩٠١ للروم الأرثوذكس وقانون الأحوال الشخصية للاتينيين الصادر فى ١٩٥٥/١ (٢١).

تتضح الروابط المستمرة بين فلسطين والاردن فى القانون الذى تطبقه المحاكم الشرعية فى الضفة الغربية. لقد تجمدت كل القوانين التى كانت سارية فى المنطقة على الحال الذى كانت عليه قبل الاحتلال، حيث أن التشريع الوحيد الذى جد بعد ١٩٦٧ ويطبق هناك هو الأوامر العسكرية الاسرائيلية الكثيرة.

وهكذا، حرم سكان الضفة الغربية من فوائد التعديلات التى ادخلت على التشريع الأردنى، ومن التشريعات التى استجدت فى الاردن منذ احتلال. رأى الاردنيون سنة ١٩٧٦ تعميم قانون جديد للأسرة، هو القانون الأردنى لحقوق الأسرة الصادر ١٩٥١. طبق هذا القانون فى المحاكم الشرعية للضفة الغربية بحكم مجريات الأمور.

لم يقتصر أثر الإحتلال الإسرائيلى على التشريع (٢٢) على تعديل القوانين المطبقة على الفلسطينيين فقط وإنما امتد ليشمل تطبيق المحاكم للقوانين. حيث أن المحاكم العادية يقع الآن تحت إدارة السلطات العسكرية الإسرائيلية، ولا توجد أى صلة بين المحاكم الشرعية وبين تلك السلطات.

لقد كفت المحاكم الشرعية فى الضفة الغربية عن تحويل منتهكى بنود قانون الأسرة إلى المحاكم الجنائية لاستجوابهم، كما أن قانون العقوبات الأردنى لعام ١٩٦٠ يضع عقوبات لبعض الجرائم الناجمة عن قانون الأسرة.، مثل عدم تسجيل عقود الزواج، أو التورط فى تزويج القاصرات. قبل الإحتلال كانت المحاكم الشرعية اذا رفعت امامها قضية من هذا النوع تحيل أوراقها الى دائرة قضائية عادية حتى تأخذ أحكام المحاكم الجنائية مجراها إذا لزم الأمر. وقد شجع غياب المحاكم الجنائية فى

الغالب الأعم الاعتماد على الأسرة والعرف لحل انتهاكات القانون.

حتى الآن لم يحن الوقت المناسب لأن يطالب الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة بمراجعة قانون الأسرة الذى يطبق عليهم. ولقد لعبت اللجان والجماعات النسائية فى الدول العربية المختلفة دوراً ريادياً فى تفسير قانون الأسرة وكان الصراع الوطنى بمظاهره المختلفة المفجر الأساسى للطاقات. إلا أن الفلسطينيين لم يكن لديهم سبيل للتعامل مع التشريع الذى صدر بمقتضاه القانون الأردنى للأحوال الشخصية فى ١٩٧٦. إلى جانب هذا فإن عدم اعتراف سكان الضفة الغربية بالسلطة الأردنية عليهم جعل من غير اللائق سياسيا أن يخاطبوا السلطة الأردنية بطلبهم لتعديل مثل هذا التشريع.

عند الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للفلسطينيين فى ٣١ يوليو١٩٨٨ أعلن الملك حسين فى مواجهة الانتفاضات المتوالية فى المناطق المحتلة، قطع كل الصلات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، وبعد الإنسحاب الأردنى، أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى بوصفه السلطة التشريعية الفلسطينية، أن كل القوانين والأوامر المعمول بها حتى القرار الأردنى تبقى سارية المفعول حتى تلغى أو تعدل من قبل هذه السلطة (٢٣). وفى نوفمبر ١٩٨٨ أعلنت الدولة الفلسطينية.

وضعت هذه التطورات المحاكم الشرعية وقانون الأسرة الإسلامى فى وضع يثير الاهتمام. والآن يحوز قانون أردنى جديد للأحوال الشخصية اهتمام مختلف اللجان فى البرلمان الأردنى. وينتظر أن تحل مسودة قانون الاحوال الشخصية الأردنى التى صيغت سنة ١٩٨٧ محل القانون الأردنى المطبق حاليا وهى تحتوى على بعض التعديلات الهامة والمفيدة. على سبيل المثال الجزء الخاص بالتعويض عن الطلاق التعسفى. من المرجح أن القانون الجديد فى حال اقراره فى المستقبل القريب- حتى ولو للتطبيق فى الأردن فقط- فان المحاكم الشرعية فى الضفة الغربية ستعمل به. ورغم ذلك يظل هناك احتمال أن تستمر المحاكم فى تطبيق التشريع الحالى.

الخيار الثالث هو أن تصبح المحاكم الشرعية فى الضفة الغربية وغزة أول محاكم فى المنطقة تطبق قانونا تصدره السلطة التشريعية الوليدة لدولة فلسطين.

إذا فحصنا التشريع فى التطبيق العملى، سوف نجد أن الضمانات والحقوق التى

هى من حق المرأة نظرياً والتى يحميها القانون ملغاة أو معطلة. ترجع معظم حالات الطلاق فى المجتمع الفلسطينى إلى الزواج المبكر أو إلى إستخدام العنف الشديد ضد المرأة. تسوى معظم النزاعات الأسرية مثل الطلاق من خلال تدخل العائلة دون أن تعرض على المحاكم، فى معظم الحالات تتنازل النساء عن حقوقهن مثل المؤخر (الجزء المتبقى من المهر لحساب المرأة، عادة ما يدفع عند الطلب أو عند الطلاق) والنفقة (مخصص مالى للإعالة) (٢٤) وحيث أن الاسرة هى مصدر الحماية الوحيد للمرأة تتنازل المرأة عن حقها فى الميراث وفى الوصاية على اطفالها فى سبيل الحفاظ على علاقة طيبة باسرتها. ولأن المرأة تعتمد إقتصادياً على عائلة ابويها فى حالة الطلاق، لا تستطيع أخذ حضانة أطفالها إلا إذا وافقت تلك العائلة الاصلية على إعالتهم إقتصادياً. وفى الحق إن قانون الحضانة الذى يميل إلى التعسف ضد المرأة يشيع تطبيقه أكثر من القانون الإسلامى الذى يعطى المرأة حقوقا محددة.

وأهم قضية تثيرها الحركة النسائية الآن هى هل ستعتمد السلطة التشريعية الجديدة الشريعة أم القانون المدنى للأحوال الشخصية. مازالت الحركة النسائية الفلسطينية فى انتظار الرد، الا أن هناك تخوفا من الدعوة الصريحة لإحلال القانون المدنى محل الشريعة.

ثانياً: الخلفية التاريخية لحركة المرأة الفلسطينية

فى أواخر القرن التاسع عشر ازداد تفاعل المجتمع الفلسطينى مع الغرب وادى انتشار المدارس الحكومية العثمانية ومدارس الارساليات الغربية الى ظهور شريحة من النساء فى المدن وبعض القرى، ممن اتيح لهن الاتصال بالعالم الخارجى. كانت العائلات المسيحية فى المدن المستفيد الرئيسى من التعليم حيث أن العديد من المدارس قد أنشأتها نظم مسيحية، بينما نادرا ما كانت المرأة فى المناطق الريفية تتلقى تعليما فعليا. لا عجب اذن فى أن نساء الطبقة الوسطى والعليا المسيحية قد شكلن نواة الجمعيات النسائية الأولى فى فلسطين بدءا من سنة ١٩٠٣. اقتصرت تلك الجمعيات على الخدمات الخيرية مثل الصحة والتعليم وخاصة للأطفال الفقراء. أسست أول جمعية نسائية فى ١٩٠٣ «الجمعية الأرثوذكسية لمساعدة الفقراء». ثم شهدت الفترة من

١٩٠٣ إلى ١٩٢٨ نشأة جمعيات مشابهة لمساعدة الفتيات الفقيرات للحصول على تعليم أفضل، ولتحسين معيشة الأسر وتقديم العون والاغاثة للأسر الفقيرة (٢٥).

وقعت فلسطين تحت الإنتداب البريطاني مع إنهيار الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد تعهدت الحكومة البريطانية في إعلان بلفور عام ١٩١٢ ببذل جهودها لتوطين اليهود في فلسطين. وعلى هذا فإن سياسة بريطانيا المشجعة لهجرة اليهود واستقرارهم في فلسطين، والحركة الصهيونية في أوربا التي دعمت هذا الاستقرار قد أشعلتا شرارة الحركة الوطنية الفلسطينية والتي ولدت من رحمها الحركة النسائية الفلسطينية. احتجت النساء بجانب الرجال على بيع الأراضي للصهاينة، وطرد الفلاحين من أراضيهم، وتزايد هجرة اليهود إلى فلسطين.

شهدت الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٤٨ أنشطة اكثر تنظيما ترتبت على التدهور في الوضع السياسي حيث وفرت اللجان النسائية العربية إطار عمل للانشطة النسائية وأسهمت في تطوير الوعي العام لعضواتها. ولم تكن النساء حتى هذه اللحظة قد انضممن الى الأحزاب السياسية الموجودة بسبب الفصل بين الجنسين. والمدهش أنهن لم يتبعن التقسيمات القبلية داخل منظماتهن الخاصة رغم وجودها بالاحزاب.

تزايدت المؤتمرات والمظاهرات النسائية بعد عام ١٩٣٣ لا سيما أثناء الثورة العربية ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ولكن بقيت المشاركة المنظمة مقتصرة على نساء الطبقات العليا والطالبات بشكل عام. وأثناء الثورة، ساعدت النساء في المناطق الريفية مقاتلي حرب العصابات بنقل الأسلحة والطعام والتبرع بمصوغاتهن لشراء معدات القتال وبناء المتاريس ليلاً (٢٦).

تحت الإنتداب البريطاني أثر عاملان رئيسيان على أشكال العمل النسائية وتطورها وأهدافها والقيود التي كانت تحد من انطلاقها.

١ - التركيز الوطني الفلسطيني على إنهاء الإحتلال البريطاني، وهو السمة الشائعة للحركات النسائية تحت الإحتلال، على غير المعهود في البلدان المستقلة حيث يركز الصراع على الحرية والمساواة في المجتمع.

٢ - كانت قيادات وعضوات الجمعيات النسائية والحركة الوطنية تحت الانتداب

تنتمى إلى الطبقات العليا الحضرية . وقد أملت الطبيعة الطبقية لقيادات الحركات النسائية فى ذلك الوقت طابعها على نوع الأنشطة، والتى كان لها طبيعة خيرية إنسانية .

(أ) من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧

أسست الدولة اليهودية فى فلسطين عام ١٩٤٨ . تم طرد الفلسطينيين من عشرين مدينة وأربعمائة قرية . وقتل ما لا يقل عن عشرة آلاف فلسطينى، وجرح ثلاثة أضعاف هذا العدد . وأصبح ستون بالمائة من الفلسطينيين بدون مأوى (٢٧) . أدى التدمير الإجمالى للمجتمع فى ١٩٤٩ إلى نشوء ظاهرة جديدة، وهى سكن الفلسطينيين فى مخيمات اللاجئين المزدحمة، معتمدين على المعونات من أجل البقاء على قيد الحياة . اصيب مليون شخص بالعجز، ونزل الفقر بثلاثة من بين كل أربعة من الفلسطينيين .

عاش معظم اللاجئين فى البداية على الاعانات، واتجه الرجال فى المخيمات التى أقيمت فى الجزء غير التابع للدولة الإسرائيلية فى فلسطين- الذى ضم الضفة الغربية (تحت الحكم الأردنى) وغزة (تحت الحكم المصرى)- إلى ترك المعسكرات فى فلسطين بحثاً عن عمل . وهكذا أصبحت المخيمات مأوى للنساء والأطفال والعجائز . وسرعان ما أسس الفلسسطينيون ست جمعيات خيرية لمواجهة الحاجات الملحة للأمة المطرودة المحطمة . يقول أحد مؤسسى أحد الملاجئ فى القدس: «قلت لصديقى، هذا وقت حمل السلاح، ولكن الأطفال كانوا يصرخون فى الشوارع، مشردين، وحفاه، وجوعى . تركت عملى كصحفى فى محطة الإذاعة والتحقت بملجأ أسسته أمى» (٢٩) .

فى هذا الوقت كانت أولويات المنظمات فى غزة والضفة الغربية فى تعليم الفتيات رعاية الأيتام ومساعدة اللاجئين عرفت بعض هذه المنظمات الخيرية بإسم «إتحادات المرأة»، مثل «إتحاد المرأة العربية فى القدس» أو «إتحاد المرأة الفلسطينية» فى غزة . . الخ، ولكن القائمات على تنظيم هذه «الإتحادات» لم يرينها كإتحادات بل رأينها بالأحرى منظمات (٣٠) . وعندما كانت تسأل إحدى قائدات هذه الإتحادات عن سبب عدم إنضمام قائدة جمعية أخرى إلى الإتحاد، فإنها كانت تجيب «ولكنها لديها منظمتها

الخاصة، فلماذا إذاً تأتى إلينا؟».

ومع إلحاق الضفة الغربية بالأردن رسميا فى ١٩٥٠، إنضم الفلسطينيون والفلسطينيات الى الحركة القومية والإشتراكية بالأردن ومعظمها معارض لحكم الاسرة الهاشمية. انضمت النساء لعضوية الجماعات السياسية السرية دون أن يكون لهن تنظيمهن الخاص داخل الأحزاب، على عكس الوضع الحالي.

إنضمت النساء إلى الحزب الشيوعى الأردنى فى الضفة الغربية وغزة، وحزب البعث، والحركة القومية العربية. ومع ذلك، لم تعط هذه الأحزاب إنتباها كبيرا لقضايا حرية وتحرير النساء، طلبت هذه الاحزاب من عضواتها ألا يطالبن بتغيير إجتماعى خشية تحدى القيم التقليدية السائدة كان للنساء العضوات خلاياهن الحزبية الخاصة، إمتداداً لمنع الإختلاط فى المجتمع.

وقد انحصرت النشاطات النسائية فى أعمال السكرتارية، وتوقيع العرائض وتسليم الرسائل والاتصالات (٣١). وكانت معظم العضوية النسائية إما طالبات أو متعلمات أو قريبات للأعضاء الذكور.

ب - من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٧

أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى إحتلال ما تبقى من فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن البداية، عملت إسرائيل على هدم المجتمع الفلسطينى بهدف إلحاقه وإخضاعه للنظام الإقتصادى الإسرائيلى. تسببت هذه السياسة فى إحداث تغييرات إقتصادية إجتماعية أثرت على الأسرة، وبالتالى على المرأة. وهكذا دخلت المرأة تحت الإحتلال إلى سوق العمل. فاضطلعت النساء بشغل وظائف لا تحتاج إلى مهارة بأجر أقل من أجور الرجال العرب، الذين تقل اجورهم بدورهم عن أجور العمال الإسرائيليين. وعملت النساء أيضاً بدون أدنى تقسيم للأعمال المنزلية بين الجنسين، مما سبب لهن إرهاقاً جسمانيا، إلى جانب الطابع المثير للاعصاب لاعمالهن، وهى أعمال مؤقتة تعتمد على تقلبات السوق الإسرائيلية. وهكذا تعرضت العاملات تحت الإحتلال الإسرائيلى إلى قهر ثلاثى: كفلسطينيات وكعاملات وكنساء.

حولت هزيمة ١٩٦٧ (م. ت. ف) . إلى منظمة جماهيرية، وهو ما استمر حتى الوقت الراهن. فقد دعا برنامجها للإعتماد على «الجيش الشعبي» أكثر من «الجيوش العربية» لإنجاز مهمة التحرير. رغم أن هذا الشعار ينقصه الوضوح، الا أنه ساعد في لفت الإنتباه إلى الحاجة إلى تنظيم مختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك النساء. ولكن منظمات المقاومة الفلسطينية فشلت في وضع جدول أعمال للنساء كجزء من جدول أعمال الثورة العام. وقد صيغت شعارات محدودة عوضاً عن جدول الأعمال هذا، على سبيل المثال، «سوف تتحرر النساء عندما يتحرر المجتمع»، «النساء والرجال جنباً إلى جنب في المعركة»(٣٢) .

واجهت النساء الإحتلال في الاراضي المحتلة من خلال قنوات المنظمات الخيرية والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية وكلاهما متصل بالقيادة الفلسطينية المتمثلة في لجنة القيادة الوطنية، التي تشكلت عام ١٩٦٧ وحلت ١٩٦٩ . تجاهلت إسرائيل النساء في الأيام الأولى من الإحتلال حيث لم يتجاوز عدد النساء المسجونات أصابع اليد الواحدة، إلى أن بلغ العدد الإجمالي للسجينات مئة في عام ١٩٦٨ ، متهمات أساسا بالاتصال بالفدائيين واخفاء الأسلحة، والتحريض، وعضوية التنظيمات المسلحة. كانت الجبهة الوطنية تتبع لجنة التوجيه العامة في قيادة الشعب في الاراضي المحتلة، في أعقاب هزيمة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الأردن ١٩٧٠ -١٩٧١ . وقد تكونت الجبهة من شخصيات وقيادات نشطة من ضمنها سيدة واحدة، كانت مهمتها تنسيق عملية تعبئة النساء لمقاومة الإحتلال. شجعت الجبهة الوطنية الفلسطينية مشروعات العمل التطوعي في مناطق مختلفة. ولأول مرة يشترك الشبان مع الشابات في عمل واحد ويناقشون مشكلاتهم معا. شاركت النساء في الصراع المسلح واختطاف الطائرات، وقد عذبن وسجن، وهكذا تغير مفهوم أن المرأة مخلوق ضعيف ومفهوم «شرف المرأة» (٣٣) . وتزايد عدد النساء المنخرطات في التنظيمات السياسية والعسكرية في الضفة الغربية وغزة. مما أدى الى زيادة عدد السجينات الذي وصل عام ١٩٧٩ إلى ثلاثة آلاف (٣٤) .

في ١٩٧٥ و١٩٧٦ بدأت تظهر أنواع جديدة من المنظمات الشعبية لتنظيم

الطلبة بما فى ذلك الطالبات الإناث، وبالمثل نظمت الجمعيات الخيرية مظاهرات نسائية خرجت الى الشوارع. ولكن كل هذه الانشطة كانت متفرقة وإرتجالية إلى حد ما، وقائمة على القضايا والشعارات الوطنية. وتنظر الى القضايا النسائية باعتبارها لا تستحق الاهتمام.

وقد يرجع ذلك جزئياً إلى إقتصار عضوية المنظمات على نساء الطبقة الوسطى فى المدن الكبرى، مما قلص من نفوذ المنظمات وسط نساء المخيمات والمناطق الريفية. وكانت العلاقة الوحيدة بين النساء النشيطات والجماهير هى منحهم المساعدات النقدية والعينية وقدمت المنظمات الخيرية أيضاً بعض المساعدات الطبية والتدريب المهنى التقليدى على أشغال التريكو والخياطة وإعداد الطعام. وكان الهدف الرئيسى لتلك الجمعيات هو مساعدة النساء فى مواجهة ظروفهن القاسية فى حالة وفاة أو إبعاد أو سجن الرجل. ولا شك أن هذه الخدمات هامة فى غياب سلطة محلية. اضطلعت الهيئات الخيرية بتنفيذ توجهات الجبهة الوطنية الفلسطينية وربطت عملها بالنضال العام للنساء على المستوى «الوطنى»، بحيث لا تحيد عنه وبذلك لم تعبئ المنظمات الخيرية النساء الا بشكل محدود ومتفرق.

على رغم من أن الجبهة الوطنية الفلسطينية قد حلت تدريجياً من قبل إسرائيل من ١٩٧٤ - ١٩٧٧، إلا أنها أنجزت مهمتها فى توجيه انشطة الاحتجاج وشق قنوات تعبيرها. وقد ساهمت عوامل مختلفة أخرى فى تزايد إنخراط النساء فى المقاومة السياسية فى الضفة الغربية وغزة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨.

١ - منحت النساء حق التصويت لأول مرة (أنظر الجزء الخاص بالحياة السياسية).

٢ - افتتحت تسع كليات من بينها عدد ذو توجه مجتمعى فى منتصف وأواخر السبعينات وكان للنساء الشابات حضور قوى فيها (مثلت النساء من ٣٥٪ إلى ٥٥٪ من مجموع الطلاب).

٣ - تناولت بعض الأنشطة الثقافية فى منتصف السبعينات قضايا المرأة على نحو متزايد، وتمثل ذلك فى العروض المسرحية، ومقالات بالمجلات، وحتى كتب كاملة.

وقد تمخضت هذه التطورات المتشابكة المتتابعة خلال السبعينات فى النهاية عن ميلاد طليعة جديدة سنة ١٩٧٨ ، داخل الحركة الوطنية الفلسطينية .

أوضحت خبرات الجبهة الوطنية الفلسطينية والقيادة الوطنية الفلسطينية أهمية الجهود الشعبية فى تنظيم الجماهير . وقد ارتبطت المنظمات الجماهيرية بالفصائل المختلفة داخل م . ت . ف وسعى كل فصيل الى دعم أتباعه مما أدى إلى تقسيم إتحادات العمال ومنظمات العمل التطوعى والمنظمات النسائية كلها .

ورغم انه كان يكفى وجود منظمة نوعية واحدة إلا أن هذا التوجه كان له فوائده ألا وهى زيادة عدد الأفراد المنضمين وفقا لإنتماءاتهم السياسية علاوة على ذلك أن المنظمات الجديدة لايسهل تحطيمها مثل نظيرتها القديمة .

لكل هذه الأسباب ، بالإضافة الى تكثيف المقاومة الوطنية منذ عام ٧٦ إكتسب يوم المرأة العالمى فى ٨ مارس ١٩٧٨ أهمية خاصة . عقدت بعض النساء النشيطات لقاء أدى إلى انشاء لجنة عمل المرأة ، التى تشكلت الى حد بعيد من ذلك الجيل من النساء اللاتى عملن فى المنظمات السياسية واللاتى لم يكن موضع ترحيب فى المنظمات النسائية الخيرية الموجودة حيث وانشغلت المنظمات الخيرية بالحفاظ على وضعها ونفوذها رغم ضآلة دورها السياسى . ضمت لجنة عمل المرأة النساء اللاتى برزن فى العمل التطوعى المتنوع فى المخيمات وأيضا الخارجات من السجون الإسرائيلية .

على الرغم من تكون «لجنة عمل المرأة» من الكوادر النشطة لفصائل المقاومة الشعبية أساساً دون إعتبار للإنتماءات السياسية ، سرعان ماظهر داخلها صراعات القوى بين تلك الفصائل . وكان الحل الوحيد الذى أمكن التوصل اليه هو أن يشكل كل فصيل منها منظمته النسائية الجماهيرية ، مثلما كان يحدث فى القطاعات الأخرى ، وخاصة النقابات . ومن ثم تم انشاء اتحاد لجان عمل المرأة العاملة الفلسطينية (مارس ١٩٨٠) ، ولجنة المرأة الفلسطينية التى تحولت فيما بعد الى اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (مارس ١٩٨١) ، واللجنة النسائية للعمل الاجتماعى (يونيو ١٩٨٢) .

لايعكس الإنقسام المستمر حتى الآن فى صفوف الحركة النسائية إختلافا فى جدول أعمال أو أهداف المجموعات المختلفة . فالهدف الأول والاستراتيجى للجميع هو

ضم أكبر عدد ممكن من النساء الى الحركة الوطنية، وتطلب تحقيق هذا الهدف مرونة فى شروط العضوية، مثل حضور الاجتماعات، الإقرار بأهداف الجمعية والمشاركة فى إتخاذ القرارات. وقد سمحت هذه المرونة العملية – على العكس بالنسبة لأوضاع العضوية فى المنظمات الخيرية – بمشاركة النساء من مختلف الطبقات الإجتماعية، وهكذا لم تنحصر الحركة النسائية فى الطبقة الوسطى مثل الماضى (٣٥). كان الهدف الأول لكل هذه المنظمات سياسيا، لكن «تحرير المرأة الفلسطينية» كان أيضا على جدول أعمالها، وخاصة المنظمات ذات الإتجاه اليسارى. صيغت مطالب عديدة من أجل تحرير المرأة مثل المساواة مع الرجل بشأن الرجل المتساوى للعمل المتساوى، ومختلف أشكال الحماية الإجتماعية للمرأة العاملة. واتخذت «قضايا المرأة الاجتماعية» صيغة المساواة عامة، وفقاً لمهارات ومؤهلات كل اتحاد، ومع ذلك لانجد فى المنشورات النسائية إشارة إلى القوانين التى تحكم وضع المرأة فى المجتمع، ولا إلى القيم التقليدية التى مازالت تكرس الثقافة القبلية والأبوية، وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية. تم تجاهل قضايا عديدة متعلقة بالنوع، تجنبت المنظمات مثل هذه المناقشة سواء لاعتقادها بعدم أولويتها فى مرحلة الصراع الوطنى أو لخوفها من فتح جبهة داخلية فى وقت حرج يقتضى سعياً لتوحيد الجهود لإنهاء الإحتلال.

ولم تختلف البرامج التى استخدمتها المجموعات النسائية لتحقيق أهدافها فى الشكل عن برامج المنظمات الخيرية. اهتمت بعض هذه البرامج بإنشاء الحضانات، وبرامج التدريب التقليدية، مثل خياطة الملابس، وأعمال التريكو، والتطريز، ومراكز محو أمية، والورش، والتعاونيات. كان الفرق الأساسى بينهم هو القائمات بالإشراف على مثل تلك البرامج ووعيهن. فقد ساعد مستوى وعيهن السياسى على التأثير فى المشاركات وغرس ثقتهن بقدرتهن على التأثير والمشاركة فى صنع القرار، وإتخاذ القرارات بالتصويت والإنتخابات، وإقرار جدول الأعمال بالتشارك.. الخ.

وفرت كل المشروعات المنفذة من قبل المنظمات النسائية موردا ثابتا لمختلف النشاطات الوطنية أو النسائية، سواء كان ذلك فى القرى أو مخيمات اللاجئين أو فى المدن. فالمشروع ليس مستهدفا فى حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق هدف مستقبلى. أحياناً، وخاصة أثناء النزاعات الحادة لفصائل المقاومة، كان عدد هذه المشروعات يؤخذ

كمؤشر على مدى قوة الفصيل السياسى المعنى. وبصرف النظر عن هذه المجهودات المتراكبة فقد كان عدد النساء المنضمات منخفضاً، لم يتجاوز ٣ ٪ من السكان (٣٦).

١ – الحركة النسائية المعاصرة من ١٩٨٧ وحتى الآن

أثر الإنتفاضة على الحركة النسائية الفلسطينية

لعبت المرأة الفلسطينية دوراً رئيسياً فى الإنتفاضة منذ بدايتها. أدهش ذلك الدور العديد من المراقبين. ومع ذلك فإنه ليس بجديد على المرأة الفلسطينية أن تلعب دوراً سياسيا فى المجتمع، وخاصة فى حالات الطوارئ كما رأينا سابقا. ولكن الجديد كان فى مدى هذا الدور وتجلياته المختلفة.

منذ البداية، لعبت النساء من مختلف الأعمار والطبقات الإجتماعية دوراً فى المظاهرات التى إنفجرت فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧، فقذفن الحجارة، وحرقن الأشجار، وعملن على إعداد ونقل الحجارة، وبناء متاريس الشوارع، ورفع الأعلام الفلسطينية، وإعاقة الجنود عن إعتقال الناس. وكانت هذه النشاطات على أشدها حدة فى الأحياء الفقيرة فى المدن وفى القرى وفى مخيمات اللاجئين. كانت أعمال عنيفة أحياناً، وكن غالباً ما يدخلن فى مواجهات حادة مع الجيش.

كان أثر الإنتفاضة على الحركة الفلسطينية متناقضاً، فقد أظهرت فى نفس الوقت كل من قوة ومحدودية البرامج والهياكل والقوى النسائية الموجودة. وقد كشفت أيضاً عن وجود جماعات إجتماعية وسياسية لم يكن معترفا بها نسبيا قبل الإنتفاضة.

التعديلات الهيكلية

سوف نختبر هنا نوعين من التعديل الهيكلى فى الحركة النسائية ظهرا نتيجة للإنتفاضة: أحدهما داخلى، أى داخل اللجان النسائية نفسها، والآخر خارجى، كالهياكل الجديدة التى ظهرت نتيجة للإنتفاضة نفسها.

التغيرات داخل اللجان النسائية

لم يحاك الهيكل الداخلى للجان النسائية المنشأة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات الأحزاب السياسية الفلسطينية الموجودة، رغم أن كل لجنة كانت فى الحقيقة

بدرجة أو اخرى، متدادا لمنظمة سياسية معينة (٩) . اللجان الأولى كالإتحاد لجان عمل المرأة وإتحاد النساء العاملات، اتخذت هيكلها الداخلى من المنظمات القاعدية الأخرى فى ذلك الوقت أساساً إتحادات العمال. فالهيكل الداخلى للأحزاب السياسية السرية لم يكن يتوافق مع التعبئة والتنظيم لان قدرته على عقد اجتماعات وانتخابات عامة كانت محدودة وإتخذت غالبية اللجان نفس الهيكل الداخلى عندما بدأت العمل. وفيما يلى الخريطة:

– الرئاسة (اللجنة التنفيذية)

– المناطق

– المناطق الفرعية

– الفروع المحلية

الفروع المحلية هى الهياكل القاعدية. ينتخب الفرع لجنة ادارية لإدارة العمل ولتنفيذ البرامج، والدعوة إلى الإجتماعات. واللجنة الادارية هى همزة الوصل بين الفرع والمستوى الاعلى. يعتمد عدد أعضاء اللجنة الادارية على حجم البرامج، وعادة ما تضم اللجان الادارية أعضاء من المنظمة السياسية إذا لم يكن هناك إنتخابات، وهو ما يحدث غالباً (٣٣) . وإذا كانت هناك إنتخابات، عادة ما تتحكم فيها المنظمة السياسية بشكل غير مباشر للترويج لأهل الثقة من أعضاء المنظمة. أو تتم ممارسة ضغط على الناجحين فى الانتخاب للإنضمام إلى الجمعية (٣٤) .

تنتخب اللجان الادارية المختلفة لجنة للمنطقة باكملها إذا كانت المساحة الجغرافية صغيرة، وإذا كانت إحدى المناطق كبيرة، ينتخبون لجان منطقة فرعية. تمثل لجان المنطقة الجمعية العمومية التى تنتخب اللجنة التنفيذية. تجتمع الجمعية العمومية كل عام أو تبعاً للخطة الخاصة بكل منظمة، أو تعقد إنتخابات غير دورية وفقاً لدواعى الأمن. ومما هو جديد بالذكر أن أعلى اللجان النسائية صوتا واقواها نبرة سياسية كان تواتر عقدها للانتخابات اقل من غيرها بسبب المخاوف الأمنية. ولا ينطبق هذا الوصف للهيكل بالضرورة على كل لجنة تماماً، ولكنه يقدم العناصر الأساسية لكل منها.

يجدر بنا أن نذكر أن كل اللجان النسائية بدأت بمبادرة من الكوادر السياسية النسائية . واختلف ذلك فيما بعد كانت بعض المنظمات تشترط عضوية المنظمة للانضمام للجان النسائية بينما فتحت لجان أخرى عضويتها للأعضاء من خارج المنظمة . وقد حدد هذا العنصر درجة استقلال اللجان النسائية عن المنظمة . على سبيل المثال فى ١٩٨٥ ، عقد اتحاد النساء العاملات إجتماعا حضره ٤٥ عضوا، ينتمون جميعا للمنظمة السياسية (الحزب الشيوعى الفلسطينى) . وقد سبب هذا فزعاً لدوائر المنظمة لأنه إذا تم إعتقالهم اثناء الإجتماع مثلاً) فسوف تفقد المنظمة ٤٥ عضواً بضربة واحدة . ولهذا قررت المنظمة إلغاء كل الهياكل الجماهيرية للإتحاد، وشكلت عوضاً عنها لجنة من داخل المنظمة نفسها حيث يأتى الاعضاء من خلاياها الخاصة . احتفظ الإتحاد باسمه، ولكن العمل فى كل الفروع تجمد فعلياً، وفى نفس الوقت أخذت اللجنة الجديدة من داخل المنظمة مسئولية النشاطات النسائية .

حققت هذه اللجان النسائية الاولية عدداً من الإنجازات الهامة، منها خلق عدد كبير من الكوادر السنائية، والمساهمة فى إعطاء الاحساس بتقدير الذات واحترام النفس .

ومن الجدير بالذكر أن معظم اللجان النسائية قد تشكلت فى الضفة الغربية أولاً، ثم تلتها غزة مؤخراً على سبيل المثال، بدأت العمل النسائى لحركة المرأة فى ١٩٧٨ فى الضفة الغربية ولكنها بدأت فى غزة فى عام ١٩٨٣ . وبدأت هيئة نساء فتح للعمل الاجتماعى فى ١٩٨١ - ١٩٨٢ فى الضفة الغربية وفى غزة فى ١٩٨٩ . يرجع ذلك إلى الصعوبات التى واجهتها نساء الضفة الغربية فى العمل مع نساء غزة .ولأن اللجان استهدفت العمل مع ربات البيوت والنساء الفقيرات، فقد وجدن صعوبات، سواء بالنسبة لمحدودية حركتهن أو بالنسبة لمعارضة الذكورمن أعضاء الأحزاب الذين لا يرغبون فى إنخراط زوجاتهم فى العمل السياسى . وكان هناك عنصر هام آخر وهو انعزال غزة جغرافيا عن الضفة الغربية، والذى زادت وطأته خلال الإنتفاضة عندما منعت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من مغادرة غزة بدون تصريح، فقد كان الإتصال بين اللجان النسائية فى الضفة الغربية وغزة لا يتم إلا بين شاغلات المستويات التنظيمية العليا، لكنه لم يتم ابدا على المستوى القاعدى، مما منع إمكانية النمو على أساس متساو . وحتى الكوادر العليا لم تستطع الإتصال بالضفة الغربية أثناء إغلاق غزة .

وأوجب هذا على نساء غزة أن يكن مستقلات فى إتخاذ القرارات بأنفسهن(على سبيل المثال أنشأت هيئة حركة المرأة مجلس منطقة مستقلا عن اللجنة التنفيذية فى القدس) . وهكذا صار لزاما على النساء فى غزة إما أن تكن مستقلات تماماً أو أن ترتبطن بالمنظمة السياسية بالكامل.

التغيرات من خلال الإنتفاضة

أتت التغيرات فى الهياكل الداخلية للجان النسائية من الحاجة إلى التوافق مع البرامج الجديدة التى تفرعت من احتياجات الإنتفاضة. لم يكن هناك إختلاف بين برامج الأحزاب السياسية والبرامج النسائية أثناء الإنتفاضة. فقد كانت الجماهير فى الشوارع، والجميع يعانون من القهر. وانشأت اللجان النسائية فى الواقع منذ البداية الأولى كى تنظم الجماهير فى صفوف الحركة الوطنية، وجاءتها من خلال الإنتفاضة اللحظة المناسبة لتحقق هذا التنظيم.

ظهر التكامل بين هياكل اللجان النسائية وهياكل الأحزاب السياسية سريعاً لعدة أسباب:

١ – أن عزل المدن والمناطق إحداها عن الأخرى وأيضاً سياسة حظر التجول منعت إمكانية التجمع والعمل بنفس الهيكل التنظيمى السابق مثل الجمعيات العمومية وهلم جرا. ففى تجميع عدد كبير من الناس خطورة أمنية شديدة.

٢ – إتحدت أهداف اللجان النسائية والأحزاب السياسية فى هدف واحد، هو تجميع أكبر عدد ممكن من الناس فى الشوارع.

٣ – بسبب اتساع نطاق الاعتقال، الذى أثر بشدة على الأحزاب السياسية، أخذت جميع الأحزاب السياسية كوادر اللجان النسائية ووضعتهن فى خدمة المنظمة لأن النساء أقل تعرضاً للاعتقال عن الرجال (٣٦).

٤ – وأيضاً بسبب مسطاردة المطلوبين من الرجال فى الصفوف الأولى للقيادة أضطرت زوجاتهن اللائى كن شديدات النشاط فى الحركة النسائية لإنفاق الكثير من الوقت والجهد للتدبير الأمنى، مثل إيجاد مكان آمن لإختبائهم. صرف هذا طاقاتهن عن الحركة النسائية ووجهها إلى المنظمة.

٥ - عملت كل من المنظمة السياسية واللجان النسائية معاً للوفاء بالحاجات الملحة للناس. ظهرت للناس حاجات حيوية فى بداية الإنتفاضة فاستدعت تنفيذ برامج جديدة تأتى من المنظمات الجماهيرية. على سبيل المثال عندما أغلقت السلطات الإسرائيلية المدارس كان من الضرورى إبتداع تعليم شعبى لملء هذه الفجوة. كما أدى عزل المدن والأقاليم عن الريف خلال حظر التجول وتقييد الحركة إلى كشف أهمية أن يكون كل مجتمع قادراً على الإعتماد على النفس. وهنا ظهر شعار الإقتصاد المنزلى ومقاطعة البضائع الإسرائيلية. أنشئ برنامج للتأمين الصحى لزوجات المسجونين مع تزايد أعداد المسجونين والشهداء (٣٧)، وتم التوسع فى سياسة تبنى أطفال المسجونين أو الشهداء، واستمرت زيارات التضامن لزوجاتهم .. وهلم جرا.

استلزمت هذه البرامج حل الاشكال التنظيمية السابقة والتركيز على الأحياء والمناطق الجغرافية الصغيرة. وهنا نرى ميلاد لجان الأحياء الشعبية، إنتشرت هذه الأشكال من التنظيم على نطاق واسع فى ١٩٨٨. كانت هذه اللجان تدار بواسطة كوادر سياسية لها اتصالات مباشرة مع الأحزاب لتنظيم أكبر عدد من الناس. وكان هذا الهدف أحياناً ضد رغبة الناس، الذين كانوا يسعون أولاً لإيجاد آلية لتلبية حاجاتهم والإعتماد على أنفسهم كسبيل لمحاربة الإحتلال. «ولأن البرامج كانت مختلفة، فقد الغينا الوحدات التنظيمية السابقة واستبدلنا بها وحدات نشاط متخصصة، مثل وحدات التضامن الإجتماعى، ووحدات الإنتاج، ولجان الصحة..إلخ» . (٣٨).

أدت البرامج الجديدة والصيغ الهيكلية الجديدة إلى ما يلى: خضعت بعض المنظمات النسائية المستقلة للهيكل المركزى للمنظمة السياسية. «لم يعد من الممكن أن يوجد مكتب نسائى داخل المنظمة كما كان سابقاً، والذى توحد مع اللجنة التنفيذية واللجنة النسائية. ولهذا أصبحت الشعب النسائية التى تبعت سابقاً للجان النسائية منضوية تحت لواء مكاتب المناطق للمنظمة، والتى كانت مختلطة وفى الغالب يرأسها رجل. وقد اعتدنا على أن نتلقى كمية كبيرة من الشكاوى حول عدم قدرة الزملاء فى المنطقة على تفهم ومتابعة العمل النسائى السابق. فقد انصب تركيزهم على حساب عدد النساء اللائى يمكن تنظيمهن لحساب المنظمة (٣٩). وأعادت لجنة أخرى تنشيط شعبها المتوقفة عن العمل بهدف ضم المزيد من الأعضاء للمنظمة وتنفيذ برامجها.

هنا نجد أن لكل اللجان النسائية نفس الخبرة، وهى أن المنظمة السياسية، تملى إلى حد كبير برامج اللجان النسائية والتفاصيل المختلفة لعملها باوامر تأتى من أعلى. فصار للسياسة اليد العليا على قضايا المرأة.

وكانت النتيجة الثانية هى تزايد برامج الإنقاذ والطوارئ والتى قادت إلى ظاهرة التوسع فى توظيف كوادر ادارية متفرغة بدلاً من الإعتماد على المتطوعين مثلما كان الحال من قبل حيث كان معظم هؤلاء الكوادر من أعضاء المنظمة المخلصين قليلى أو معدومى الخبرة المهنية المتخصصة، خاصة فى مشروعات الإنتاج، التعاونيات والمصانع الصغيرة. ادت ظاهرة تزايد المأسسة إلى ميل بعض اللجان إلى إستبدال العلاقات الداخلية ذات الطابع الديمقراطى الطوعى بأخرى مركزية، وإلى إستبدال المتطوعين بالموظفين، وإلى الإعتماد المتزايد على ادارة المكاتب باجهزة باهظة التكاليف، وإلى الإعتماد على ميزانيات كبيرة بدلاً من الموارد البشرية كقاعدة للعمل (٤٠). سمحت الأحزاب لهذه الظاهرة بالنمو خارج سيطرتهم طالما لم تكلفهم مالاً. حدثت هذه التطورات بالإعتماد على مصادر التمويل الخارجى الآتى من (م. ت. ف)، ومن المنظمات غير الحكومية الجديدة التى تكاثرت بعد بداية الإنتفاضة.

كان لهذه الظاهرة إنعكاس مدمر على الإمتداد الجماهيرى لبعض اللجان النسائية. بدأت النساء تتعامل مع اللجنة كمصدر للدخل أو كوظيفة، بالإضافة إلى أنه عندما بدأت التدفقات المالية فى النقصان، تركت الموظفات من الكوادر النسائية العمل للجنة نفسها، مما خلق فجوة كبيرة بين القيادة والقواعد. تزايد العمل البيروقراطى فى المستوى الأعلى. كان العمل مقصورا على النساء النشيطات اللائى كن أكثر حركة واللائى حللن محل الجماهير (٤٦). ولأن كل اللجان لم تتسلم نفس الحجم من المال فإنها لم تتأثر بهذه الظاهرة إلى نفس الحد. ففى الوقت الذى وسع فيه البعض فى مشروعاتهم الإنتاجية مثل هيئة العمل النسائى، لجان المرأة العاملة الفلسطينية وهيئة نساء فتح للعمل الاجتماعى. كان البعض الآخر يفتتح روضات للأطفال، مثل اللجان النسائية الفلسطينية التى رفعت عدد روضات الأطفال من ٣٦ إلى ٥٠ فى ١٩٩١. واختلفت الكوادر الادارية المتفرغة من لجنة إلى أخرى.

أدى التداخل بين النسوى والسياسى إلى أن حلت واحدة من أنشط اللجان

النسائية هيكلها التنظيمي الداخلي بوصفها إتحاد نساء جماهيرى، وبدأت العضوات فى العمل تحت مظلة المنظمة السياسية (٤٧) . أصبح المكتب التنفيذى لإتحاد النساء رأساً بلا أقدام (٤٨) . وقد أدى هذا الى زيادة تدخل الأحزاب السياسية فى البرامج النسائية، فى بعض الحالات، كان الحزب السياسى هو الذى يأمر بانشاء المزيد من رياض الأطفال. وتم ربط الأمور المالية بالأحزاب السياسية. اتخذت المنظمة نفسها العديد من القرارات المتعلقة بعدد الكوادر الادارية المتفرغة (٤٩) وأدى هذا التداخل أيضاً الى أن صارت لجان أخرى تتلقى أوامرها من خلال القيادة التنفيذية للجان النسائية، والتى كانت تأتى فى الواقع بطريق مباشر أو غير مباشر من الأحزاب السياسية. وكذلك طلب من اللجان مواصلة برامج خلقتها الاحتياجات الاولى المنبثقة من الإنتفاضة ولكنها لم تعد متوافقة مع التغيرات الحقيقية التى حدثت بمرور الوقت (٥٠) .

قل نشاط لجنة العمل النسائى وهى بالأساس منظمة قومية مع إنخفاض حدة الإنتفاضة فى ١٩٩١ وضعف المقاومة الوطنية عموماً. بدأت قيادات اللجان النسائية فى إدراك ضرورة العودة إلى البرامج النسائية نتيجة تعميق وعيهن النسوى. لقد تعاظم الوعى النسوى لأسباب عديدة: ١ – لم تدرك القيادة السياسية فداحة الأعباء التى وضعت على أكتاف النساء أثناء الإنتفاضة (سوف نمضى فى تفاصيل هذه النقطة لأنها كانت واحدة من أهم تأثيرات الإنتفاضة على الحركة النسائية. أنظر القسم الخاص بعلاقات القوى) . ٢ – يسرت الإنتفاضة الاندماج بين ما يسمى بالنساء الأكاديميات المستقلات والنساء المنظمات المسيسات مما ساعد على ربط الوعى النظرى بالخبرة. ٣ – تعرضت الحركة النسائية الفلسطينية خلال الإنتفاضة لمختلف وجهات النظر النسوية التى جلبتها عشرات ومئات الوفود الأجنبية. كانت ممثلات الحركة النسائية العالمية يسألن دائماً عن البرنامج النسوى فى هذه اللجان النسائية. وقد اثارت هذه الأسئلة عددا من القضايا التى تحتاج للمعالجة. كانت ابرز المجموعات هى مجموعة النساء الإيطاليات، فقد كن أول من بدأ نسج شبكات الاتصال مع الحركة النسائية الفلسطينية(٥١) .

ان ادراك أهمية تنمية البرامج النسائية اقتضى أولاً، التخلص من هيمنة المنظمات السياسية، ثانياً التخلص من البيروقراطية الهائلة التى ربطت اللجان النسائية

بالأحزاب السياسية مالياً، وخاصة بعدما نضبت منابع التمويل الآتى من خارج المنظمة السياسية. هناك حقيقة جديرة بالاهتمام، هى أن البيروقراطية السياسية تكونت أساسا من موظفين عينوا فى مواقعهم بسبب انتماءاتهم التنظيمية والسياسية وليس خبرتهم المهنية.

تبلورت أشكال جديدة للتنظيم للتخلص من هيمنة المنظمات السياسية وإطلاق عمل النساء عموما، لم تتخذ تلك الاشكال الجديدة صيغ الترتيب الهرمى القائم على المركزية التى كانت موجودة قبل الإنتفاضة، كما لم تخضع هذه الأشكال للمنظمات سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر. وهنا لا نستطيع أن نقول أن الأشكال الجديدة للتنظيم قد تم تطويرها تماماً، ولكن الآن نستطيع أن نرى أن اللجان النسائية تحل أشكالها السابقة وتحول نفسها إلى جمعيات خيرية مسجلة أو إلى جماعات مصالح معنية خصيصا بقضايا المرأة. «سوف تتحول لجنة العمل النسائى إلى إتحاد لجمعيات العمل النسائى التابعة المنظمة السياسية، ولكننا سوف نقبل عضوات فى الجمعيات لسن بالضرورة عضوات فى المنظمة السياسية، وسوف نقبل بإمكانية أن تكون عضوات اللجنة الإدارية لهذه اللجان غير تابعات للمنظمة السياسية أيضاً. ان ما سنحصل عليه من ذلك هو إسم المنظمة الخيرية، وأيضاً سنعمل بالتحديد فى القضايا الهامة للنساء أنفسهن. سوف يكون الكادر السياسى دافعا للعمل وليس متحكما فيه» (٥٢). تقول قائدة أخرى من لجنة النساء العاملات: « اننا نرفض العمل كفروع، مثل الوضع السابق، ولن نعود إلى الهيكل البيروقراطى المركزى، ولكننا الآن نعمل كمجموعات. كل مجموعة تباشرها عضوة من لجنتنا. ونحن الآن نسجل الإتحاد كجمعية خيرية حتى نستطيع أن نفتح فروعا فى كل مكان» (٥٣). وتقول اخرى :«لقد وسعنا اللجنة التنفيذية لاتحادنا لتمثل، ليس فقط المناطق، بل أيضاً اللجان المتخصصة العاملة فى قضايا خاصة بالمرأة، مثل البرامج النسائية، والحضانات، والنساء فى التنمية..إلخ، مستهدفات فى المقام الاول ادخال توجه نسوى أقوى ذى أهداف محددة على الاتحاد. وسوف يساعد هذا التوجه المناطق على امتلاك برامجها النسوية النابعة من القواعد وليس من القيادة، مثلما كان الحال سابقاً» (٥٤). والتغير هنا ليس فى التسجيل كمنظمة خيرية، ولكن فى التوسع فى تطوير لجان اكثر تخصصا تتعامل مع قضايا خاصة بالنساء، وهذا سوف يجتذب نساء من تخصصات مختلفة سوف يمثلن فى

المستوى الأعلى وهذا يعنى أن المستوى الأعلى لن يقتصر على النساء المنظمات سياسياً مثلما كان الحال سابقاً. بالإضافة إلى أن معظم اللجان النسائية قد وضعت شروطا جديدة لعضوية اللجنة التنفيذية تراعى أن تكون العضوات منخرطات فى مجال نشاط ميدانى متخصص فى أحد الفروع، بدلاً من أن تكون مجرد قائدة ليس لها مشاركة فعالة فى النشاطات القاعدية. هذا سوف يحد من هيمنة المنظمة السياسية فى السيطرة على القيادة النسائية من أعلى، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر. (٥٥).

وفيما يتعلق بالتخلص من البيروقراطية الداخلية، مالت اللجان النسائية إلى إغلاق العديد من مشروعاتها، سواء بسبب نقص المال أو لفشل هذه المشروعات. وأيضاً بدأت فى التخلص من الكوادر المتفرغة (٥٦). ولم يكن الهدف هو التخلص من الكوادر المتفرغة فقط، بل التخلص خاصة من الكوادر المتفرغة المسيسة (٥٧). والمتوقع الآن من اللجان النسائية هو أن تحمل فى المستقبل مسئولية تقديم الخدمات الأساسية للنساء، مثل رياض الأطفال، والحضانات، والمشروعات المدرة للدخل، والخدمات الصحية، والتعليم.. إلخ.

وما هو جدير بالذكر أن تحويل الهيكل الداخلى إلى منظمة خيرية لم يستهدف فقط التخلص من هيمنة المنظمة السياسية بل استهدف أيضاً حماية اللجان لنفسها من هيمنة الدولة فى المستقبل، فقد أصبحت، بالتسجيل، منظمات قانونية للمرة الأولى، وهكذا يصعب على الدولة حلها فى المستقبل. وكانت نفس المخاوف وراء التحضير الفعلى لتغيير ميزان القوى الداخلى داخل الإتحاد النسائى الشرعى الوحيد التابع لـ (م. ت. ف.) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وهكذا فإن تحولات ميزان القوى لن تأتى عبر تدعيم قوة اللجان النسائية، ولكنها ستأتى بالاحرى من خلال شكل قانونى مقبول ، مثل الجمعيات الخيرية.، ان سبب النزعة إلى تأسيس جمعيات ونوادى ومراكز نسائية لتصبح جزءا من إتحاد المنظمات الخيرية هو الحصول على نفس الفوائد التى تجنيها المنظمات الخيرية، وأيضاً للتأثير فى برامجها من خلال إختراق جمعياتها العمومية .(٥٨).

هل تصل هذه التحولات فى الهيكل الداخلى للجمعيات الى حد الفصل بين

السياسة والنسوية ؟ هل سيكون ذلك إرتدادا إلى تكتيكات الجيل السابق من الحركة النسائية الذى عمل من خلال الجمعيات الخيرية ؟ هل ستكون أداة ناجحة لجذب مزيد من نساء؟ هل سيكون ذلك أسلوبا فعالا لدفع النساء الى مستويات أعلى فى صنع القرار السياسى ؟. وهكذا، هناك العديد من الأسئلة التى يصعب الإجابة عليها فى الوقت الراهن. ولكن من المؤكد أن خبرة الحركة النسائية السابقة قد تمت دراستها بجدية . سنجد إختلافات كثيرة رغم حقيقة تشابه الأشكال. على سبيل المثال:

١ - لا تستهدف هذه الأشكال تقديم خدمات إلى النساء، كما كان الحال سابقا . « نحن نقارب فكرة الجمعيات بمفهوم نسوى، وليس بمفهوم خيرى» (٥٩) . وهذا سوف يفتح باب العضوية لكل النساء، عكس ما كان عليه الحال فى المنظمات الخيرية. سوف تصمم البرامج تبعاً لاهتمام العضوات أنفسهن وليست تبعاً لقرار سياسى يأتى من منظمة سياسية أو من اللجنة التنفيذية للجنة النسائية، أو من قائدة ذات عقلية متميزة لجمعية نسائية» .

٢ - سوف يكون لكل جمعية شخصية قانونية مستقلة، بمقتضاها تكون العضوات أنفسهن، وليس أحد غيرهن، من منظمة سياسية أو منظمة نسائية أو لجنة نسائية أو منظمة أجنبية ممولة، المسئولات مالياً وإدارياً عن المنظمة، وسوف يؤدى هذا الى احياء العمل التطوعى وسط العضوات جميعا، ويفجر مبادراتهن الخلاقة. وسوف تتواصل العلاقة مع المنظمة السياسية إذا ما رغبت عضوات الجمعية فى ذلك، وإذا لم يرغبن فلن يرغمن على ذلك، اذ ستعمل الكوادر السياسية داخل الجمعية على تفجير المبادرات لا على فرضها. ليس الهدف خفض عدد النساء فى منظمة مغلقة، بل بالأحرى تلبية الحاجات التنظيمية لجميع قطاعات النساء وليس لقطاع وحيد مثل الحال السابق (مثلاً ربات البيوت) ويستلزم هذا تطوير برامج للعاملات والمعلمات والطالبات والفلاحات وربات البيوت... إلخ، تبعاً لمناطق سكنهم لا لمناطق عملهن.

مازال الوقت مبكراً لتقييم هذه الأشكال الجديدة، التى مازالت فى طور النمو، ولكن لا يمكننا تجاهل أنها ستتمخض عن اشكال عمل علنية بدلا من العمل السرى كما هو الحال فى اللجان النسائية. تستلزم هذه الأشكال الجديدة وجود أهداف واضحة، وضمانات لحريتها فى الانخراط فى تنظيم الجماهير ضد تدخل سلطات الدولة القادمة

وسوف تضع عملية التسجيل الاشكال الجديد من المنظمات تحت رقابة السلطة القادمة. ولم يتضح ايضا إلى الآن ما اذا كانت هذه الأشكال الجديدة سوف تزيد أو تقلل من الصراع والتشرذم بين اللجان النسائية. تستطيع هذه الأشكال أن تزيد من عدد النساء في المنظمة الجديدة، ولكن هل ستنزع إلى أن تنشئ كل لجنة نسائية الجمعية النسوية الخاصة بها، أم هل ستتمكن النساء في كل منطقة جغرافية من انشاء جمعيات على أساس إقليمي بدلا من التشرذم على أساس الانتماء الحزبي مثلما كان الحال سابقاً؟ يتوقف ذلك أساساً على مدى ارتقاء الخبرة الديمقراطية الفلسطينية عموماً، والتطور الديمقراطي داخل اللجان النسائية نفسها، خاصة.

ظهور الهياكل الجديدة

كما رأينا من قبل، لم يقتصر تأثير الإنتفاضة على الهياكل الداخلية للجان النسائية فقط، بل ادى أيضاً إلى ظهور هيئات جديدة غير المنظمات الخيرية هي الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واللجان النسائية. بعض هذه المنظمات نشيطة، تنمو وتدعم الحركة النسائية الموجودة في حين تخبو جذوة البعض الآخر وتكاد تنطفئ. وهذه الهياكل على وجه التخصيص هي: المجلس الأعلى للمرأة، اتحاد جمعيات العمل النسائي التطوعي، ومراكز ومعاهد بحوث المرأة، واللجنة الفنية لشئون المرأة. يرتبط ظهور وإختفاء هذه الهياكل بعنصرين: الأول، ارتقاء وتبلور الوعي النسوي داخل الحركة النسائية الفلسطينية، والثاني صراع القوى الدائر حاليا بين الجيل القديم والجيل الجديد في الحركة النسائية.

أ – المجلس الأعلى للمرأة:

من أوائل المنتديات الموحدة للنساء. وكان قبل بدايته لجنة تنسيق بين اللجان النسائية الأربع الموجودة منذ ١٩٨٧، لتنسيق عمل لجان النساء حول نشاطات مركزية مثل الإحتفال بيوم المرأة العالمي (٨مارس) أو مناسبات وطنية أخرى. وجاءت المبادرة بتشكيل هذا المجلس من القيادة الوطنية الموحدة التي رغبت في تنسيق النشاطات النسائية أثناء الإنتفاضة. وهكذا كان المجلس هيئة تنسيق لتحديد وتوجيه الأنشطة المختلفة مثل المظاهرات والإعتصامات وتوزيع الدعم على أسر الشهداء والمسجونين. حاول الاتحاد العام للمرأة الفسطينية إحتواء المجلس منذ بداية تشكيله من

خلال توزيع القوى السياسية بالتساوى بين اللجان النسائية والمنظمات الخيرية التى يمثلها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وفشلت كل محاولات إحتواء المجلس.(٦٠)

صدرت أول كراسة معلنة تشكيل المجلس الأعلى للمرأة فى ديسمبر ١٩٨٨. وبدأ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والذى يمثل الجيل القديم من المنظمات الخيرية فى شن حرب شعواء ضده منذ ظهور هذا الإعلان. دار الإعتراض الأول حول إسم المجلس وبالتحديد كان الإعتراض على اسم «المجلس الأعلى» ويعنى الإعتراض ضمنا أن المجلس أعلى من شأن نفسه ليحرز أسبقيه على الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وهو الاتحاد الرسمى التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. وغيرت المنظمات النسائية الإسم الى الاتحاد الموحد للمرأة فى محاولة للتصالح مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وكان تشكيل المجلس فرصة هامة لتنظيم العدد الضخم من النساء اللاتى بدأت الشوارع تمتلئ بهن مشاركات فى نشاطات الإنتفاضة. ولم يكن تابعات لأحزاب سياسية موجودة، وكان المجلس ساحة متاحة لاستيعاب هاته النساء، لا سيما وأن اللجان النسائية لم تمتلك الكوادر الكافية لاستيعابهن فى أطرها.

وفشل المجلس بعد فترة وجيزة، وأصبحت إنجازاته محدودة فى نشر بعض الكراسات فى مناسبات مختلفة. ويمكن إرجاع إخفاقه إلى الأسباب الآتية:

١ - كان ينظر إلى المجلس على أنه هيئة للتنسيق موجودة بجانب اللجان النسائية، وهذا يعنى عدم الحاجة لاستيعاب اللجان النسائية بداخله. وهكذا توزعت الولاءات المختلفة بين المجموعات المتنازعة، مما قلل من كمية الطاقة المبذولة لدفع المجلس لتأدية عمله. ولم يمتلك أحد بعد النظر ليتخيل المجلس كأداة موحدة، بل رأته كل منها بعيون منظماتهن أو لجانهن.

٢ - إنفجرت النزاعات حول نوع البرامج التى يمكن أن يتبناها المجلس. ارتبطت مجموعة من النساء بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ورأت فتح أن ذلك الارتباط بمثابة سلاح سياسى للنساء التابعات للقيادة الموحدة للانتفاضة. واعتقدت مجموعة اخرى مرتبطة بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى أن البرنامج يجب أن يوجه إلى جميع النساء وفقا لاحتياجاتهن ومصالحهن. ولم يتم الوصول إلى إتفاق وظلت الأشياء على ما هى عليه بعد المناقشات المتصلة والحامية.

٣ - انعكست الصراعات حول النقاط السابقة أيضاً على طبيعة عضوية المجلس: هل ينبغى أن تقتصر العضوية على عضوات اللجان النسائية أم تفتح لكل النساء، وخاصة المستقلات؟ لقد ظل ملف قضية النساء المستقلات اللاتى لعبن دوراً هاماً أثناء الإنتفاضة فى الدعاية ورفع الوعى مفتوحا. فإذا ما فتحت العضوية لكل النساء، فإن ذلك يعنى ضمنا أيضاً فتح باب منصب القيادة أمام المستقلات، أو النساء غير المنظمات سياسياً. ورغم ذلك لم تحل أى من بنود هذه القضية.

٤ - حمل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عداء لفكرة تشكيل المجلس، حتى بعد ان قدمت اللجان النسائية من جهتها اقتراحا بأن يكون المجلس قسما من أقسام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. عمل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية جاهدا لتعميق التناقض بين اللجان النسائية نفسها، خاصة حول قضية جذب النساء المستقلات، التى نظر اليها كمصدر قوة للمجلس الجديدة. وقفت هذه القضية المحددة خلف تشكيل منظمة مشابهة تحت إشراف الاتحاد العام للمرأة الفسطينية تسمى جمعية النساء الاكاديميات هدفت إلى استيعاب النساء المستقلات ذوات الصلة الوثيقة بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. ساهم كل ما سبق فى شلل المجلس الأعلى للمرأة وتركه جثة هامدة.

ب - إتحاد المنظمات التطوعية للمرأة

تأسس هذا الإتحاد فى ١٩٨٩ واتخذ القدس مقراً له. تشكل الاتحاد من ممثلى مختلف المنظمات الخيرية النسائية فى ٦ مناطق: القدس، نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، غزة.(٦١) وأتى تشكيل هذا الإتحاد كرد فعل لتشكيل المجلس الموحد للمرأة الفلسطينية والذى تكون من اللجان النسائية لحركة المرأة. التى نوقشت بقوة أثناء الإنتفاضة. كان هذا هو الطريق الذى سلكته المنظمات الخيرية لدخول صفوف القيادة النسائية من الباب الخلفى، حيث لم تلعب الجمعيات الخيرية أى دور سياسى لقيادة النساء فى الشوارع.

عندما ننظر لأهداف هذا الإتحاد، لا نستطيع رؤية أى سبب محدد يحتم إنشاءه. حدد الاتحاد أهدافه الرئيسية كالتالى: ١ - التنسيق بين الفروع الستة لإتحاد جمعيات النساء التطوعية. ٢ - انشاء خطط موحدة وشاملة للعمل التطوعى لهذه الجمعيات. ٣ - إنجاز دراسات وبحوث من خلال انشاء مركز بحوث ودراسات متخصص فى كل

الموضوعات الضرورية، لا سيما موضوعات المرأة. ٤ - الإشراف على المشروعات والبرامج المشتركة فى المناطق الست.

وبعد تشكيل الإتحاد كان احد نشاطاته الأولى هو تنظيم مؤتمر تحت عنوان «المرأة والإنتفاضة» فى بيت لحم فى ٢ ديسمبر ١٩٩٠. تزامن هذا المؤتمر مع مؤتمر آخر عقد فى القدس، نظمته اللجنة النسائية لمركز بيسان للبحوث (٦٢). ولم تختلف الأنشطة الأخرى للإتحاد كثيراً عن الأنشطة المعتادة للمنظمات الخيرية النسائية، تقديم الدعم لاسر الشهداء والجرحى والسجناء بزيارتهم لتقديم المعونة، والإحتفال بالمناسبات القومية، ومقابلة المندوبين الأجانب والشخصيات الوطنية.. إلخ.

أصدر الإتحاد مجلة بغلاف مقوى مصقول، يحمل شعارا، ويسمى «زيتونات بلادنا» حاكت فى أسلوبها الإصدارات السابقة للجان المرأة تماماً. صدر المجلد الأول فى سبتمبر ١٩٩١، والثانى فى يوليو١٩٩٢. وكان الإهتمام الرئيسى للمجلة هو الترويج لعضوية المنظمات الخيرية للإتحاد، وشرح الخدمات التى تقدمها بالتفصيل (فى المجلد الأول كرست ٧٠ صفحة من ٩٥ لموضوع الجمعيات الخيرية وأنشطتها). وكانت الظاهرة الجديدة فى إصدارات الجمعيات الخيرية هى معالجتها لقضايا المرأة، مثل المرأة والتشريع والمرأة والزى الإسلامى. واذا حللنا قضية الزى الاسلامى نستطيع أن نرى الفرق بين موقف الجمعيات الخيرية وموقف اللجان النسائية من تلك القضية. كان موقف المجلة ماكرا وملتبسا، إذ فسرت فى فرض الحجاب بانه من عمل «مجموعة من اعوان بعض العناصر المعادية لشعبنا والتى تسلك طريقاً غير مقبول وهو إستخدام العنف لفرض الحجاب على النساء غير المحجبات فى مناطق مختلفة من بلدنا (٦٣). علقت ممثلة المجلة على قضية الحجاب فى مؤتمر نظمته لجنة دراسات المرأة فى مركز بيسان (٦٤). كانت وجهة نظر المجلة بخصوص فرض الحجاب أن الافراط فى مناقشة هذه القضية يمكن أن يرتبط بـ «العديد من المندوبين الأجانب الذين يزعمون الانشغال بالحركة النسائية النسوية (ولكنهم فى الحقيقة) يحاولون التلاعب بالموقف لإحداث صدع فى الجسد الفلسطينى ولتعميق التناقضات بين كل الاطراف. وهذا لصرف الإنتباه بعيداً عن قضيتنا الرئيسية» (٦٥) ويكشف هذه المقال إلى أى مدى اعطى الرأى السائد داخل الاتحاد أولوية للصراع الوطنى على أية

صراعات أخرى، التى تعتبر هامشية. وبعد سقوط الاتحاد الموحد للمرأة احتفظ اتحاد الجمعيات التطوعية النسائية بصورة باهتة وعلى ما يبدو أن الجمعيات النسائية الخيرية إرتدت إلى برنامجها المعتاد.

جـ - مراكز دراسات المرأة

كان تأسيس مراكز دراسات المرأة احدى الظواهر الجديدة للإنتفاضة، والتى أظهرت تبلور الوعى النسوى الجديد. بدأت الحركة النسائية، كما أوضحنا سابقاً، من قلب الحركة الوطنية وتطورت من خلالها. وبسبب هذا الوضع كان من الصعب ظهور أى جماعة نسائية خارج الإطار الوطنى، وأى محاولة لذلك تعتبر مضادة للوطنية. لذلك لم نشهد ظهور جماعات نسوية خارج الأحزاب السياسية الوطنية أو المنظمات الجماهيرية المرتبطة بالأحزاب السياسية. وانعكس هذا الوضع على ضعف التنظير فيما يخص قضايا المرأة، وباعطاء أولوية لما هو سياسى(اى وطنى) على النسوى، كما رأينا سابقاً.

تختلف السبعينات عن التسعينات، ومن الأمثلة الدالة على ذلك الاختلاف ظهور التردد ازاء الاتجاه النسوى، الذى يتضح فى وقائع نشر رواية للكاتبة الفلسطينية سحر خليفة «ذكريات إمرأة غير واقعية» صدرت الرواية عام ١٩٧٦، ورفض الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نشرها حتى تضع الكاتبة فى كل نسخة إقرارا ينص على أنها وحدها المسئولة عن محتوياتها وأن الرواية لا تمثل وجهة نظر الاتحاد. وفى الواقع لم يوزع الكتاب أساساً الا خارج الضفة الغربية وغزة.

اختلف الوضع الآن، بتبلور الوعى النسوى الذى ادى الى تأسيس مراكز دراسات المرأة، التى انشأتها أساساً مجموعات نسوية مستقلة لكن تربطها علاقة قوية مع الحركة النسائية المنظمة. وسوف نشير إلى هذه المراكز بالترتيب الزمنى لافتتاحها.

١ - مركز شئون المرأة

أسس المركز فى مايو ١٩٨٨، تم إختيار نابلس لبدء نشاط المركز بسبب النقص التاريخى لمثل هذا النوع من المعاهد فيها بالمقارنة بالمنطقة الوسطى (رام الله

والقدس) .

كان هدف المركز هو إعطاء الحركة النسائية الفلسطينية المهارة والخبرة والدعم المؤسسي بما يساعد على صياغة استراتيجية صحيحة لتحرير المرأة في سياق الدولة الوطنية . وضع المركز الأهداف المحددة التالية ليسعى لانجازها (٦٦) .

– دارسة الوضع الإجتماعي السياسي الإقتصادي الثقافي للمرأة الفلسطينية تحت الإحتلال وذلك لاقتراح خطط للتنمية في المستقبل.

– توثيق الخبرة السياسية الإجتماعية للمرأة الفلسطينية .

– ربط النساء في المناطق المحتلة مع النساء الفلسطينيات في المنفى، ومع النساء في العالم العربي والمنظمات النسائية الدولية في جميع انحاء العالم.

– تطوير رؤية جديدة لدور المرأة في المجتمع الحديث.

ولتحقيق هذه الأهداف حدد المركز الوسائل التالية :–

– تأسيس مكتبة تحوى كل كتابات النساء الفلسطينيات، وكل ما كتب عنهن تحت الإحتلال وفي العالم.

– توثيق كل أنشطة النساء تحت الإحتلال.

– عمل أبحاث في مجالات مختلفة لجمع معلومات أدق عن وضع المرأة .

– مساعدة النساء على إكتساب المهارات التي يحتجنها في أنشطتهن في سياق الحركة النسائية، من خلال عقد ورش عمل، وحلقات نقاش، وبرامج تعليمية قصيرة للإلمام بموضوعات مثل إستخدام الكمبيوتر وأولويات إدارة المشروعات، وكتابة مشروعات الأبحاث، وجمع البيانات وإصدار الوثائق حول المرأة .

– فتح المركز كمنبر غير حزبي يتيح للجمعيات المختلفة اللقاء ومناقشة القضايا المتعلقة بالمرأة وإحتياجاتها وطموحاتها .

– اصدار دورية نصف سنوية باللغة العربية اسمها «شئون المرأة» .

٢ – مركز دراسات المرأة

أسس المركز في ١٩٨٩ في القدس ،ظهر من حركة جماهير النساء.(٦٧) أهداف المركز هي بحث قضايا المرأة، الإسهام في بلورة جدول أعمال نسوي فلسطيني، وتطوير آليات التوجه إلى المرأة في الطبقات الشعبية.

وقد صمم المركز برامجه لتستجيب لأولويات الجمعيات المرتبطة بجماهير النساء والمنظمات المحلية الأخرى. وفي نفس الوقت تعامل المركز مع الأبحاث كأداة لترجمة نشاط النساء إلى إنجازات إجتماعية حقيقية، فيما يتعلق بتحطيم التقسيم الطبقي والنوعى القائم على التمييز بين الجنسين.(٦٨)

يعمل المركز من خلال ورشات عمل وحلقات نقاش ومؤتمرات لمناقشة والتأثير في قضايا المرأة الفلسطينية. حاول المركز توفير منبر للنساء للعمل معاً في تطوير إستراتيجيات للتغير، برامج تدريبية لتطوير المهارات التنظيمية والأكاديمية والتقنية، وأيضاً عرض القضايا النسوية. وللمركز أيضاً مكتبة ،تعمل كوسيط بين مصادر المعلومات القليدية (الجامعات والمكتبات . إلخ) والانشطة الهادفة لإستخدام المعرفة في الصراع ضد القهر الطبقي والنوعي.

أصدر المركز:

مجلة شهرية باللغة العربية (المرأة)، والتي عملت كمنبر مفتوح لاستكشاف قضايا المرأة الفلسطينية.

– دورية بالانجليزية تحتوى على مقالات مختارة من المجلة لإعلام قراء الخارج بقضايا المرأة الفلسطينية داخل المناطق المحتلة.

– نشرة اعلامية بالعربية كل سنتين تتضمن مقتطفات من الصحافة المحلية حول المرأة وقضاياها، مرفقة مع نقد المركز وتحليله.

٣ – مركز المرأة للاستشارات القانونية والإجتماعية

أسس المركز في ١٩٩١ بهدف تغير الوضع الإجتماعي والقانوني للمرأة الفلسطينية من خلال:

١ – تقديم خدمات محو الأمية القانونية والمساعدة القانونية للنساء.

– تنظيم حلقات نقاش حول الثقافة القانونية

– تقديم إستشارات ونصائح فردية للنساء في جميع المجالات القانونية خاصة تلك المرتبطة بانتهاك حق التعليم والعمل وقوانين الأسرة.

– تقديم مساعدة قانونية لبعض الحالات أو تحويلهن على محامين متخصصين.

٢ – تقديم إستشارات إجتماعية وتحويل الحالات المحتاجة إلى المؤسسات الأكثر تخصصاً.

٣ – توثيق إنتهاكات حقوق النساء وتسليط الضوء عليها من أجل مزيد من البحث.

٤ – دراسة الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية وإصدار مطبوعات لرفع الوعي به.

البرامج

– برامج ثقافية متضمنة حلقات نقاش ومناظرات وإصدرات.

– برامج تدريبية، ورش عمل.

– برامج إستشارات تعطي نصائح قانونية ومتابعة حالات محددة وإجابة أسئلة قانونية من خلال «خط تليفوني ساخن».

– برامج لتأسيس بنك معلومات لتوثيق حالات إنتهاكات حقوق المرأة.

– برامج لتأسيس مكتبة متخصصة مرتبطة بطبيعة العمل في المركز.

– برامج عمل أبحاث قانونية وإجتماعية حول المرأة.

٤ – لجنة دراسات المرأة – مركز بيسان

تأسست اللجنة في بداية ١٩٩٠، بعد تأسيس مركز بيسان للبحث والتنمية في رام

الله. وكانت تهدف الي:

١ - الإسهام في صياغة رؤية نسوية فلسطينية لتلبية الحاجات الأساسية للنساء الفلسطينيات والتي لا تتعارض مع النضال الوطني.

٢ - تقليل الفجوة بين الباحثات الأكاديميات والحركة النسائية لخلق علاقة ديناميكية متواصلة بينهما.

٣ - لفت الإنتباه إلى وضع النساء للتعجيل بالتغير في المجتمع.

البرامج:

١ - تأسيس مكتبة نسائية، توفر خدمات النشر، والأبحاث وورش عمل.

٢ - جمع وحماية التراث النسائي.

٥ - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت

مازال المعهد قيد الانشاء، حيث قام بعض المدرسين المستقلين بمبادرة، نتج عنها أن شكلت الجامعة لجنة لتأسيس المعهد. وسوف يكون المعهد الأول من نوعه في فلسطين والمنطقة المحيطة. ويطمح المعهد إلى الإسهام في تطوير وسائل وأساليب تحسين أوضاع المرأة الفلسطينية من خلال: برنامج أكاديمي يتضمن تدريس ونشاطات بحثية، وبرنامج مجتمعى ليضمن العمل مع النساء الفلسطينيات بالتضامن مع مراكز المرأة والمنظمات.

لم تتصور اللجنة التأسيسية أن المعهد سوف يكرر العمل القائم في المواقع الأخرى، وخاصة في مراكز دراسات المرأة، ولذلك يختلف محتوى برامجه عن مراكز المرأة الأخرى على سبيل المثال في:

أ - التدريس

تهدف برامج المركز على المدى الطويل الى منح درجة بكالوريوس في دراسات المرأة، دبلوم في دراسات المرأة لحاملي درجة البكالوريوس من جامعة بيرزيت أو جامعة أخرى.

ب - الأبحاث

تسهيل عمل الأبحاث حول المرأة الفلسطينية وأيضاً تقديم المساعدة للباحثين من خارج البلاد.

ج - الارتباط بالمجتمع

الإسهام في تحسين أوضاع المرأة الفلسطينية من خلال سلسلة من حلقات النقاش وورش العمل التي لا تستهدف تطوير المهارات التقنية أو المهنية بالمعنى الضيق، ولكن تستهدف صياغة إستراتيجيات لتحسين أوضاع المرأة على النطاق الإجتماعي والسياسي.

د - النشر والترجمة

تقديم مجهودات مناسبة لترجمة ونشر الأعمال الهامة من اللغات الأوروبية إلى العربية.

هـ - المكتبة والأرشيف

تأسيس مكتبة متخصصة تتضمن أرشيفا للمادة الوثائقية المكتوبة وغير المكتوبة حول المرأة الفلسطينية (مشروع جمع التاريخ الشفهى للنساء الفلسطينيات).

اللجنة الفنية للمرأة

مع بداية مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل (مؤتمر مدريد في سبتمبر ١٩٩١)، ظهرت الحاجة الشديدة إلى تشكيل أجهزة فنية لإعداد الوثائق الضرورية لفريق المفاوضين. كما أن الحديث عن الفترة الإنتقالية أدى الى ظهور نوع جديد من الإحتياجات، مثل الدراسات التحضيرية حول الوضع الفعلي في القطاعات المختلفة، لصياغة رؤية مستقبلية وخطط إستراتيجية للمرحلة المقبلة. (وسوف نناقش تفاصيل الخطة الإستراتيجية لهذه اللجنة في موضع لاحق) أثناء عملية تشكيل الأجهزة الفنية وبداية عملها، لوحظ الغياب شبه التام للمرأة عن اللجان الفنية المختلفة. وهذا ما أثار مناقشات ساخنة بين بعض اللجان النسائية وبعض الشخصيات القيادية حول ضرورة تشكيل أو عدم تشكيل لجنة فنية خاصة بالمرأة. وانتهى الأمر بتشكيل اللجنة لتساعد على دفع عدد من النساء في كل اللجان الفنية، في نفس الوقت لإعداد وتحديد

الإحتياجات الإستراتيجية للمرأة في المستقبل. بدأت اللجنة عملها في أغسطس ١٩٩٢، متأخرة عن كل اللجان الفنية الأخرى بحوالي عام. وقد ضمت اللجان النسائية الثلاث التي تمشت إلى حد بعيد مع عملية السلام، بالاضافة الى ممثلات لمراكز المرأة المختلفة. أما إتحاد المرأة الفلسطينية فقد قاطع اللجنة الفنية للمرأة باعتبارها - ككل اللجان الفنية الأخرى - نتيجة لعملية السلام التي كان ضدها.

تقييم مراكز المرأة

يمكن اعتبار مراكز أبحاث المرأة بمثابة أشكال جديدة للمنظمات النسائية، وان كانت تختلف إلى حد كبير عن المنظمات الخيرية واللجان النسائية في برامجها وايديولوجياتها وهيكلها الداخلي. لقد تبنب هذه المراكز عن وعي الايديولوجيات النسوية التي تستهدف ليس فقط تحرير المرأة من الإحتلال الإسرائيلي، ولكن أيضاً من كل أشكال القهر بما فى ذلك أشكال القهر داخل الأسرة الأبوية (البطريركية) وفى الثقافة والقيم والدين.. إلخ. وقد تمت ترجمة هذا الوعى في برامج وأبحاث هذه المراكز.

من ناحية أخرى ركزت المنظمات الخيرية على تقديم خدمات في مجالات الرعاية الصحية و الإجتماعية والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل. وركزت اللجان النسائية على البرامج التنموية أو برامج الخدمات في مجال تشغيل روضات الأطفال، والتعاونيات الانتاجية للنساء والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل والأنشطة السياسية، لتنظيم النساء واستيعابهن في الحركة الوطنية.

أما مراكز أبحاث المرأة فقد ركزت برامجها حول قضايا لم تعالج بتوسع من قبل، مثل العنف ضد المرأة داخل الأسرة(٦٩). ونسبة التسرب من المدرسة بين البنات، ودور المرأة في الاقتصاد غير الرسمي (٧٠) وحق المرأة في الميراث (٧١). بالإضافة إلى تقديم برامج تدريب غير تقليدية، مثل ورش العمل حول انتاج أفلام فيديو (القدس ونابلس وغزة)، والكتابة الإبداعية، والمهارات البحثية. وأيضاً قدمت أنشطة ثقافية غير معتادة مثل «مهرجان فيلم المرأة» في القدس في أوائل التسعينات، والذي كان الحدث الأول من نوعه. (نظم مركز دراسات المرأة في القدس المهرجان الأول ١٩٩٢، وشاركت كل مراكز المرأة الأخرى في المهرجان الثانى - مايو ١٩٩٣). قبل

الإنتفاضة، وقبل تطور الوعي النسوى بين كوادر الحركة النسائية المنظمة، لم يكن بامكان أحد أن يتخيل هذا النوع من النشاطات، خاصة أن تقوم بها عناصر مستقلة عن الحركة الوطنية.

من جانب آخر، اختلفت البنية الهيكيلية للمراكز البحثية بدرجة كبيرة عن هياكل المنظمات الخيرية واللجان النسائية. فقد اعتمدت الأولى على عدد محدود لكن يتمتع بكفاء عالية من نساء يشكلن اللجنة الادارية والتي عادة ما توزع الوظائف المختلفة فيما بينها، مثل تنظيم ورش العمل والأنشطة وكتابة مشروعات لجلب التمويل وانتاج المطبوعات. .إلخ. وتكون اللجنة الادارية مسئولة عن تقديم التقرير السنوي لنشاطات المركز وميزانيته أمام مجلس أمناء يضع السياسة العامة للمركز. ويساعد تقسيم الوظائف بين أعضاء اللجنة الادارية على تقليل المراتبية المعتادة التي تميز المنظمات الشعبية عموماً ومنظمات المرأة خصوصاً. وتلتزم اللجان الادارية بتطوير كوادرها من خلال إرسالهن للخارج للتدريب والتعليم الذي يسلحهن بالخبرات والمهارات المختلفة في كل من الإدارة والعمل الأكاديمي.

العلاقة بين مراكز الأبحاث ومنظمات المرأة الأخرى

لا توجد علاقة حقيقية بين مراكز أبحاث المرأة وبين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، حيث أن أسلوب مراكز الأبحاث يتعارض مع المنظمات الخيرية، كما تختلف الأولويات والاستراتيجيات تماماً. ومع ذلك فإن مراكز الأبحاث تفتح أبوابها لعضوات المنظمات الخيرية في الأنشطة وورش العمل التدريبية.

بينما توجد علاقة هامة بين مراكز الأبحاث واللجان النسائية، وان كنا لا نستطيع القول أنها علاقة سلسة وإيجابية، فكل مراكز الابحاث تديرها نساء مستقلات، وذلك يعني عدم وجودعلاقة تبعية بينهم وبين اللجان النسائية. وقاد هذا الوضع بعض المجموعات إلى محاولة السيطرة على بعض المراكز سواء بشكل مباشر (عن طريق طلب المشاركة في اللجنة الادارية لتمثيل فصيل ما داخل الحركة الوطنية) أو بشكل غير مباشر، عن طريق وضع بعض عضواتها في مواقع ادارية عليا في المراكز. وأدت هذه المحاولات الى فرض بعض المراكز شروطا للتوظيف فى المواقع الإدارية، بحيث يقتصر شغل الوظائف الادارية العليا مثل المدير التنفيذي على النساء المستقلات

فقط. واتخذ هذا الإجراء لتجنب الدخول فى صراعات الفصائل، ولحماية المركز من الإصطباغ بصبغة سياسية معينة، وأيضاً لتجنب التحيزات في إختيار المدربين لمختلف ورش العمل التدريبية (٧٢).

من جانب آخر فان سعى المراكز البحثية للعمل مع كل النساء بصرف النظر عن إنتماءاتهن السياسية دفعها الى تجنب الاعتماد فى تمويلها على الأحزاب السياسية المحلية، حتى ولو كان المركز مؤسساً في الأصل عن طريق تمويل بعض هذه الأحزاب، فقد كان من الواضح أن مواصلة الإعتماد على الأحزاب السياسية في التمويل سوف يؤدي حتماً إلى سيطرتهم على المراكز، مما سوف يفقدها إستقلاليتها. وفى هذا الصدد فقد ساعد الحصول على التمويل من المنظمات النسائية أو التنموية العالمية على تعزيز إستقلالية النساء في إدارة المراكز.

ولنا هنا ملاحظة هامة وهي أن الإستقلال المالي لا يعني بالضرورة إنفصالاً عن حركة النساء المنظمة. فإن كل مراكز الأبحاث على إختلافها ترى نفسها كجزء من الحركة المنظمة ولكن ذو وظيفة مختلفة، وهي تقديم خدمات لتمكين المرأة، وتنظيم حملات للنهوض بالوعي، وإحداث تغيير في وضع المرأة بتقديم نشاطات تدريبية أو دراسات جديدة وغير تقليدية. وتتوجه مراكز الأبحاث للنساء المنظمات وتدعوهن إلى برامجها وورش عملها التدريبية لقناعتها بأن تطوير كوادر هذه الجمعيات سوف يصلح من شأن العمل وسط النساء في القواعد الشعبية.

يمكننا رؤية تقسيم عمل خفي يحدد العلاقة بين مراكز أبحاث المرأة ولجان المرأة ظهر بوضوح بعد عامين أو ثلاثة من الإنتفاضة. عملت اللجان النسائية أساساً على تنظيم النساء بشكل عام، وتدعيم دورهن فى العمل السياسي وصنع القرار، وقيادة مختلف فئات النساء لتغيير أوضاعهن في المجتمع. وليس هذا هو محور عمل مراكز أبحاث المرأة، التي لا تستهدف تنظيم النساء ولا تتنافس مع جمعيات المرأة للوصول إلى مواقع صنع القرار. وتختلف هذه الإستراتيجية عن خبرة الحركات النسائية في البلدان العربية الأخرى حالياً حيث نشأت وتبلورت الحركات النسائية بها من مختلف مراكز المرأة بشكل مستقل، أي دون أن يكون لها علاقة مباشرة بالنساء في القواعد الشعبية.

وكان توزيع المهام بين اللجان النسائية ومراكز الأبحاث من ضمن المصادر التي خلفت التوتر بينهما. ورغم أنه لم يكن هناك تنافس على القوى السياسية فقط كان هناك تنافس على مصادر التمويل، حيث كانت النساء المستقلات في مراكز الابحاث أكثر قدرة على جلب التمويل بالقياس إلى اللجان النسائية، لما يتمتعن به من اجادة لغات أجنبية متنوعة، وصلات خارجية وشبكات من العلاقات مع مختلف منظمات المرأة ومنظمات التنمية العالمية. وهن أكثر إقناعاً وتحديداً في إيضاح إحتياجاتهن، ومن طبيعتهن الإنجاز في العمل.

مصدر آخر للتوتر بين اللجان النسائية ومراكز الأبحاث، هو تمثيل المرأة الفلسطينية في المؤتمرات والساحات العالمية، خاصة في غياب هيكل نسائي موحد تعمل تحت مظلته كل فرق الحركة النسائية. فقد كانت النساء المستقلات، وللأسباب السابق ذكرها، أكثر مقدرة ونجاحاً في هذه المهمة. وقد تم التعبير عن هذا التوتر في مقال كتبته إحدى النشيطات في واحدة من اللجان النسائية كالتالي:-

«يجد هذا الإتجاه النسوي تأييده وسط المثقفين والمتعلمين ذوي الخلفيات الإجتماعية الثرية الذين تلقوا تعليمهم غالباً في الخارج. وليس لهذه المجموعة أي إمتداد أو تأثير وسط النساء في القواعد الشعبية. ولا تصل إلى النساء في القرى أو مخيمات اللاجئين، ولكن وجودهن الرئيسي في بعض المدن الكبيرة... إن المرحلة الحالية (الوضع السياسي الراهن) يخدم هذا التيار حيث استطاع في السنوات الأخيرة إنشاء بعض مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة بالمرأة، كما أمكنهن أيضا توفير مصادر تمويل لانفسهن باعتبارهن ممثلات للحركة النسائية». (٧٣)

صعود الجماعات الأصولية

كان تزايد نفوذ الحركة الاسلامية في المناطق المحتلة أحد النتائج الهامة للانتفاضة، وفي بحث حديث عن القيم السياسية الفلسطينية، رجحت البيانات أن الإسلام أصبح الموقف الأكثر قبولاً من الفلسطينيين. كان الاسلام أهم قيمة لدى غالبية الفلسطينيين بصرف النظر عن العمر والجنس والتعليم ومحل الإقامة ووضع اللجوء والموقع الإجتماعي الإقتصادي. من الثابت أن تأييد الإسلام أعلى ثلاث مرات (حوالى ٦٥ ٪) من تأييد الديمقراطية، وأن التأييد للاسلام أعلى بين النساء والتأييد

للديمقراطية أعلى بين الرجال (٧٤) .

اجتذبت المنظمة الإسلامية في فلسطين وبشكل متزايد مؤيدين لها منذ أواسط السبعينات بالموازرة مع ما سمي بالثورة الإسلامية في الشرق الأوسط. كان هؤلاء المؤيدون على إستعداد للقتال من أجل تأسيس الدولة الإسلامية في كامل حدود فلسطين التاريخية (٧٥) ورأوا أن الحل الوطني العلماني لم يؤد الي نتيجة، وأنه قد حان الوقت لمعالجة المشكلة من منطلق إسلامي.

وعملت الجماعات الأصولية على إعادة صياغة المجتمع من منظور اسلامى من خلال المساجد والنوادى والجامعات حيث تواجدوا بأعداد كبيرة وسط الطلاب القادمين من المخيمات و الريف (٧٦) . وقد ساعد موقف هذه الجماعات العدائى تجاه إسرائيل أثناء الإنتفاضة على اكتسابها الشرعية، وسارع من عملية إعادة صياغة المجتمع. بدأت فكرة الإعداد للمجتمع البيورتياني «التطهري»، بالتأثير على النساء عن طريق فرض «الزي الإسلامي» كسبيل لنشر هذه الفكرة، ولاعطاء الانطباع بالقوة السياسية المتزايدة في مواجهة المجموعات السياسية الأخرى تحت مظلة (م. ت. ف.) .

وكان دور النساء في ايديلوجية الحركة الإسلامية حماس، كما تمت الإشارة إليه للمرة الأولى في ميثاق الحركة «الميثاق» في المادة ١٧ هو «في المقاومة، دور المرأة المسلمة مساو لدور الرجل المسلم وهي مصنع الرجال ولها دور عظيم في التعليم والنهوض بالأجيال» . وانعكس هذا المفهوم عن دور المرأة من خلال حملة منظمة، بدأت في غزة لمهاجمة إشتراك النساء مع الرجال فى المظاهرات وهن مرتديات الملابس الاوروبية، وفى نفس الوقت حثهن على إظهار الإحترام والتواضع في سلوكهن عن طريق تغطية رؤوسهن ، كان يحث على الحجاب (تغطية الرأس) كرمز للإلتزام السياسي للنساء في الإنتفاضة» .

أبرز ما أدى إليه هذا الفهم الجديد هو جعل غطاء الرأس علامة للحداد على الشهداء. وبهذا المنطق اعتبرت النساء السافرات مستهترات وغير جديرات بالإحترام ويتم التشكيك فى وطنيتهن. من جانب آخر دعم بعض الوطنيين هذا الموقف بمناداتهم بأن غطاء الرأس هو شكل من أشكال الصراع الثقافي، وتأكيد على التراث

الوطني(٧٧) .

ونتيجة لهذه الحملات فُرض غطاء الرأس على جميع النساء في غزة بما فيهن المسيحيات واستخدمت للوصول إلى هذا الهدف الدعوة في المساجد وكتابة الشعارات والقاء الحجارة (وخاصة بواسطة الأولاد الصغار) . وبدأ الرجال اليساريون وغير المتدينين في حث نسائهم على إرتداء غطاء الرأس لتجنب المشاكل في الشوارع. وشاركت مجموعات وطنية أخرى في هذه الحملات (مثل المنتمين إلى فتح) كأحد نشاطات الإنتفاضة (٧٨) وكانت الحملات رمزاً لاظهار قوة الجماعات الدينية على فرض أنفسهم بمهاجمة العلمانيين والوطنيين في أحد ارتكازاتهم الهامة من خلال قضية تحرير المرأة .

- وجاء أول رد فعل لهذه الممارسات من النساء المستقلات اللاتي نظمن مؤتمراً في ديسمبر ١٩٩٠ حول «الإنتفاضة وبعض قضايا المرأة الإجتماعية» (٧٩) بدأت اللجان النسائية تحث قواعدها على إيقاف هذه الحملات، ولم تنجح الجماعات الإسلامية أن تفرض الحجاب في نابلس والخليل .

وأتي العام الثالث للإنتفاضة بتزايد قتل العملاء بواسطة عناصر سرية . وأدى إستجواب العملاء إلى معرفة الرأي العام «بسياسة الإسقاط» – الإيقاع في الفخ – والتي اعتمدها جهاز المخابرات الإسرائيلي بإغراء عميلاته للرجال وخاصة الشباب – وتصويرهم، وابتزازهم ودفعهم للعمل مع السلطة الإسرائيلية (٨٠) . ولم يؤد هذا الأمر إلى تزايد عدد النساء المقتولات بعد اتهامهن أخلاقياً أو بالعمالة فحسب، ولكنه أيضاً قيد كثيراً الحركة النسائية في غزة، وخاصة الإشتراك في المظاهرات، بعد اتهام النساء العميلات بتصوير الشباب أثناء المظاهرات عن طريق أجهزة خاصة لاعتقالهم فيما بعد. ومظعم النساء اللاتي قتلن لاتهامهن بالعمالة، كان قتلهن في الغالب بسب الشك فى سلوكهن غير الاخلاقي، وفقا لتقرير بيتسلام، ولم تشجب أي من اللجان النسائية عمليات القتل هذه حتى الآن، وكان رد الفعل الوحيد من كاتبة نسوية كتبت حول القضية في روايتها الأخيرة التي نشرت خارج الأراضي المحتلة ولم تتداول إلى الآن داخل المنطقة .

لم تستهدف الجماعات الاسلامية زي النساء فحسب ولكن أيضاً وضع المرأة في

المجتمع. فقد كانت النداءات من المساجد وخلال الصحف تنصح المرأة ألا تختلط مع الرجال في المدارس والأماكن العامة، وألا تتواجد في مكان عمل مغلق وحدها، كما كانت تنصح الرجال المتيسرين بحماية المجتمع عن طريق ممارسة تعدد الزوجات.(٨١)

تجنبت الحركة النسائية والحركة الوطنية مواجهة دعاوي الحركة الإسلامية. ولم يسمح مناصروا (م. ت. ف.) لانفسهم بمواجهة الجماعات الإسلامية بشكل مفتوح بسبب التزامها الديني بتحرير كل فلسطين. والأسوأ من ذلك كان تضامن واحدة من أكبر الجماعات اليسارية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) مع جماعة حماس بعد إتفاقية السلام في سبتمبر ١٩٩٣ لاسقاط هذه الإتفاقية. وإلى الآن لم يتضح أثر هذا التحالف على اللجان النسائية لهذه الفصائل وعلى الحركة النسائية عموماً. وقد وافق اتحاد المرأة الفلسطينية والمجموعات النسائية الأخري في المعارضة على هذا التحالف سياسياً. ولكن لم يتضح موقفهم إجتماعياً حتى الآن.

تعديل علاقات القوة: إنجازات جديدة

تمثل صراع القوى الأساسي والمميز قبل الانتفاضة بين اللجان النسائية فى محاولة كل لجنة لتوسيع دورها على حساب الآخرين، ليس فقط في زيادة عدد الأعضاء ولكن أيضاً في زيادة مواقعها الجماهيرية. ساهمت إزدواجية المشاريع في نطاقات ضيقة مثل القرى على وجود أكثر من دار حضانة، على سبيل المثال، في تلك الأماكن، كانت الظاهرة الأخرى التي ظهرت في بداية الإنتفاضة هي التنافس في السيطرة على اللجان الشعبية في الأحياء، والتي كانت سبباً آخر لفشل لجان الأحياء. وكما أشير سابقاً فإن المهام الضخمة التي وضعت على كاهل النساء في بداية الإنتفاضة وصلتهم بالأحزاب السياسية وتصاعد الوعي النسوي وظهور الحركة الإسلامية بتحدياتها الجديدة للحركات النسائية، كل هذه العناصر ساهمت في خلق أبعاد جديدة لصراع القوى.

وهنا نرى أن صراع القوى أخذ بعداً داخلياً بين اللجان النسائية والأحزاب

السياسية وبين القيادات والقواعد داخل اللجان النسائية نفسها، بين غزة والضفة الغربية وأيضاً بين الأجيال القديمة والحديثة. وقد عكست هذه السمات نوعاً جديداً من الوعي قام على تزايد الثقة بالنفس والاحساس بالفردية والشرعية والهوية المدنية كمقابل للروح الشعبية. كان مبدأ هذا التحول هو فكرة أن من تعمل لابد لها أن تكافأ على المستوى الذي ساهمت به، بدلاً من مواصلة العطاء بدون عائد مواز. بدأت النساء في المطالبة بتعويض يعكس اسهامهن ومجهودهن. كان هناك رفض لمفهوم الإحسان، ومقدمة بادية لتحويل اللجان النسائية إلي مجموعات تعمل من أجل مصلحة المرأة.

وتوضح الشهادات التالية من قيادات نسائية تطور وعيهن النسوي:-

«بدأت أشعر بالتدخل القادم من الحزب بعد التوسع في اللجان النسائية في بدايات عام ١٩٨٦ .كانوا في البداية مهتمين باللجان النسائى لأسباب حزبية كي يوضحوا أن لديهم لجانا نسائية. واهتموا في البداية أيضاً بإعطائنا الإستقلالية لأنهم كانوا يروننا كمنظمة خدمية تسبب لهم في النهاية قدراً من المشاكل. وقد بدأت أشعر بالتدخل أثناء الإنتفاضة عندما تم إعتقال عدد كبير من الكوادر السياسية، وكنت أدير عمل الحزب السياسي في كل الأراضي المحتلة على كل المستويات. وقد قمت بذلك لمدة خمسة أشهر. وبعد اطلاق سراح الكوادر من السجن حاولوا إبعادي من خلال طرق غاية في الالتواء. ولم يتسطيعوا لأن القيادة في الخارج كانت معي. وقد استطعت الحصول على قرار في فبراير ١٩٩١ يقول «يجب أن تمثل الأخوات في جميع المستويات التنظيمية في الأراضي المحتلة وفقاً لقدراتهن»(٨٢).

تقول شخصية قيادية أخرى:-

«شعرت النساء في الإنتفاضة، بأن هناك شيئاً خاطئاً في الطريقة التي يعاملنا بها الشباب في الحزب، وأيضاً القيادة المركزية. فقد اعتادوا إعطاءنا توجيهات وكان علينا تنفيذها بدون أن نعرف لماذا. وسبب لنا هذا بعض الإضطراب في الميدان. والآن نشعر أننا يجب أن لا نكون منفذات فقط بل يجب أن نشارك في صنع القرار أيضاً» (٨٣)

وهنا لا نستطيع تجاه القول أن قسماً كبيراً من الوعي النسائي تبلور كنتيجة

للموقف المتردد اللأحزاب السياسية من إيقاف الحملة التي ادارتها الجماعات الأصولية لفرض الحجاب على المرأة في غزة. فقد أوضح الموقف قلة اكتراثهم ولامبالاتهم بهذه الحملة التي تشكل أداة أو سبيلا للقضاء على الحقوق الأساسية التي لابد منها لتحرير المرأة. تقول إحدى القيادات النسائية في غزة:

«بدأت الإنتفاضة، وبدأت الحركة الإسلامية في التحرش بكثير من النساء لأنهم كانوا يريدون فرض أنفسهم في غزة. في الحزب السياسي، لم يروا أي مشكلة في وضعنا لغطاء رأس على رؤوسنا، ولم يروا أننا لسنامنفذات فقط لمواقف سياسية ولكن أيضاً نعمل من أجل قضية المرأة. في هذا الوقت تمنيت لو كنت جاهلة. لأنني شعرت بالأزمة عندما أدركت أنني رغم إمتلاكي الوعي لم أستطع أن أغير الوضع» (٨٤).

وإلى جانب الإستخفاف وقلة الحساسية التي أثرت في وضع المرأة في المجتمع، فإن المرأة عانت أيضاً في لجانهم الخاصة من هيمنة الحزب وتدخله.

تكلمنا في الجزء المتعلق بالتعديل في الهياكل إجمالاً، عن كيفية تدخل الأحزاب لتجميد التنظيمات النسائية للإحتفاظ بها إسماً فقط لأغراض العلاقات العامة (٨٥). حاولت النساء في هذه الأحزاب تنظيم شكل جديد سمي «المكتب الإتحادي» - للحفاظ على وجودهن، ولاعادة السيطرة على بعض مشروعاتهن من هيمنة الحزب. وكان الإنتماء للمكتب على أسس غير حزبية. وقد وحدت هذه الفكرة التابعة من داخل أكثر اللجان النسائية نشاطاً، التوجه من أجل الحصول على الإستقلال وتفادي هيمنة الأحزاب. اعتادت أيضاً الأحزاب السياسية على فرض تحالفاتها أو اختلافاتها على العلاقة بين اللجان النسائية المختلفة، وقد سهل من هذا تصور اللجان النسائية لنفسها باعتبار أنها أساساً لجان سياسية. وبدأت الهيمنة تضعف جزئياً بعد الإنفصال داخل (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) في ١٩٩٠، الذي قاد إلي إنقسام داخل اللجنة النسائية. وبدأت عند هذه اللحظة بعض القيادات النسائية في ملاحظة أن قضايا المرأة يجب أن تعالج خارج سياق الأحزاب السياسية.(٨٦)

شاهدنا مؤخراً ظهور نوع جديد من الإئتلاف بين الجماعات الإسلامية والأحزاب اليسارية في مواجهة عملية السلام. وكان من تبعات هذا الإئتلاف خلق قدر كبير من التوتر بين هذه الأحزاب (اليسارية) واللجان النسائية المرتبطة بها (٨٧).

وأدى هذا التوتر إلى تبلور مشروع وثيقة سوف تناقش في الجمعية العامة لواحدة من هذه اللجان، والتي حاولت وضع معايير للعلاقة بين الحزب السياسي واللجنة النسائية. وقد احتوت على نقاط هامة مثل:-

١ - رفض أي قرار سياسي ذى محتوى رجعي فيما يتعلق بالمرأة.

٢ - ترجع أي قرارات تتعلق بالمرأة الي اللجان النسائية نفسها.

٣ - التنظيمات النسائية لها الحق في إبطال أي قرار اتخذ داخل الإئتلاف السياسي الوطني إذا كان على حساب قضايا أو حقوق المرأة.

٤ - للجماعات النسائية الحق في دخول إئتلاف مع اللجان النسائية الأخرى على أسس نسوية حتى ولو كان الحزبان اللذان تمثلهما اللجان النسائية لهما مواقف سياسية متعارضة (٨٨).

وكان هناك سبب آخر خلف صراعات القوي بين الأحزاب السياسية واللجان النسائية يتعلق بحق الوصول إلي مستوى أعلى في هيكل صنع القرار. وكما أشير سابقاً، فإن أهمية الدور الذي لعبته النساء في الإنتفاضة قد أعطت لهن قدراً كبيراً من القوة، ولذلك، خلقت محاولة إقصائهن عن المواقع القيادية التي أحرزتها بسبب غياب الكوادر السياسية، توتراً عاليا. علقت إحدى القيادات النسائية على ذلك قائلة:

«عقب الإفراج عن الكوادر السياسية أتوا إليّ طالبين مني الإختيار بين الحزب السياسي واللجنة النسائية، وقد رفضت الإختيار. أجبتهم بأنهم لم يضعوني في موقعي ليقصوني عنه، بل كان السبب في وجودي في هذا الموقع هو جهدي وناسي. لقد أدرت أعمال الحزب السياسي لمدة ستة أشهر. وكنت وحيدة في ظروف غاية في الصعوبة وكان كل جهدي ووقتي مكرساً تماماً لهذا العمل إلى الحد الذي بدأ معه ابني الصغير يندهني بيا عمة (تعني أنه لم يكن يعرف أنها والدته) (٨٩).

وكان هناك سبب إضافي للتوتر وهو أن العدد المتزايد للعضوية في الحزب لم يؤد إلى زيادة نسبة تمثيل النساء داخل الحزب. فبينما يصنف التقسيم المراتبي الداخلي الرجال تبعاً لوظائفهم، مثل العمال والطلاب والمدرسين.. إلخ، فقد مثلت النساء في قطاع وحيد فقط، اللجنة النسائية، بصرف النظر عن مواقعهم المهنية. ومهما كان

تزايد عدد النساء المنظمات في الحزب فإن ذلك لم يؤد إلي زيادة عدد النساء الممثلات في المستويات العليا من السلطة بقدر متناسب. فعلى سبيل المثال، إذا مثل كل قطاع عضوان ، فإن النساء سيكن ممثلات بنفس العدد، بصرف النظر عن عدد النساء في اللجنة النسائية.

بدأ الوعي بضرورة تغير علاقات القوي بين الحزب السياسي واللجنة النسائية في الإنعكاس ليس فقط على المستوى الهيكلي ولكن أيضاً على البرامج المستقبلية (كما سترى لاحقاً). وقاد هذا الوعي إلي نتائج هامة:-

١ - عدم قدرة القيادة السياسية في الحزب على مواصلة فرض أوامرها من أعلى فيما يتعلق بالشكل التنظيمي أو برامج اللجنة النسائية.(٩٠)

٢ - زيادة التمثيل النسائي في قيادة الحزب السياسي وليس فقط في التنظيمات النسائية.(٩١)

٣ - دمج قضايا المرأة داخل برنامج الحزب، في محاولة لانهاء الفصل بين الاثنين. ولأول مرة أنشأ واحد من الأحزاب قسما للمرأة داخله ليعطي الأفكار والتوجيهات إلي الحزب فيما يتعلق بقضايا المرأة، ولتكون معتمدة من الحزب نفسه وليس من اللجنة النسائية فقط. وفي أحزاب أخرى، كان هناك دفع لتبني الحزب مواقف إجتماعية معينة فيما يتعلق بقضايا المرأة بدلاً من تحويلها فقط إلي اللجان النسائية(٩٢).

وكما رأينا من قبل، يوجد نزاع حقيقي بين اللجان والأحزاب السياسية على قضايا خلق علاقات أكثر ديمقراطية بين الاثنين. وبدأ هذا النمط من المعارك ينعكس داخل اللجان النسائية نفسها في صراع ضد سيطرة رموز قيادية معينة على السلطة. رفضت اللجان قبول قيادات نسائية منصبة من الحزب سواء بسبب الولاء السياسي للحزب أو بسبب أن أزواجهن ذوي مواقع سياسية هامة داخل الحزب. وعلى العكس، فقد تضمنت المعايير المقترحة في إحدي اللجان النسائية لاختيار القيادات النسائية الآتي: مستوى وعيهن النسوي، والدرجة التي يشاركن بها الأخريات في صنع القرار، وتشجيعهن لخلق أجيال جديدة من القائدات. وتتضمن المعايير أيضاً ألا يقتصر عمل القيادات على المواقع القيادية فحسب ولكن في نفس الوقت أن يكن مرتبطات

بنشاطات عملية مع النساء في الواقع (٩٣) . إذا طبقت هذه المعايير حقاً فإنها سوف تؤدي إلي تمكين الكوادر النسائية وتنوعها على قدر تزايد عددها.

وكما رأينا سابقاً، أن هناك اختلافات هامة وجدت تاريخياً عند تأسيس اللجان النسائية في غزة والضفة الغربية. فقد سبقت الضفة الغربية في إنشاء اللجان (خاصة في منطقة القدس ورام الله ثم تبعتها باقي المناطق) كما كان لها السيادة في تراكم الخبرة القيمة، حيث أتت أكثر الكوادر النسائية نضجاً من هذه المناطق. وقاد ذلك بدوره إلي إمتلاكهن إمكانيات الإنفتاح الخارجي، مثل المشاركة في المؤسسات الأخرى، كل هذه المهام تركزت في المنطقة الوسطى. وبناء على الأوضاع الأمنية أثناء الإنتفاضة، التي أدت إلى الفصل بين الضفة الغربية وغزة، بدأت العديد من الكوادر النسائية فى غزة، فى الاعتماد على أنفسهن دون الرجوع إلى المكاتب المركزية فى الضفة الغربية. وقد أسهم ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الأعباء الضخمة الملقاة على كاهل النساء أو الإنهاك المتسبب عن الضغط الشديد من قبل الحركة الإسلامية في غزة بدون دعم من الحزب السياسي أو اللجنة النسائية الأم فى الضفة الغربية.. إلخ. أسهم كل هذا في تزايد وعي الكوادر النسائية في غزة بأنفسهن، وأيضاً طموحهن إلى تعويض عدم المساواة من خلال الحقوق المدنية والقانونية، وإضعاف هويتهن الشعبية. وتصاعدت ثقتهن وإعتمادهن على أنفسهن، وهو ما ترجم في المطالبة بدرجة أكبر من الدعم المالي لغزة، والمشاركة في المؤتمرات العالمية ومقابلة الوفود الأجنبية بشكل مستقل، بدلاً من الإكتفاء بتمثيلهن فحسب من خلال لجان الضفة الغربية. وفى حالة التنسيق، لم يعد من المسلم به ذهاب نساء للضفة الغربية، وأصبح من المطلوب أن يتم ذلك بشكل متبادل.

تقول إحدى الكوادر النسائية فى غزة: «لقد شعرت أن العلاقة بين الضفة الغربية وغزة كانت تشبه العلاقة بين الرجل والمرأة. إنها لم تكن علاقة متكافئة».

وتقول أخرى: «كان هناك فصل كامل داخل الحزب، فيما يتعلق باللجان النسائية فى غزة والضفة الغربية فى المستويات الأساسية. إننا لم نشارك فى أى مؤتمر عام فى أى فترة من الفترات» (٩٤).

إنعكس هذا الوعى المتنامى فى صورة عملية عند إفتتاح فرع لمركز شئون

المرأة (والذى نشأ فى نابلس) فى غزة فى ١٩٩١، عقد فرع غزة لقاءات متعددة وورش عمل للتدريب فى غزة معتمدا على كوادر من الضفة الغربية. وكان أحد آثار حضورهن هو زيادة عدد النساء المشاركات من غزة فى التمثيل فى أحداث عالمية، وحدث هذا لأول مرة.

إستراتيجيات المستقبل

أقرت اتفاقية السلام فى ١٣/٩/١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مرحلة إنتقالية فى غزة وأريحا أولا، والتى تمثل حقبة جديدة. لايستطيع أحد أن يحدد الآن ماذا سينجم عنها، وأى مجتمع فلسطينى ستأتى به، ولكننا نستطيع رؤية المشاكل الخطيرة الناجمة عن بنود الإتفاقية، وخاصة قضايا مثل لمن يجب أن يكون التحكم فى الحدود، والسيادة على الأرض، والمستوطنات ووضع مدينة القدس. يمكن لهذه المشاكل أن تهدد استقرار اتفاقية السلام وان تضع أيضا أعباء ثقيلة على السلطة الفلسطينية القادمة، والتي من المفترض أن تبذل جهودا ضخمة في بناء مجتمع جديد في ظروف مستقرة وآمنة. وهكذا فإنه نتيجة لكل هذه الظروف الصعبة المتعلقة باتفاقية السلام، فإن هناك شعورا قويا بين الفلسطينيين بأن المرحلة القادمة لن تحقق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني مثل الحق في تقرير المصير وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة.

ولهذا، فإنه من الصعب تحت هذه الظروف التنبؤ بطابع العلاقات التي سوف تتخذها السلطة القادمة– المشتبكة بداية مع الأوضاع الصعبة مثل تأمين سلامة المستوطنين على سبيل المثال مع الشعب ومع منظماته الجماهيرية وأيضاً مع المعارضة. ومن غير الواضح إلى الآن أي خطة تنمية سوف يتبعها الفلسطينيون، وأي برامج إجماعية، وأي نمط من التشريع ونوع الدستور. فقط وضعت العديد من الخطط وتم تداول العديد من الأفكار، ولكن لا أحد يعلم أي نوع من القرارات أو الخطط سوف يتم تبنيه.

هناك مركزية شديدة للسلطة داخل منظمة التحرير الفلسطينية وهي ما تسمح بسيادة هذا الإرتباك. بالنسبة لمنظمات المرأة القريبة من الإتجاه السائد للمنظمات المؤيدة لاتفاقية السلام والتي هي جزء من اللجنة الفنية لشئون المرأة فقد كانت

الإستراتيجية التي اتبعوها هي تمكين المرأة في المستويات الجماهيرية، وفي نفس الوقت الإحتفاظ بصلة وثيقة مع المستوى الرسمي الأعلى. ترتكز هذه الإستراتيجية على إفتقاد الثقة في السلطة القادمة الراجع إلي موقفهم الملتبس تجاه قضايا المرأة. وهناك أيضاً تخوف من تحالف محتمل مع المعارضين لاتفاقية السلام وخاصة الجماعات الأصولية، حيث النساء هن المرشحات لدفع ثمن مثل هذا التحالف. ولهذا رأت قيادات لجان المرأة أنه ليس من الحكمة وضع كل البيض في سلة واحدة ، حتى وان كانت اللجنة الفنية جسدا شبه رسمي، فليس هناك ضمانة باعتماد خطتها للمستقبل، وبهذا كان القرار الإستراتيجي هو الحرص على تطوير المنظمات القاعدية وتوسيع الصلات المباشرة مع النساء، لاعداد أنفسهن للعمل كجماعات ضغط. وسوف نختبر هذه الإستراتيجية للجنة وبرامجها وخطط عملها.

في هذه الأثناء تشكلت مجموعة نسائية أخرى أساساً من كل لجان المرأة بما في ذلك نساء معارضات لاتفاقية السلام، تحت إسم «قوة العمل». بدأت هذه المجموعة النسائية في اللقاء بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لصياغة إستراتيجية أخرى وتحديد أولويات الحركة النسائية لادارة مشاريع المرأة في هذه المنظمة في المستقبل وسوف نفحص خطة هذه المجموعة أيضاً في هذا الجزء.

الخطة الإستراتيجية للجنة الفنية لشئون المرأة

تهدف الخطة الإستراتيجية للمستقبل، والتي سوف تختبر خلال الفترة الإنتقالية، إلي تعزيز دور المرأة على ثلاثة مستويات:

(١) مشاركة حقيقية وفعالة للمرأة في كافة مستويات التنظيم، بما في ذلك صنع القرار.

وقد تم تبني خطة عمل مفصلة للوصول إلي هذا الهدف الإستراتيجي (توسيع حركة المرأة مؤسسياً من خلال: (٩٥)

– إنشاء مشروعات رفع الوعي وتقديم الإستشارات، وخاصة في القطاعات الفقيرة من المجتمع. وقد تم إنجاز ورشتي عمل لتدريب ٤٥ من الكوادر النسائية مستخدمات توجها تشاركيا للعمل معهن من أجل تحديد أولوياتهن الخاصة واعطائهن الدعم اللازم لتحقيقها.

– إنشاء لجنة لميثاق حقوق المرأة. والغرض من هذه اللجنة هو صياغة وثيقة قائمة على الإتفاقيات الدولية المناهضة للتمييز ضد المرأة لتعتمد من دولة المستقبل، وأيضاً لاستخدامها في إثارة المناقشات ولجمع توقيع مئات الآلاف من النساء عليها.

– إنشاء لجنة أخرى لتنظيم مشاركة النساء فى أي إنتخابات قادمة. وذلك لضمان ألا يستخدم صوت النساء ضد حقوقهن

(٢) توجيه التعليم لمصالح المرأة، من خلال

– مراجعة المناهج وتغيرها للوصول إلي مصادر الإنحياز النوعي ضد المرأة.

– دراسة إمكانية إدخال أنماط جديدة للتعليم – خاصة التعليم المهني – في القطاعات غير التقليدية مثل الصحة.

– رفع الوعي بقضايا النوع للمخططين رجالا ونساء الذين يضعون الخطط لتحسين عملية التعليم في المستقبل.

(٣) التشريع لتمكين المرأة

شكلت لجنة في كل من غزة والضفة الغربية لتحقيق هذا الهدف. تقوم هذه اللجنة بمراجعة جميع التشريعات لاكتشاف التطوير الواجب اتخاذه لتحسين أوضاع المرأة القانونية، وقد بذلت مجهودات كبيرة لدراسة خبرة بلدان عربية أخرى خاصة الأردن وتونس ومصر، لتجنب أخطائهم. وتوجه عناية خاصة لقانون الأسرة (الشريعة). وقادت هذه الدراسات إلى تبلور موقفين محتملين: الأول قائم على الشريعة مع محاولة تطويرها عن طريق إضافة شروط خاصة على عقد الزواج لتلافي الجوانب السلبية فى القانون ضد المرأة، مثل تعدد الزوجات، الطاعة، حق الطلاق بالنسبة للمرأة (٩٦). وكانت الفكرة وراء ذلك الموقف هي أن حركة المرأة حالياً ليست من القوة بالحد الذي يسمح لها بفرض تشريع علماني أو مدني، كما أن موقف السلطة القادمة لم يتضح بعد فيما يختص بالعلاقة بين الدولة والدين، وخاصة في ظل معارضة دينية قوية مثل حركة «حماس». أما الموقف الآخر فيرى أنه يجب توجيه كل الجهود لفرض قانون أسرة مدني، حيث أن إعلان الإستقلال في ١٩٨٨ يحمل إشارات واضحة إلى أن دولة المستقبل ستقوم على أساس من مبدأ «المساواة

وعدم التمييز بين المرأة والرجل.

(٤) تغيير صورة المرأة في المجتمع

لتحقيق هذا الهدف شكلت لجنة فرعية لوضع برنامج وخطة عمل تفصيلية لدراسة العوائق التي تحول دون إستخدام المرأة لوسائل الإعلام لتغيير صورتها. وتم البدء أيضاً في إتصال سريع لجمع كل النساء المتخصصات في مجال الإعلام لتنظيم أنفسهن في جماعة ضغط وأيضاً لاعطائهن الدعم اللازم والتدريب ليكن قادرات على الوصول إلى مواقع هامة في المستقبل. وسوف يكون عمل هذه اللجنة منسقاً مع لجنة الإنتخابات لتنظيم حملة إعلامية عند الحاجة إليها.

(٥) تحسين نوعية حياة النساء

تجرى دراسة لتحسين فرص عمل النساء والتثقيف حول تنظيم الأسرة، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين التغذية للنساء وتحسين أوضاع المرأة وحقوقها في أماكن العمل.

معوقات حركة المرأة الفلسطينية

يوضح الوضع الفعلي أن الحركة المنظمة للمرأة الفلسطينية تعلق أمالا وطموحات قوية على المستقبل وذلك بتبنيها استراتيجية لتقوية نفسها كمنظمات قاعدية جماهيرية. وهناك إعتقاد بأن ذلك سوف يقي المرأة من محاولة اعادتها الى المنزل بعد انتهاء حالة الحرب بين الفلسطينيين واسرائيل. ويقوم هذا الاعتقاد على نوع من الثقة بالنفس مبعثها أن المرأة لن تبدأ من نقطة الصفر بعد التحرير، ومنطلقين من أن كل البرامج والخطط كانت مهتمه بالنضال الوطني وليس بقضايا المرأة، لذا فان البدء الآن بالدفاع عن هذه القضايا لن يكون بالأمر الصعب، لماذا؟ لأن الاعتقاد السائد هو أن الحركة النسائية لها عدد معقول من الكوادر المجربة والمنظمة ذات العلاقات القوية مع النساء فى القواعد الجماهيرية اللاتى يثقن بهن ويتبعنهن.

هل هذا الموقف شديد التفاؤل، ليس من السهل الاجابة، لكن هناك معوقات

مختلفة لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار:

أ – طبيعة السلطة القادمة، والمساحة التى ستعطيها للتعبير الديمقراطي. هذه المساحة هل ستتضمن امكانيات لتنظيم المظاهرات، وامكانية الوصول لوسائل الاعلام، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين – مثل حرية الحركة للمنظمات القاعدية والشعبية؟ أن الدستور الفلسطيني لم تتم صياغته بعد، وليس من الواضح ما إذا كان سيقوم على أساس اعلان الاستقلال (٩٧) الذى ينص على «سيقوم الحكم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز فى الحقوق العامة بين الرجال والنساء، أو على أساس العرق أو اللون أو الدين، أو الجنس، تحت حماية دستور يؤكد على دور القانون ونظام قضائى مستقل». لكن هل ستحول هذه المبادئ دون أي انحراف عن التراث الروحى والحضارى الفلسطينى للتسامح والتعايش بين الأديان (٩٨)؟.

وحتى الآن، فإن الوضع الديمقراطي لم تحدد ملامحه بعد، ومن الصعب التنبؤ بما إذا كانت السيادة ستكون لحكم القانون أم لسلطة مركزية متسلطة كذلك فإنه من غير الواضح إلى الآن ما إذا كانت السلطة القادمة سوف ستطبق مفهوم العلمانية أم ستواصل تطبيق قوانين الشريعة (الدينية) حول المرأة. وفي هذا السياق فإنه من المثير تتبع كيف تم التعامل مع مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية خلال تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، هذا المفهوم الذي أصبح شعاراً للحركة (٩٩). يتضح من دراسة الوثيقة بعناية أن كلمة العلمانية نفسها لم تستخدم في اللغة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان المفهوم الذي تم استخدامه فى سياقات مختلفة، مشوشاً فيما يخص العلمانية، فقد إستخدم مفهوم الدولة الديمقراطية «غير الطائفية» التي يعيش فيها كل من المسيحيين والمسلمين واليهود معاً، وإن من غير المحتم أن يؤدي تعايش المجتمعات الدينية إلي دولة علمانية. ويتضمن ذلك أن القانون الإسلامي (الشريعة) لن يكون مصدراً للتشريع الفلسطيني.

ب – لم تتوحد حركة المرأة إلى الآن حول أهداف إستراتيجية مشتركة، فالخطة الإستراتيجية التي رأيناها للجنة الفنية لشئون المرأة غير متفق عليها من لجان المرأة

الفلسطينية الأخرى القريبة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أو لجان العمل النسائي القريبة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) والمجموعات الصغيرة الأخرى. ترى هذه المجموعات أن الأولوية يجب أن تعطي للتحرك السياسي لاسقاط سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني واستبدالها بتقرير المصير، حيث أن دولة التحرير لم تتحقق إلى الآن لتضع أولويات أخرى عدا الصراع الوطني.

وتتضمن هذه الرؤية أنماطا جديدة من الائتلاف بين الجماعات الأصولية والجماعات اليسارية (١٠٠). من الصعب التنبوء بنتائج هذا الإئتلاف على قضايا المرأة وخط التغيير في المستقبل. وهل سترفض المعارضة برنامج عمل نسوى تضعه مجموعات المرأة الأخرى التي تؤيد مبادرة السلام.

ج – إنها المرة الأولى للحركة النسائية الفلسطينية التي تحاول فيها أن تضع أولويات نسوية استراتيجية للدفاع عن مصالح المرأة والتي ستستفز المجموعات الأصولية أو المحافظة من الحركة الوطنية، وسوف تكون القدرة على إدارة صراع مفتوح ضد هذه المجموعات إختباراً قاسياً للحركة النسائية، خاصة وأنها نفس الحركة التي لم تنجح في وقف فرض الحجاب على النساء والتي لم تستطع وأيضاً وقف أو حتى الحديث عن قتل النساء بتهمة العمالة ومعظمهن قتلن لاسباب تتعلق بسوء السلوك الأخلاقي(١٠١).

د – تحويل الحركة النسائية إلى منظمات نسوية مناضلة يحتاج إلى تأصيل نظري متواصل وإلى علاقة قوية ومتماسكة مع العناصر النسائية المستقلة اللاتي تعمل معظمهن حالياً في أنواع منفصلة من المنظمات مثل مراكز الأبحاث ومراكز الدراسات، يحتاج ذلك وأيضا إلى البحث عن حلفاء جدد في المجتمع بين المتعلمين والدينيين المستنيرين، وهذه المهمة لم يتم البدء فيها.

هـ – لم يتضح إلي الآن ما إذا كانت المجموعات النسائية المنخرطة في اللجنة الفنية لشئون المرأة متفقات في الأولويات الإستراتيجية لأسباب نسوية أم لأسباب

سياسية (الجميع يوافقن على إتفاقية السلام) الإجابة على هذا السؤال هامة للتكهن باحتمالية الإنقسام الداخلي بين منظمة النساء الرسمية (التي تتبع منظمة فتح) والمنظمات النسائية المستقلة خاصة أن المعركة من أجل السيطرة على الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية – لم تحقق أغراضها بعد.

الخطة الإستراتيجية لمجموعة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

شكلت مجموعة من النساء من مختلف المنظمات في الأرض المحتلة مجموعة عمل في إبريل ١٩٩٢ وفقاً لمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. استهدفت هذه المجموعة «صياغة استراتيجية من أجل المرأة في التنمية ليتم تبنيها من قبل المنظمات المحلية والعالمية وفقاً لاحتياجات المرأة الفلسطينية وأولوياتها» (١٠٢).

تحقيقاً لذلك رأى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن بإمكانه أن يلعب دوراً في تنسيق مثل هذه الجهود لزيادة فرص نجاحها. وقد نظم برنامج الأمم المتحدة للتنمية لقاءات متنوعة بغرض النقاش مع جمعيات نسائية ولجان ومراكز أبحاث نسوية متعددة وأيضاً بعض الأقسام في الجامعات. بدأ أول لقاء مع إتحاد جمعيات النساء التطوعية ثم مراكز أبحاث المرأة وأيضاً مع اللجان النسائية.

في البداية رفض إتحاد جمعيات النساء التطوعية المشاركة مع الآخرين في صياغة استراتيجية ووضع الأولويات، مدعياً أن الإتحاد يعلم ما يحتاج إليه ولا يريد أن يضع أولويات مع آخرين (١٠٣). ويبدو أن إمتناع الإتحاد كان وراءه صراع قوي خفي مع اللجان النسوية.

واصلت المجموعة إجتماعاتها كلجان نسائية ومراكز أبحاث للمرأة وبعض أقسام الجامعات. نوقشت العديد من القضايا واختيرت في النهاية ثلاثة محاور طرحت للتداول خلال ورش عمل مغلقة مثلت فيها مختلف الجماعات النسائية. وكانت المحاور الثلاثة هي المرأة والتعليم والمرأة والإنتاج وجدول الأعمال النسائي.

إختيرت هذه المحاور الثلاثة لتشكل الأولويات الإستراتيجية لاحتياجات المرأة ليتبعها وضع خطط عمل.

(١) المرأة والتعليم والتدريب

تم إختيار هذا المحور باعتباره أحد المهارات اللازمة لتنمية الدور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي للمرأة الفلسطينية في الحياة العامة. وكانت أهم القضايا هي : ماهي المعوقات الأساسية التى تحول دون حصول المرأة على التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي؟ كيف وجدت وكيف يمكن تغييرها. وكان الهدف هو وضع جدول أعمال يتضمن جمع المعلومات وتنفيذ المشروعات التطبيقية.

وقد وضعت خطة للتعرض لمسألة تعليم المرأة محلياً عن طريق إدارة ورشة عمل اهتمت بهذه المشكلة، وركزت الانتباه على توصيات للعمل الفورى. وقد اهتمت المناقشات بالمحاور الآتية: -

- المعوقات الكبرى أمام التعليم النظامي للمرأة.
- التدريب الفني واكتساب المهارات.
- تأثير عمليات التكيف الاجتماعي وتقسيم الأدوار السائد على علاقة المدرس والدارسين وعلى مواقف الأسرة والمجتمع تجاه تعليم المرأة.

(٢) المرأة في الإنتاج

كان الهدف من هذا المحور هو إيجاد سبل لاختراق المرأة سوق العمل واحتلال موقع رئيسي في عملية الإنتاج، وتقييم النشاطات الإقتصادية للمرأة من زاوية الفاعلية الإقتصادية والعائد المحدد للقطاع النسائي ككل، حيث ترتبط هذه القضايا بالحاجة لتغيير القرارات الحالية التي تميز ضد النساء.

عقدت ورشة عمل حول أسلوب الإنتاج الذي يمكن أن يساعد في تحسين أوضاع المرأة، هل هو الإنتاج العائلي، هل هو الإستثمارات الصغيرة، أم الإنتاج التعاوني؟ وهل يكفي هذا لمشاركة النساء في سوق العمل؟ (١٠٤).

(٣) جدول أعمال نسائي للضفة الغربية وقطاع غزة

- يهدف الجدول بشكل أساسي إلى إعادة دمج المرأة تماماً في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية.

- إبراز العلاقات الإجتماعية بين الجنسين باعتبارها محددات رئيسية لعزل وقهر المرأة.

- الأخذ في الحسبان بالعوامل الطبقية والاقليمية المؤثرة في وضع الفئات المختلفة من النساء.

- السعي إلى التحسين المهني لأوضاع المرأة في القطاعات المختلفة وفي نفس الوقت تنمية وعي المجتمع عموماً بقضايا ومشكلات المرأة (١٠٥).

وبسبب غياب التمويل اعطيت الأولية لمحور التدريب النوعي (الذي يركز على قضية المرأة ومضمون علاقتها بالرجل). لم يبدأ التدريب إلى الآن ومازال قيد الإعداد.

بدأت مؤخراً مجموعة العمل فى المعاناة من صراع القوى الداخلي الراجع إلي التداخل بين الخطة الإستراتيجية لكل من اللجنة الفنية لشئون المرأة ومجموعة العمل، وتشمل الأخيرة مجموعات المرأة المعارضة لاتفاقية السلام، واللاتي إستهدفن إسقاط سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية بما فيها اللجنة الفنية. وظهرت المشاكل عندما وضعوا خطة عمل للقضايا النسوية ولم يرغبن في وضع إسم اللجنة الفنية لإضعاف الثقة بها. واستمر التوتر داخل مجموعة العمل بين النساء المؤيدات لاتفاقية السلام والمؤسسات للجنة الفنية (لجان المرأة الثلاث لفتح والحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية - ياسر عبد ربه) وبين النساء في المعارضة (لجان المرأة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - نايف حواتمة، والمجموعات الصغيرة الأخرى). ويوضح هذا التوتر المستمر أن الإنتماء والبرنامج السياسي مازال هو المحدد لاهتمام المرأة الفلسطينية. ويمكن أن يؤدي هذا التوتر إلي فشل هذه المجموعة، الشئ الذي إذا حدث فسوف يؤدي إلي إنقسام داخل الحركة النسائية في وقت حرج.

الخلاصة

أوضح الجزء الأول من هذا التقرير، المتعلق بالحياة اليومية للمرأة الفلسطينية، أنها مازالت بعيدة عن الوصول للانصاف فيما يتعلق بعلاقتها بالرجل. فالنساء مهمشات اقتصاديا، حيث يعتمد الاقتصاد على الاحتلال الاسرائيلي. ورغم أن فرصهن

التعليمية في ازدياد لكنهن محرومات من التعليم المهني غير التقليدي، وهن في قاع البنية العائلية لغياب نظام وطني يدعمهن، وغياب سلطة الدولة، وهن يعانين من الفوضى القانونية نتيجة غياب قانون موحد ينظم حياة الأسرة أو الاحوال الشخصية في كل من غزة والضفة، وقد أدى الارتباك القانوني الى سيادة التقاليد القبلية، التي تؤثر بالذات على النساء حيث تحرمهن من الحق في الميراث، والطلاق في حالة الاعتداء الجسدي عليهن من قبل الازواج، أو تعدد الزوجات. وتواجه الحركة النسائية تحديات ضخمة في محاولتها لتكون وعاء لتغيير أوضاع النساء.

في القسم التاريخي رأينا ظهور المنظمات الخيرية غير الراغبة في تحدى القيم السائدة، والتي ترفض أن تكون للمنظمات النسائية أي أولويات تخص المشاركة مع الرجال في النضال الوطني، وتركز على دور المرأة في المساعدة في الحياة العائلية. وقد كانت تلك مهمة ضرورية، لكنها غير كافية لمواجهة التغيرات الجديدة التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي باتساع نطاق القهر الذي جعل من مساهمة المرأة في النظال الوطني أمراً حتميا.

هذا التناقض بين الاحتياج لمشاركة المرأة في النضال الوطني، وبين عدم الرغبة في تغيير الاوضاع الاجتماعية القائمة، خاصة داخل الاسرة، أرغم اللجان النسائية على استخدام نفس منهج المنظمات الخيرية كأداة للوصول الى قطاعات نسائية واسعة كهدف بحد ذاته. وبالرغم من كل المعوقات الاجتماعية والسياسية، فقد نجحت الحركة النسائية في ان تفرض على الحركة الوطنية ان توسع صفوفها لتضم النساء، وفي خلق أجيال جديدة من القيادات النسائية من بين صفوف الطالبات والعاملات والمهنيات، وبشكل خاص القيادات السياسية.

لقد بنت الحركة النسائية منظماتها الخاصة للوصول للنساء في كل مكان كجزء من النضال الوطني، ولكن كان من الهام لها أن تحصل على الاعتراف بها من داخل الحركة الوطنية.

لقد أدت الانتفاضة الى تغييرات جديدة، مزيد من النجاح وفي نفس الوقت مزيد من المعوقات للحركة النسائية. لقد عمقت من تماسك الحركة النسائية، وساعدت على ظهور وعي نسوي جديد بدأ ينعكس في شكل برامج جديدة. وبدأت

المنظمات النسائية فى ادراك أهمية أن تكون لها بناها المستقلة، التى تعتمد برامج عمل ومصادر تمويل مستقلة. كما أنها أدركت أهمية تواجدها فى مواقع السلطة فى الاحزاب السياسية أولا، ثم فى المجتمع بشكل عام.

كما أن الانتفاضة جاءت بتحديات جديدة للحركة النسائية، فقد شهدت تلك المرحلة تصاعد حركة اسلامية قوية ذات أيديولوجية محافظة، والتى رغم ذلك -كما يوضح المسح النرويجى- فإن أكثر من ٥٠٪ من النساء لا يتعبرنها مصدر تهديد «لحقوقهن».

لقد تفادت الحركة النسائية المواجهة المفتوحة مع الحركة الاسلامية رغم أن الأخيرة وجهت أسهمها منذ البداية للنساء من خلال فرض الحجاب عليهن لاظهار قوتها السياسية ومحاولة تحويل المجتمع الى مجتمع تطهرى أخلاقى. ومن المؤسف أن الحركة الوطنية العلمانية، كان موقفها الاساسى هو عدم مقاومة هذه السياسات لغياب الوعى. وبسبب قوة للحركة الاسلامية فى مجال الحياة الاجتماعية فلن يكون من السهل تغيير القوانين التي تؤثر على حياة الاسرة والمرأة فى حالة الاستقلال.

التحدى الاخر هو التباس موقف السلطة الفلسطينية القادمة فيما يتعلق بالحقوق الديموقراطية الاساسية بما فى ذلك حقوق المرأة واحتمال الانشقاق داخل صفوف الحركة النسائية بين الموافقين والمعارضين لاتفاقية السلام (سبتمبر ١٩٩٣)، والخوف أن ينعكس مثل هذا الانشقاق على البرنامج الاستراتيجى الذ ى أقرته كل المجموعات النسائية باستثناء بعض المنظمات الخيرية.

وقد عمدت النساء أثناء تخطيط استرتيجيتهن أن يطالبن بالحد الأقصى:

قوانين مدنية، حقوق متساوية فى جميع المجالات، المشاركة فى السلطة السياسية، تغيير صورة المرأة، ..الخ. ويمكن القول بأن الحركة النسائية قد سلحت نفسها بمنظماتها الخاصة، وجماهيرها فى القواعد، و مؤيديها داخل الأحزاب السياسية، والعناصر الديمقراطية المتنورة، وأخيراً بعملهن الخاص ليلا ونهاراً حتى لا يضيعن هذه الفرصة الثمينة فهل سينجحن؟.

الهوامش والمراجع :

1 - Haddad, Yvonnem "Patterns of Legitimation and Domination, " in Nakleh, K. and Zureik, E. (eds) The Sociology of the Palestinians, London: Crom Helm, 1989, p. 154.

2 - Heiberg, Marianne, op. cit, and Ovensen, Geir, [. 154.

3 - Heisberg, op. cit.., p. 134

4 - Ibid., p. 135

5 - Ibid., p. 135

6 - Ibid., [. 136 and 137.

7 - Ibid., p. 137.

8 - Barakat, Halim, Arab Society, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1984, in Arabic, p. 167.

9 - Ibid., p. 176.

10 - Heiberg, Marianne, op. cit., p. 151.

11 - Ibid., p. 140.

12 - Ibid., p. 153.

13 - Ibid., p. 178.

14 - Asali, Nahla, "The Palestinian National Movement and Its view of Women," in Women's Studies Committee, The Intifada and Some Women's Social Issues, Ramallah: Bisan Center, 1991, in Arabic, p. 41-42.

15 - See Sayigh, Rosemary, From Peasants to Recolutionaries, London: Zed Press, 1978.

16 - Maoz, Moshe, Ak Qiyadat al Filistiniya fi al Difa al Gharbiya wa Gaza (The Palestinian Leadership in the West Bank and Gaza,), Publisher?, p. 39.

17 - Heiberg, Marianne, et. al., op. cit., p. 200.

18 - Ibid., p. 196.

19 - Ibid., p. 209.

20 - Ibid., p. 294.

21 - Ibid., p. 296.

22 - Ibid., p. 295.

23 - See: Women and the Personal Status Laws for Christians applied in Gaza. Unpublished paper presented to the Technical Committee for Women's Affair. No dates. In Arabic. P.1.

24 - This part is depending on the Study of Lynn Welchman: Family Law Under Occupation: Islamic Law and the Shari'a Courts in the West bank. unpublished Paper pp. 93 - 115.

25 - Decision of Executive Committee of Palestine National Council of 22 August 1988; reproduced in Al-Ittihad Newspaper (Jerusalem) 24 August 1988: Mentioned in : Lynn Welchman: Family Law Under Occupation. Unpublished Paper, no dates, P. 115.

26 - Palestinian Encyclopedia, Volume 11, Damascus 1984, p. 213.

27 - Interview with Bahgat Abu Gharbieh, a chief of Jerusalem Brigade in 1948. Amman, 1992.

28 - Khalidi Walid, Before their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948, Beirut, Lebanon 1987, p.13.

29 - Pamela Ann Smith, Palestine and the Palestinians, 1876-1983 (London: Croom Helm, 1984), p. 137.

30 - Interview with Henriette Siksik, Jerusalem, 1992.

31 - Interview with Women in "Union of Arab Women in Jerusalem, Otober, 1992.

32 - Khadija Abu Ali, Introduction to Women's Reality and their Experience in the Oalestinian Revolution (Beirut: General Union of Palestinian Women, 1975), pp. 44-54, 55 (in Arabic).

33 - Al-Khalili, Ghazi, The Palestinian Women and the Revolution, Akka: Dar al Aswar, 1981, p. 113.

34 - Raymond Hawa Tawil, My Home, My Prison, (London: Zed Press, 1983), p. 131.

35 - Antonius, Soraya, "Femmes prisonierres pour las Palestine" Revue d'etudes Palestiniennes, (1981), p. 76. The majority of women

prisoners were from leftwing organizations, while the largest group of male prisoners belonged to Fatah.

36 - Union of Women's Work Committees, the Development of the Palestinian Women's Movement, (Jerusalem: Union of Women's Work Committees), n.d. (In Arabic).

37 - The major political organizations compose Fatah, the Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP), the Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP) and the commumist party.

38 - Many of the administrative committees belonging to the Palestinian Union for Social Work are appointed or are Women who, because of their having initiated the work, merely took the positions on the committee without being formally elected or appointed.

39 - In one of the Women's Committees, a crisis occurred because a woman offered her candidacy even though her name was not on the preordained list drawn up in advance by the party.

40 - Interview with woman leader form the committee.

41 - In one party, a leader from the women's committee, took over the leadership for the West Bank and Gaza of the party. In another party, women were leaders of huge geographic areas like Gaza, Nablus, Hebron and Jerusalem.

42 - This program was applied mainly in Gaza by Women's Committee for Social Work.

43 - Interview with Tahani Abu Dakka, Gaza Women's Action Committee, September 1993.

44 - Interview with Siham Barghouti, a leading figure in Women's Aciton Committee, Ramallah, September 1993.

45 - Samir Helilah, Afaq Filastiniyyah Review Majallah, No. 6, 1991, p. 68.

46 - The intervention of higher committee session (The Session of Renovation and Renaissance), July 7, 1993, Women's Action Committee Union in the State of Palestine, p. 36.

47 - Interview with Siham Barghouti, Women's Action Committee,

sep. 1993.

48 - Ibid.

49 - Ibid.

50 - This happened to the Palestinian Women's Committee who were obliged to reactivate the neighborhood committees after their collapse. Interview with Randa Nassar, Aug. 1993.

51 - The National Hotel Conference in Jerusalem in 1989.

52 - Interview with Tahani Abu Dakka, Nawal Zakkut, Women's Action, Gaza, Sep. 1993.

53 - Interview with Amal Kriesheh, head of Union of Working Womn's Committee, Jerusalem, Sep. 1993.

54 - Randa Nassar, a leader in Union of Palestinian Women's Committees, Sep. 1993.

55 - Internal unpublished document by Palestinian Women's Committee and reports of two sessions of womn's Action Committee in 1991 and 1992.

56 - " Our feminist orientation pushed us to gradually get rid of service programs. We see our union as a militant, enlightened womn's union seeking to develop women's role in all levels. Our union financially cannot and should not offer all services needed by women, such as kindergartens, illiteracy programs, etc. but we can guide our women's public to obtain these services from different institutions working in these fields. " The Intervening of the Session of the Higher Committee for Women's Action, session entitled Renovation and Renaissance, June, 1991, Jerusalem.

57 - " Now we don't care if a kindergarten supervison does not belong to the party. We don't organize national celeprations in the Kindergartens; we don't teach our children the political party songs. Now we discuss employees' rights and salaries in our meetings, to decide if she is working as a volunteer or not. Now it's not easy to get rid of an employee where it was before. if a member left the women's committee we used to fire her without notice. Now we don't do that." Interview with' Azza Qassim, an ex-leader of Palestinian Women's

Committee, Gaza, Sep. 1993.

58 - The Session for the Higher Committee for Women's Action Union in the State of Palestine, session entitled Renovation and Renaissance, p. 21.

59 - Interview with Siham Barghouti, head of Women's Action Committee, Ramallah, Sep. 1993.

60 - Interviews with Women's Committee leaders participating in the creation of theis Council, Aug. 1993, Ramallah, Jerusalem and Gaza, Jenin.

61 - Zaytunat Biladna {Olive of our Country}, vol.1, Union of Voluntary Women's Societies, Jerusalem.

62 - The conferece's purpose was to shed the light on the apperarance of various phenomena affection women's role in the uprishing such as the imposition of the veil of women in Gaza, using violence against women, and the impact and volume of women's political role and their participation in the uprising. See "The intifada and Some Social Issues for Women", Women's Studies Committee, Bisan Center, Ramallah, April, 1991.

63 - Zaytunat Biladna, vol. 1, p. 85.

64 - The conferenc was entitled "Some Social Issues for Women in the Uprising"' Women's Committee, Bisan Center, 14 Dec., 1990.

65 - Ibid.

66 - See the first proposal for Fund rasing for the centre.

67 - See the center's Bulletin.

68 - See the cnter's Bulletins.

69 - See the brochure of the Women's Center for Legal and Social Counseling.

70 - See the publications of the Women's Studies Center in Jerusalem.

71 - See the publication of Women's Affairs Center, Nablus.

72 - This information comes from the author's personal experience and involvement with the centers, as well as from discussions with some of the staff from these centers in Gaza, Nablus and Jerusalem.

73 - Twayr, Nada, Sawt al-Mara' {Women's Voice}, published by women's committees in Occupied Palestine, June 1993, single publication, in an article entitled, "After Five Years of Uprising, Did the Women's Movement Achieve the Necessary Development?"

74 - Fatah Survey. p 266 & 267.

75 - Hrair Dekmejian:" The anatomy of Islamic Renuial: Legitimacy crises, Ethnic Conflict and the Search for Islamic Alternatives" Middle East Jounal, 34, (1980) 1, pp 1 - 12 mentioned in Women's Liberation Under Occupation By: Petra Stienen p. 25

76 - See: Legrain - Jean Francios: The Islamic Movenent and the Intifada, in: Nasser, J.R and Heacock, R. (eds), Intifada, Palestine at the Crossroads. New York, 1990, p. 25.

77 - Hammami - Reema, "Women, the Hijab and the Intifada" Middle East Report, May - Agust 1990, p.26.

78 - Interview with Naima Al-Shiekh. Head of the Women's Union for Social Sork (Fata Woman's Comittee" Gaza 9/1993).

79 - Hammami, Ibid.

80 - This part is based on unpublished reprot about the killing of Palestinian Collabhorators - by B'tsilim and Israili Center for Human Rights.

81 - ISMAEL AL-JAMA: Al-Islam Salah Waisla, in Al-Quds Newspaper, 1718/1991 "the association of the Islamic Marriage House.

82 - Rabiha Diab, Women's Union for Social Work {Fatah}, Sep. 1993, Ramallah.

83 - Randa Nassarm Union of Palestinian Women {Popular Front}, Aug. 1993, Ramallah.

84 - 'Azza Qassim, ?Union of Palestinian Women, Gala, Aug. 1993.

85 - This is waht happened to the Union for working Women, close to the Communist Party in 1985.

86 - Fadwa Labadi, at a conference at the YMCA in Jerusalem on Democracy and Civil Society in spring 1992. All the papers from this conference were published by Bisan Center, Ramallah.

87 - In 1992, some women cadre in the Popular Front threatened not to vote for the electoral bloc of the Islamic movements and the opposition groups.

88 - The Proposed Feminist Document presented to the Union of Palestinian Women on the position of this union regarding feminist issues, September 1993, p. 8.

89 - Rabiha Diab, Head of Women's Union of Social Work, Sep. 1993, Ramallah.

90 - See the documents of Proposed Feminist Document and also the Intervention of the Higher Committee for Women's Action Committee in 1991-92.

91 - In the Fida party {created out of the DFLP split, and which supports the peace process}, there are 4 women out of 12 members in the first rank of the leadership. Also in the Papular Front, the membership for women increased at the higher level inside the Occupied Territories and outside. The same occureed in Fatah where 7 women out of 21 from the Occupied Territories are represented in the movement's officc.

92 - Ibid.

93 - See Ibid., plus the Intervention of the Higher Committee of 1991-92, which can be read in the first intervention of 1991.

94 - The ex-head of Union ofr Palestinian Women, Gaza, 'Azza Qassim, Aug. 1993, Gaza. Sabah Abu Armala, Women's Union for Social Work, Gzaz, Aug. 1993.

95 - Internal documents for Technical Committee for Women's affairs and also intervenors with members of that committee.

96 - See: Hanan Al-Badry: Special Conditions in Marriage Contract. Women Center for Legal and Social Counselling. Jerusalem, 1992 in Arabic.

97 - Palestinian Decleration of Independence pronounced by the 19 congress palestinian National Council (the Parliment) in Algiers 15.11.1988

98- Journal of Palestine Studies, 1989, p. 215.

99- Frances Hasso, Secularism in the Palestinian Context: A Theoritical and Appling Analysis. Unpublished paper for Georgetown Universty, April 1986, p. 7 Mentioned in "Women's liberation under Occupation" Unpublished dessertation for M.A degree. University of London 1991. by: Petra Stienen. p. 23.

100 - See the decleration of the National Islamic Front.

101 - See B'tselem report under uplication of the killing of collaboraters

102 - UNDP Background Paper, 13 August 1992.

103 - Minutes of the different meetings of the Task Force

104 - See: UNDP document, Task Force for the Improvement of the Status of Women in the West Bank and Gaza Strip plan of Action Phase one.

105 - Ibid.

الحركة النسائية فى مصر

خلفية عن وضع المرأة المصرية فى اللحظة الراهنة

تأثر وضع المرأة المصرية حديثا بكثير من العوامل :

إقتصاديا: أزمة معيشية طاحنة وانخفاض فى مستوى الأجور تلت سنوات الإنفتاح الإقتصادى وسياسية الإصلاح الهيكلى حيث انخفض معدل النمو السنوى لدخل الفرد العامل من ٤ر١ ٪ سنة ٧٠ – ٨٠ الى ٢ر١ ٪ سنة ٨٠ – ٨٩، وترتفع معدلات التضخم من ٩ر١١ ٪ الى ٣ر٢٢ ٪ فى السنوات من ٨٠ ـ ٩١(١)، أيضاً هجرة كثير من المصريين للعمل فى الدول العربية والخليجية بشكل خاص، وقد تضاعفت معدلات هجرة العمالة المصرية خلال الأعوام ٧٥ – ١٩٨٥ وكانت نسبة العمالة النسائية المهاجرة ١٠ ٪ من إجمالى المهاجرين(٢)، وقد أصبح من الأشياء المعتادة فى مصر الأسر ذات العائل المهاجر حيث تقوم المرأة بدور الأم والأب معاً لابنائها. ويجرى الآن العديد من الدراسات لتقييم تأثير هذا العامل على وضع المرأة المصرية داخل أسرتها ومجتمعها.

ورغم تصاعد الأصوات التى تنادى بعودة المرأة للمنزل تحت أسانيد تختلف من الدعوة لعدم مزاحمة الرجل على سوق العمل المكتظ، الى أشد التفسيرات الدينية رجعية بحجب المرأة، إلا أن الأوضاع الصعبة التى تعانيها الأسرة المصرية فى غالبيتها تدفع المرأة دفعاً للعمل، حتى أن نسبة مشاركة النساء العاملات فى القطاعات الرسمية ارتفعت من ٤ر٢ ٪ عام ١٩٦٦ إلى ٦ر٢ ٪ عام ١٩٨٦، وهذه الأرقام لم تتضمن العاملات فى القطاعات غير الرسمية ولا العاملات فى الحقل الزراعى (٣). وتقدر النسبة المئوية للنساء من القوى العاملة عام ١٩٩٠ بـ ١١ ٪، حيث النسبة المئوية للقوة العاملة من مجموع السكان ٢٨ ٪ (١).

إجتماعياً: تزداد نغمة التطرف الدينى وضوحاً فى مصر، بدأت بعد هزيمة ١٩٦٧ والتى كانت حقيقة هزيمة للمشروع القومى الناصرى، وقد أتاح لها الفراغ السياسى الذى خلفته الهزيمة النمو ثم شجعتها السلطات فى سنوات السبعينات لمواجهة المعارضة الطلابية والعمالية النامية، وقدكانت المرأة فى قلب تلك الدعوة. وأخذت التفسيرات الغزالية تلقى رواجاً خاصاً فى الأدبيات السلفية وهى التى تطالب المرأة بالقعود فى قعر دارها، وأن تكون مهمتها الأولى والأخيرة تقريباً هى رعاية الزوج وطلب مسرته، تليها خدمة أولادها ودارها. وإن كانت عامة نساء الشعب لم يلتزمن عملياً بذلك كما تشير الإحصائيات السابقة، إلا أن هذه الأفكار بدأت تستقر فى وجدان المرأة وبدأت الكثيرات يبدين إستعدادهن السابق للتخلى عن العمل لو وجدن مورد رزق مثل زوج قادر. وخفتت كثيراً الدفاعات التى كانت المرأة تستخدمها حين يطلب منها ترك عملها حول الحماية التى يقدمها لها العمل المستقل وبناء شخصيتها. .إلخ، أمام المجهود المضاعف الرهيب الذى تقوم به المرأة العاملة داخل وخارج المنزل بدون خدمات إجتماعية مساعدة ولا سند من زوج يتفهم ويشاركها فى العمل المنزلى، وبراتب لا يقدم حماية حقيقية لها ولكن فى الحقيقة يساعد فقط على إستمرار الحياة اليومية بأقل الإحتياجات الإنسانية. أمام كل هذه الحقائق تتراجع القيمة الحقيقية للعمل ليصبح أحد أعباء الحياة الواجبة فقط نتيجة قسوة الظروف والإحتياج، وتلاقى الآراء الدينية المتطرفة رواجاً على المستوى الفكرى حتى ولو لم توضع محل التطبيق.

التعليم: بالرغم من أن نسبة التعليم فى مصر ارتفعت إلى ٥٠٪ عام ١٩٨٦، إلا أن نسبة تعليم المرأة مثلت ٣٨٪ فقط من هذا العدد بالنسبة للمدينة و٢٤٪ فقط بالنسبة للمرأة فى الريف*. (٤) وفى إحصائيات اليونسكو ١٩٩٢ زادت نسبة التعليم فى مصر إلى حوالى ٦٢٪ بينما انخفضت نسبة تعليم الإناث إلى أقل من ٣٥٪ وربما يعكس هذا عدم القدرة الإقتصادية التى تجعل العديد من الأسر تختار تعليم أولادهم الذكور على حساب الإناث. ويعزى بعض الباحثين إرتفاع نسبة الأمية عند النساء وبالذات فى الريف إلى الزواج المبكر حيث توضح الدراسة التى أعدها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء عام ١٩٨٣ أن ٢٥٪ من الفتيات المصريات تزوجن فى سن يقل عن ١٥

سنة رغم أن الحد الأدنى القانونى لسن زواج الفتيات هو ١٦ سنة.

الأوضاع القانونية والحقوقية

تنص المادة ١١ بالباب الثانى من الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ على أن «الدولة تكفل مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. وقد أضافت المادة ٤ أن «المواطنون لدى القانون سواء هم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس والأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

وقد صدقت مصر على إتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وأصبح لها قوة القانون بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٣٤ لعام ١٩٨١ بعد أن أبدت أربعة تحفظات ذات دلالة وهى على المادة ٢ فى شأن الإجراءات الواجب إتخاذها للقضاء على التمييز وقد اشترطت مصر الا يتعارض ذلك مع الشريعة الإسلامية. وتحفظت على فقرة ٢ من المادة ٩ التى تضمن منح المرأة حقاً متساوياً فى إعطاء جنسيتها لابنائها. والمادة ١٦ بشأن المساواة فى كافة الأمور المتصلة بالأسرة والفقرة ٢ من المادة ٢٩ فى شأن التحكيم لتسوية الخلاف بين الدول حول تفسير وتطبيق أحكام هذه الإتفاقية.

ممارسة الحقوق السياسية

منذ عام ١٩٥٦ توالت مجموعة من القوانين والتشريعات التى أعطت المرأة حقوقاً سياسية. قد عطاها قانون ١٩٥٦ الحق الإختيارى فى قيد نفسها فى جداول الإنتخابات ثم أصبح هذا الحق إجبارياً عام ١٩٧٩، وخصص ٣٠ مقعداً للمرأة فى البرلمان. وفى عام ١٩٨٦ كان عدد النائبات فى مجلس الشعب ٣٧ نائبة بنسبة ٦٫٧٪ من أعضاء المجلس، ثم ألغيت مقاعد المرأة بحكم من المحكمة الدستورية العليا عام ١٩٨٧ وبعدها إنخفض عدد النساء بالبرلمان إلى ١٠ عضوات منهن ٧ منتخبات وانخفضت نسبة تمثيل المرأة الى ٢٪ (٥).

وفى مصر الآن وزيرتان و١٢٣ دبلوماسية بوزارة الخارجية منهن مستشارات ووزير مفوض وسفير.

أما عن مشاركة المرأة فى اللجان العليا للأحزاب السياسية فهناك ثلاث عضوات فى الهيئة العليا لحزب الوفد وأربع عضوات فى اللجنة المركزية لحزب التجمع وعضوتين فى اللجنة العليا لحزب العمل.

وتشارك ٦٢١ سيدة فى اللجان النقابية المختلفة منهن أربع نساء فى النقابات العامة (٦).

أما عن قوانين العمل فتعتبر بشهادة كثير من المنظمات النسائية فى مصر من أفضل القوانين فقد نصت جميع القوانين على المساواة بين الرجال والنساء فى ميدان العمل بدون أى تمييز كما أن هناك مجموعة من القوانين تراعى وضع المرأة الخاص أثناء فترات الحمل والرضاعة كما تقدم لها الحماية من مخاطر العمل، والعمل الليلى. وأيضاً تتمتع المرأة بالتأمينات الإجتماعية. وإن كانت هذه المكاسب مهددة الآن بمشروع قانون العمل الموحد الجارى مناقشته ومحاولة اقرارة ليتماشى مع سياسة الاصلاح الهيكلى (٧).

ورغم هذه الحماية فإن هناك وضعا على المستوى الفعلى مختلفا حيث تعمل العديد من النساء فى المدن بدون تعيين رسمى (ظهورات) للتحايل على هذه القوانين إستغلالاً لحاجتهن للعمل، أيضاً تشاركهن فى ذلك المرأة الريفية. كما أن كثيرا من إعلانات العمل هذه الأيام تشترط الذكور تخلصاً من الميزات التى تحصل عليها المرأة فى فترات الإنجاب.

وعلى عكس قوانين العمل تأتى قوانين الأحوال الشخصية والتى صدرت عام ١٩٢٠ وعدلت عام ١٩٢٩ وظلت سارية حتى عام ١٩٧٩ حيث صدر القانون ٤٤ عرف بقانون «جيهان السادات»، والذى أعطى المطلقة الحاضنة الحق فى مسكن الزوجية حتى تنتهى حضانتها ببلوغ الأطفال السن القانونية، وألزم الزوج بإخطار زوجته الأولى فى حالة زواجه مرة ثانية، واعطائها حق طلب الطلاق للضرر لو لم توافق على الزواج الجديد وقد لقى التعديل الجديد معارضة شديدة من ا لإتجاهات الدينية، وقد ألغى القانون عام ١٩٨٥ بحكم المحكمة الدستورية العليا، وحل محله القانون ١٠٠ عام ١٩٨٥ والذى قدم تنازلات عن القانون ٤٤ (٨).

وظلت قوانين المرأة والأسرة التى صدرت فى العشرينات قائمة تكرس درجة

عالية من عدم المساواة مقارنة بقوانين الأحوال الشخصية فى دول عربية أخرى مثل العراق أو تونس. والتى تستند الى تفسيرات أكثر رحابة للشريعة وليست قوانين علمانية مطلقة.

وحال قوانين الأسرة والأحوال الشخصية فى تكريس عدم المساواة شبيه بحال قانون الجنسية الصادر عام ١٩٧٥ والذى يحرم الأم المصرية من إعطاء الجنسية المصرية لأبنائها المولودين من أب أجنبى إلا أن يكون ولد داخل مصر من أب مجهول أو معدوم الجنسية، وقد ثار جدل واسع حول هذا القانون خاصة أنه يتعارض بشكل واضح مع نص الدستور ولا يجد حماية يدعيها من اشتقاقه من الشريعة الإسلامية، بالإضافة لمخالفته للقانون الدولى(٩)

ويشارك قانون الجنسية فى عدم المساواة أيضاً قانون العقوبات الذى يفرق بين النساء والرجال فى أركان الجرائم وعقوباتها فى بعض مواده بدون سند ناهيك مما يحدث من تمييز من القضاه أثناء تطبيق هذه القوانين (١٠).

تطور الحركة النسائية المصرية تاريخياً

من بداية القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين

فى كتاب تاريخ الجبرتى لعام ١٨٠٠ وصف لبداية حركة تحرير المرأة فى القرن الماضى والتى أعزاها الجبرتى الى مخالطة المصريين للفرنسيين وزواج المصريات من الفرنسيين الذين أسلموا. وتشبهت بعض المصريات بنساء الفرنسيين فى الملابس والإختلاط، بل إن أول مظاهرة نسائية فى مصر الحديثة حدثت فى رشيد بعد أن سمعت النساء من زوجة الجنرال مينو المصرية عن طريقته فى التعامل والحديث معها. فخرجن يطالبن حاكم رشيد الفرنسى بأن يتدخل حتى يسمح لهن رجالهن بالذهاب للحمامات العامة وطالبن بأن يعاملهن أزواجهن بمثل ما كان الجنرال الفرنسى يعامل زوجته من إحترام.

ويتبين لقارئ الجبرتى أن هناك طبقتين كانتا صاحبتا السبق فى هذه الأفكار وهى الفئات الإجتماعية العليا التى اختلطت بعائلات قادة الحملة الفرنسية مثل الشيخ

عبد الله الشرقاوى والشيخ أبو الأنوار السادات والشيخ البكرى والفئات السفلى التى سماها الجبرتى «الناس الدون» من بياعين وشيالين وأرباب صنايع وسياس ونساء «خوارج».

وقد كان لتحديث المجتمع المصرى فى عهد محمد على أثره الكبير على حركة المرأة. فقد صاحب بناء الدولة المصرية الحديثة إزدهار الصناعة والبعثات التعليمية للخارج التى عادت تبشر بروح جديدة ودعوة لإعادة صياغة العلاقات بين الرجل والمرأة على أسس مختلفة عما عرفه الناس فى عهد الحملات العثمانية.

وقد برز فى هذا المجال رفاعة رافع الطهطاوى الذى استطاع خلال حياة مديدة امتدت من عهد محمد على إلى الخديوى توفيق أن يؤثر فى الفكر المصرى تأثيراً عميقا (١١).

وقد كان دور رفاعة الطهطاوى شبيهاً بدور خير الله التونسى فهو أزهرى سافر فى بعثات محمد على إلى فرنسا وعاد مشيداً فى كتابه تخليص الابريز عام ١٨٣١ بأوضاع المرأة الأوروبية المشاركة بفاعلية فى مجتمعها والتى تتاح لها فرص التعلم والعمل والمشاركة فى الحياة العامة.

وقد خرج من عباءة الطهطاوى كثير من الرواد الذين نادوا بأفكار تحرر المرأة مثل محمد عبده وباحثة البادية وعائشة التيمورية وقاسم أمين ولطفى السيد. وبناء على هذه الأفكار التنويرية بدأت حركة إنشاء المدارس لتعليم البنات وكان لكتاب الطهطاوى «المرشد الأمين للبنات والبنين» أثره فى دفع عملية تعليم الفتيات وإعطائها زخما خاصا.

وأول مدرسة أنشئت كانت فى عهد محمد على هى مدرسة لتخريج القابلات. وفى عهد سعيد رغم إضمحلال العناية بالتعليم بشكل عام إلا أنه سمح للبعثات الأجنبية الدينية بإنشاء بعض المدارس منها مدرستان بالقاهرة والاسكندرية لراهبات الراعى الصالح «البون باستير» (١٢).

وفى عهد إسماعيل ساهمت إحدى زوجاته فى إنشاء أول مدرسة مصرية للتعليم العام للبنات عام ١٨٧٣ وهى المدرسة السيوفية للبنات. كما أنشأت مدرسة فى القربية.

وبدأت مدارس البنات تتزايد ببطء بعد ذلك حتى توجت بإنشاء الجامعة المصرية الأهلية عام ١٩٠٨ والتى ترددت عليها بعض النساء المصريات (بعد أن خرجن من هوة الأمية) ليحضرن الإجتماعات وسلسلة المحاضرات التى كانت تلقيها السيدة ملك حفنى ناصف «باحثة البادية» وباحثات أجنبيات دعين لالقاء المحاضرات فى قاعات الجامعة. وذلك قبل دخول الفتيات رسمياً للجامعة عام ١٩٢٨، وليس من المستغرب أن يكون لقاسم أمين صاحب الآراء العنيدة فى مجال تحرير المرأة دور الريادة فى إنشاء تلك الجامعة.

لقد إتيحت للمرأة المصرية أخيراً الفرصة للخروج من حجاب الحرملك العثمانى والمطلع على مذكرات السيدة هدى شعراوى يعرف الكثير عن السبل التى انفتحت أمام السيدات المصريات لاكتشاف قدراتهن الذاتية وما يدور فى العالم حولهن. ولعله من الهام هنا إيضاح أن فضل الريادة فى الحركة النسائية المصرية كان فى أطوارها الأولى لسيدات النخبة من بيوت العائلات الكبيرة التى توفرت لهن السبل للحصول على قدر من التعليم سواء بمدرسين يقومون بتدريسهن فى المنازل أو بالإلتحاق بالمدارس الأهلية، بالإضافة للإحتكاك بسيدات الجاليات الأجنبية فى هذة الفترة. ولعل اهتمام أميرات الأسرة الحاكمة كان له دور أيضاً فى تطور الحركة فلا يمكن إنكار دور صالون الأميرة نازلى الأدبى فى هذه السيرة. ولا تبرع زوجة الخديوى إسماعيل بإنشاء المدرسة السيوفية ولا الوقف الذى قدمته الأميرة فاطمة بنت إسماعيل ليصرف من إيراده على شئون الجامعة المصرية ولا مجهود الأميرة عين الحياة أحمد لانشاء مبرة محمد على والتى كانت لجنة إدارتها من النساء.

الحركة النسائية قبل الحرب العالمية الأولى

شهدت هذه الفترة العديد من الصحف النسائية مثل مجلة السيدات لهند نوفل عام ١٨٩٢. ومجلة المرأة فى الإسلام عام ١٩٠٠ والسيدات والبنات عام ١٩٠٣ وفتاة الشرق عام ١٩٠٦ وترقية المرأة عام ١٩٠٨ وكتاب نسائيات لملك حفنى ناصف. كما كتبت ملك العديد من المقالات فى مجلة الجريدة التى يرأسها لطفى السيد. وقد كان لصدور كتابى قاسم أمين تحرير المرأة والمرأة الجديدة فى مطلع القرن العشرين أثره فى هذه الحركة الأدبية الناهضة. كانت كتبه تتسم بالجرأة والراديكالية وقد قوبلت

بعاصفة من الإستنكار من الرأى العام ولكنها أيقظت كل تلك الأقلام وغيرها لتتناول أوضاع المرأة بدرجات متفاوتة من الجذرية.

سبقت هذه الارهاصات النظرية حركة تجمع النساء وتلاقيهن لمناقشة قضاياهن وطرح برامج خاصة بهن. ولعل أول تجمع نسائى هو اللجنة التى شكلت لمساعدة الأتراك أثناء حرب ١٨٩٥ بين تركيا واليونان وكانت لجنة صورية من زوجات رجال السلطة الذين شكلوا لجنة رجالية بنفس الهدف ولكنها كانت أول فرصة للنساء لعمل جماعى ما.

وقد تميزت تلك الفترة بنشاط نسائى على شكل يوم الإستقبال الذى كانت تقوم به كل سيدة فتدعو صديقاتها لشرب الشاى والثرثرة معها فى يوم محدد، وقد حاولت بعض السيدات أن يطورن شكل الإستقبال الى رابطة أدبية للنساء وقد فشلت المحاولة لأسباب إدارية.

تجمعت بعض السيدات فى عام ١٩٠٨ لانشاء مبرة محمد على وكون لجنة للإشراف على أداء الأطباء لاعمالهن كما أنشأن مدرسة لتعليم الفتيات المبادئ الصحية، والعناية بالأسرة والأطفال، والخياطة بالقاهرة.

وقد كونت باحثة البادية الإتحاد النسائى التهذيبى عام ١٩١٠ وكان هدفه توعية النساء والمطالبة بتعليمهن وبمجانية التعليم.

وشكلت هدى شعراوى والأميرة عين الحياة وأخريات جمعية الرقى الأدبى للسيدات المصريات لمساعدة الفتاة المصرية على تفهم الآداب والفنون الراقية ولشغل فراغ المرأة فيما يفيد ويرقى بها. وأيضاً شكلت جمعية المرأة الجديدة وهى جمعية خيرية تساعد فيها نساء الطبقة الراقية اخواتهن على الحصول على معلومات تنفعهن كزوجات وأمهات.

وهكذا بدأت السيدات يعتدن إصدار الصحف ونشر آرائهن وأبحاثهن فى المجلات والخطابة فى المحاضرات الجامعية والإضطلاع بأعمال البر والإحسان وتكوين الجمعيات النسائية كل هذا قبل الحرب العالمية الأولى، ورغم هبوط هذا النشاط فى سنوات الحرب إلا أن نشوب الثورة عام ١٩١٩ أعطى الحركة النسائية زخماً خاصاً

متمثلاً فى بعد جديد وهو مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية والذى أفاد وأثرى كل النشاطات السابقة للنساء ووسع مداها.

الحركة النسائية من ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٠ (١٣)

بدأت حركة النساء مع إشتعال الثورة بعد نفى سعد زغلول ورفاقه مباشرة حيث عمت الإضطرابات وخرجت المظاهرات العاصفة. إنضمت إليها الفتيات من طالبات المدارس الثانوية الى نساء الصفوة راكبات سياراتهن رافعات الأعلام المصرية فى المظاهرة الكبرى فى ٢٠ مارس ١٩١٩. وتكونت لجنة الوفد للسيدات التى شاركت فى الإضراب العام، لتشجيع الرجال على عدم العودة إلى أعمالهم وارسلن إلى رشدى باشا يطلبن إستقالته، ولما وصله خطابهن قال: «النساء أيضاً يطلبن إستقالتى، وها أنذا سأقدمها فلتطمئن نفوسهن».

أما التشكيل الرسمى للجنة الوفد للسيدات فقد تم فى إجتماع بالكنيسة المرقصية ٨ يناير ١٩٢٠ حيث انتخبن السيدة هدى شعراوى رئيسة لهن وكانت مهمة اللجنة «إستمرار المطالبة باستقلال مصر إستقلالاً تاماً وأن تقوم اللجنة ما دام العمل الذى انتدب الوفد لأجله قائماً وتصدر القرارات بأغلبية الاراء فإن تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيسة»، وقد إنهالت على تلك اللجنة التوكيلات من السيدات فى القاهرة والأقاليم.

وهكذا دخلت المرأة المصرية عهداً جديداً أتاحته لها إندلاع ثورة كبرى حظيت بمشاركة وعطف كل طبقات المجتمع المصرى وظلت لجنة نساء الوفد تشارك بفاعلية فى جميع أحداث الثورة بإرسال البيانات والإحتجاجات والخطابة بل والإختلاف مع زعيم الثورة الملهم سعد زغلول فى بعض المواقف السياسية البحتة، وقد خلعت هدى شعراوى حجابها إبان الثورة وذلك رمزاً لفترة إنقضت وهى إحتجاب المرأةعن العمل العام وقلدتها فى هذا كثير من السيدات.

فى مارس ١٩٢٣ تلقت لجنة سيدات الوفد دعوة من الإتحاد النسائى الدولى لحضور المؤتمر النسائى الذى يعقد فى روما بصفتها الهيئة النسائية البارزة فى مصر فى ذلك الوقت. وقد دعت رئيسة اللجنة مجموعة من النساء لمناقشة من يمثل المرأة المصرية، وترتب على ذلك تشكيل الإتحاد النسائى المصرى فى ١٦ مارس ١٩٢٣ وقد

وضع فى أهدافه: رفع مستوى المرأة الأدبى والإجتماعى للوصول بها إلى حد يجعلها أهلاً للإشتراك مع الرجال فى جميع الحقوق والواجبات وأن تسعى المرأة لتنال كافة حقوقها السياسية والإجتماعية.

وكان أول عمل للإتحاد النسائى المصرى هو المشاركة فى المؤتمر الدولى السابق مارس ١٩٢٣ حيث ألقت رئيسته كلمة عن أوضاع المرأة فى مصر، فرقت فيها بين أصول الدين وما كفله للمرأة من حقوق وبين الأوضاع الإجتماعية السائدة التى تكرس الوضع الدونى للمرأة. وانضم الإتحاد النسائى المصرى للاتحاد النسائى الدولى على أساس المطالبة بحقوق المرأة السياسية والمدنية والعمل على نشر مبادى السلام.

وقد واصلت جمعية الإتحاد النسائى المصرى رسالتها فى خدمة أهدافها الإجتماعية لتعليم نساء الشعب ومحاربة البدع والخرافات ومعالجة المرضى وكونت مدرسة متنقلة نوفمبر ١٩٢٣ تنتقل من حى لحى لنشر تلك الأهداف، بينما كانت لجنة سيدات الوفد ١٩٢٤ تصدر البيانات وتكون اللجان لمقاطعة البضائع الأجنبية وتستمر فى تحديد موقف حاد من كل حدث سياسى أو خلاف فى الرأى تمر به القيادات السياسية فى ذلك الوقت.

وفى عام ١٩٢٤ إجتمعت نساء الوفد مع جمعية الإتحاد النسائى المصرى وأصدرن كتيباً يشمل تصورا شاملا وعاما به قسم سياسى عن موقفهن من القضية المصرية وقسم عن تعديل الدستور وقسم آخر عن الأوضاع الإجتماعية كما ضم الكتيب قسما نسويا يطالب بحقوق المرأة مثل المساواة فى التعليم، وزيادة مدارس البنات الثانوية، وفصل إدارة تعليم البنات عن تعليم البنين، وإحلال خبيرات من النساء محل الرجال فى فروع التعليم النسوى، وإشتراك النساء فى حق الإنتخاب واصلاح قانون الأسرة بسن قانون يجعل تعدد الزوجات للضرورة فقط، وأن يكون تطليق المرأة أمام القاضى الشرعى، وقد ارسل هذا الكتيب والذى يكاد يضم برنامجاً كاملاً لحزب سياسى نسائى إلى رئيس مجلس الشيوخ والنواب والصحافة وعدد كبير من المواطنين والمواطنات.

فى عام ١٩٢٦ طالب الإتحاد النسائى بوضع حد لتعدد الزوجات، ووضع حد لفوضى الطلاق، وإصلاح القوانين الخاصة ببيت الطاعة، وإلغاء منشور ١٩٢٤ المعطل

لقانون تحديد سن الزواج وقد شارك الإتحاد النسائى فى المؤتمر النسائى الدولى العاشر فى باريس ١٩٢٦ والذى ناقش الموضوعات التالية: الأم غير الزوجة، جنسية الزوجة، حقوق الزوجة، المساواة بين الجنسين فى العمل وحق المرأة فى ا لإنتخاب والترشيح ومنع تجارة الرقيق ومقاومة البغاء، السلام العام، الدعوة لتحرير المرأة.

كما شارك الإتحاد النسائى فى مؤتمر امستردام النسائى ١٩٢٧ والذى طرح موضوعات ذات صبغة سياسية عن الحروب والسلام ونزع السلاح وطالبت فيه هدى شعراوى بإلغاء الإمتيازات الأجنبية فى مصر.

ومنذ عام ١٩٢٦ وما تلاها من سنوات بدأت تظهر علاقة جديدة بين الإتحاد النسائى المصرى والحركة النسائية فى أمريكا. بدأت بزيارة لهدى شعراوى لأمريكا انبهرت فيها بشدة بالنظام الأمريكى وحرية الأفراد ثم القاء سيدات من الإتحاد لعدد من المحاضرات بالجامعة الأمريكية ومتابعة صحافة الحركة النسائية المصرية للمؤتمر النسائى الأمريكى للدعوة للسلام.

كما شارك الإتحاد النسائى المصرى فى مؤتمر برلين عام ١٩٢٩ وكانت مصر ضمن اللجنة المنظمة للمؤتمر.

وإلى تلك اللحظة لم تشارك أى دولة عربية عدا مصر فى تلك المحافل الدولية النسائية. وكان الصوت الذى وصل لمصر من حركة نسائية عربية أخرى هو قيام نساء الشام بعقد إجتماع فى دمشق عام ١٩٢٩ للنظر فى أوضاع المرأة وإحياء آداب اللغة العربية وتعزيز الوحدة بين نساء الطوائف المختلفة فى سوريا وفلسطين ولبنان.

وقد وضع الاساس لمبنى الإتحاد النسائى المصرى عام ١٩٣١ وفى عام ١٩٣٣ الذى صادف الإحتفال بتخريج أول دفعة فتيات من الجامعة المصرية من كليات الأداب والطب أنشأت بعض الفتيات جمعية جديدة باسم شقيقات الإتحاد النسائى ليكن كهيئة معاونة لهذا الإتحاد فى عمله، وفى الثلاثينيات والأربعينيات زاد عدد الجمعيات النسائية بشكل ملحوظ وتعددت برامجها.

سمات النشأة الأولى للحركة النسائية المصرية

١ - إن الإتصال بالغرب كان من العوامل الدافعة للحركة النسائية سواء

بالتنوير الأول والمقارنة بين أوضاع المرأة الغربية والمصرية. أو بالإحتكاك المباشر لرئدات الحركة النسائية بزميلاتهن الغربيات من خلال العديد من المؤتمرات والإتصالات.

٢ - أنه رغم هذا البعد نمت الحركة النسائية نمواً ملحوظاً وأساسياً فى خضم الحركة السياسية العامة المناهضة للإحتلال الأجنبى ولم تقصر أو تتقاعس تلك الحركة يوماً عن أن تكون جبهة أمامية لمحاربة الإحتلال والمطالبة باستقلال مصر.

٣ - أن الحركة النسائية الأولى وجهت سهامها للعادات المتخلفة الناشئة من الإحتلال التركى أساساً حتى لو صورت فى المجتمع أنها ناتجة من أصول دينية، ولكنها حرصت دائماً على وضع إطار إسلامى لا تتخطاه، وتصرفت بمنطق تبنى التفسير المتقدم للدين فى مسألة النساء فى أغلب الأحوال.

٤ - أن العمل النسائى كالعمل الحزبى فى مصر فى تلك الفترة أعتمد على النخبة والصفوة المثقفة وأنه بإستثناء لحظات الإحتدام الثورى أثناء ١٩١٩ حيث اندفعت كتل النساء للمشاركة فى التظاهرات والإضرابات، ظلت المساحة الأساسية للعمل هى للرائدات المثقفات وربما من طبقات بعينها. وكان مركزها الأساسى المدن الكبرى والعاصمة القاهرة. ولم تصل للريف المصرى ولم تتماس مع نساء الطبقات الفقيرة إلا من خلال بعض الخدمات.

الحركة النسائية من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٢

وقد شهدت الفترة من نهاية العشرينات إلى بداية الخمسينات من هذا القرن ظهور عديد من الجمعيات الإجتماعية والسياسية النسائية التى عنيت بالتثقيف ولهذا كان لكل جمعية جريدة تعبر عن توجهاتها.

وفى دراسة للأستاذة آمال السبكى ترصد جمعية نشر الفضيلة والآداب والتى اهتمت بمحاربة الرقيق الأبيض وانشاء مراكز لإيواء اللقيطات وأصدرت مجلة الجنس اللطيف التى رأست تحريرها ملك سعد. أيضاً جمعية الأمل وجريدة الأمل لمنيرة ثابت والتى اهتمت بقضايا تعليم النساء، وحق المرأة فى تولى الوظائف القيادية وعضوية المجالس النقابية، وحق التصويت كما نددت بقوانين الأحوال الشخصية مما عرضها

لحملة من التشهير والإتهام بالإلحاد كذلك جمعية أمهات المستقبل التى كانت تجمع الأموال لبناء معاهد علمية للفقيرات . وهناك جمعية نهضة النساء المصريات برئاسة لبيبة أحمد التى تعاونت مع الإخوان المسلمين، وإن لم تغفل قضايا التعليم بل طالبت بتوجيه أموال الزكاة لبناء مدارس البنات ورفضت المغالاة فى المهور.

وشهدت سنوات الأربعينات وعشية ١٩٥٢ مداً فكرياً نسائياً مختلفاً أثر فيه صعود الحركة الطلابية والعمالية ففى عام ١٩٤٢ تأسس الحزب النسائى المصرى برئاسة فاطمة نعمت راشد والذى نادى بالمساواة الكاملة للمرأة والرجل فى التعليم والعمل والحقوق والواجبات والتمثيل السياسى، وطالب باجازات مدفوعة الأجر للمرأة العاملة فى حالة الوضع، وحث العاملات على تكوين نقابات بالمصانع .

كذلك تشكل إتحاد بنت النيل لدرية شفيق والتى اهتمت بتوجيه سهامها للمجتمع الأبوى وتقاليده الصارمة الظالمة للنساء كذلك ظهرت كتب تحمل وجهة نظر نسوية مثل قضية المرأة لسعاد الرملى ونحن النساء المصريات وثمانون مليون امرأة معنا لإنجى أفلاطون عام ١٩٤٨ بالإضافة لكتابات سلامة موسى.

وتعزى دراسة الأستاذة آمال السبكى هذا النهوض النسوى فى الأربعينات لزيادة عدد العاملات من النساء الذى وصل ما بين ٢٠ - ٢٥ ٪ من عمال المدن وزادت هذه النسبة أثناء الحرب وأيضاً زاد عدد خريجات الجامعة والمدارس وانضمت العديد من الطالبات والعاملات إلى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ وخرجن فى المظاهرات فى تلك السنة واعتقلن كما أعتقل الرجال ولكنها لم تكن مظاهرات إحتجاج سلمى على المستعمر كما فى عام ١٩١٩، بل طالبت النساء بالسلاح وتكوين كتائب مسلحة ضد الإنجليز.

ونلاحظ فى العقدين الأخيرين (الثلاثينات والأربعينات من القرن) أن هناك تطوراً ملحوظاً فى برنامج الحركة النسائية وهو الإتجاه لبرامج نسوية أكثر جذرية كالمطالبة بالمساواة التامة أمام القانون والتمثيل السياسى . أيضاً مهاجمة التقاليد الإجتماعية الأبوية بدون مواربة فى بلد يرفع هذه التقاليد لمرتبة القداسة . كما نلاحظ تأثر البرامج النسوية بنضج الحركة السياسية وإنتقال أدوات نضالها من المثقفين إلى طبقات شعبية بدأت تنخرط فى الصراع السياسى الدائر. كما يقل فى هذه الفترة الزخم

الذى يضيفه الإتصال بالحركة النسائية الغربية بعد أن امتلكت النساء المصريات قدرات ذاتية لتنمية برنامج نسوى مصرى إقليمى.

فترة إنقطاع العمل النسائى المستقل من أوائل الخمسينات إلى أوائل السبعينات

نتيجة لتفكك النظام السياسى فى آواخر الأربعينات إستطاع الجيش إعتلاء قيادة السلطة فى يوليو ١٩٥٢ وخلع الملك، وفى ١٠ ديسمبر من نفس العام صدر بيان بإلغاء الدستور ووعد بإصدار دستور جديد ثم ما لبث أن صدر بيان آخر بحل جميع الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ وبدأ التفكير فى إنشاء هيئة التحرير كهيئة سياسية بديلة تعتمد عليها السلطة فى سد الفراغ فى مجال التنظيمات الشعبية (١٥).

ولم تسلم الحركة الشعبية المستقلة رايتها بسهولة وكانت أزمة مارس ١٩٥٤ التى طالبت فيها المنظمات والأحزاب السياسية المختلفة بالديمقراطية وقد تزعمت درية شفيق إعتصاماً وإضراباً عن الطعام حتى المو ت فى نقابة الصحفيين بالقاهرة، وامتد الإعتصام إلى الأسكندرية نتيجة عدم الإستجابة لمطالب الجمعيات النسائية بتعديل الدستور واعطاء المرأة حقوقها السياسية.

تم حسم أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح المؤسسة العسكرية وتم حل الإتحاد النسائى عام ١٩٥٦ وحل محله التنظيم النسائى بالإتحاد القومى ثم التنظيم النسائى بالإتحاد الإشتراكى وهى التنظيمات التى تشكلت بقرار من السلطة بديلاً لهيئة التحرير سنوات (١٩٥٧ - ١٩٦١)، ولم تكن ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة.

ومنذ عام ١٩٥٤ توالت التشريعات التى أعطت المرأة حقوقاً متساوية فى مجال العمل والتعليم وأيضاً كفل لها دستور ١٩٥٦ حق الترشيح والتصويت فى الإنتخابات، والملاحظ أنه رغم ما أعطى للنساء من حقوق فى المجالات السابقة بقيت قوانين الأحوال الشخصية التى صيغت عام ١٩٢٩ - والتى طالبت الحركة النسائية طوال تاريخها ببحثها وتعديلها - بقيت هذه القوانين بدون تعديل وكانت هذه هى الضريبة التى دفعتها المرأة نتيجة فقدانها لاستقلالية حركتها. فقد أعطيت حقوقاً فى المجالات التى تتيح لها تدعيم النظام ولكنها لم تحصل على أدنى حقوقها الإنسانية فى مجال الأسرة.

وارتدت حركة المرأة المستقلة في هذه الحقبة إلى مستوى الجمعيات الخيرية مرة أخرى. والتي ينظم عملها القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ ويعطي القانون لوزارة الشئون الإجتماعية حقوقا رقابية في التشكيل والإشراف المالي والتفتيش وإعطاء التراخيص وطلب حل هذه الجمعيات.

وقد بلغت نسبة الجمعيات النسائية في القاهرة سنة ١٩٦٨ ١ر٤٪ من مجموع الجمعيات وبلغت نسبة الأعضاء الذكور في هذه الجمعيات النسائية ٩١٪ من مجموع الأعضاء(١٦).

وشملت مجالات نشاطاتها رعاية الأسرة، رعاية الأمومة والطفولة، خدمات ثقافية وعلمية ودينية، رعاية فئات خاصة، مساعدات إجتماعية، تنمية مجتمعات محلية وتنظيم أسره.

وقد تشكل من هذه الجمعيات إتحاد الهيئات النسوية سنة ١٩٥٧ والذي عنى بمشاكل الأسرة. كما تشكلت لجنة المرأة في الإتحاد الإقليمي للجمعيات بالقاهرة سنة ١٩٧٠ والتي قامت بدور خدمي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ (١٧)

الحركة النسائية المستقلة من بداية السبعينات في مصر

كانت هزيمة ١٩٦٧ هي بداية تقلص شعبية نظام ١٩٥٢ وعاد الشعب الذي وثق بهذا النظام وأعطاه تأييده شبه المطلق إلى الحركة المستقلة. فكانت حركة الطلبة والعمال سنة ١٩٦٨ التي طالبت بمحاكمة المسئولين عن الهزيمة وكشف بعض أوجه الفساد في النظام بداية نمو المبادرة الشعبية مرة أخرى بعد سنوات طويلة من الحكم الشمولي الذي لم يشهد سوى مظاهرات التأييد. وفي عام ١٩٧٢ كان إصدار كتاب نوال السعداوي «المرأة والجنس» إعادة تذكرة بما إنقطع من فكر الحركة النسائية وإن كان أكثر جذرية حيث اختارت الكاتبة أن يضرب كتابها منطقة محرم تناولها وطالبت بجرأة فذة توحيد مقياس الشرف للرجل والمرأة وإدانة الممارسات الإجتماعية المتخذة مسوح الدين لقهر النساء، وكما أثار الكتاب حفيظة وإستنكار المجتمع الأبوي أثار إهتمام الفتيات النشيطات سياسياً في جامعات مصر.

وتوازى مع نمو الحركة الطلابية والسياسية نمو الإتجاهات الدينية فى مصر والتى توجه رأس حربتها لقضية المرأة محاولة تحميل النساء مسئولية كل المآسى من الهزيمة الى الإنحلال الخلقى مروراً بالبطالة وإدمان المخدرات. ووفرت هزيمة المشروع القومى المناخ المناسب لترديد تلك الأفكار. وساهم الإنقطاع التاريخى للحركة النسائية فى عدم وجود الفكر البديل المواجه.

وفى بداية الثمانينات بدأت مجموعة من النساء اللاتى نشطن أثناء الحركات الطلابية بالسبعينات فى التجمع لمواجهة الردة الإجتماعية الموجودة، وكانت منهن مجموعة المرأة الجديدة فى القاهرة ومجموعة بنت الأرض بالمنصورة. وعنيت المجموعة الأولى فى بداية تكونها بدراسة تاريخ الحركة النسائية فى مصر ليكون برنامجها إستكمالاً لما تم إقراره من برامج وسياسات. أما المجموعة الثانية فقد كان أول أعمالها مجلة طرحت في عددها الأول قضية عودة المرأة إلى المنزل.

وفى عام ١٩٨٥ تكونت لجنة الدفاع عن حقوق المرأة والأسرة لتأييد مشروع بتعديل قانون الأحوال الشخصية والمطالبة بتجذير التعديلات وكانت هذه اللجنة أشبه بتجمع للنساء النشيطات فى الجمعيات المستقلة ولجان النساء بالأحزاب والمستقلات وأيضاً النساء ذوات الوعى بقضية المرأة فى الجمعيات الخيرية.

من مؤتمر المكسيك ١٩٧٥ إلى مؤتمر بكين ١٩٩٥

كان للإعلان عن عقد المرأة فى مؤتمر المكسيك أثر لا ينكر أيضاً فى تسليط الضوء على قضايا المرأة.

وفى لقاء مع السيدة عزيزة حسين (١٧) أفادت بأن لجنة المرأة فى الإتحاد الإقليمى للجمعيات كانت قد حاولت تحريك الأفكار الخاصة بقوانين الأحوال الشخصية قبل عام ١٩٧٥ وقد شارك أفراد من هذه اللجنة بالإضافة لجمعية تنظيم الأسرة فى مؤتمر المكسيك ورأست الوفد السيدة عائشة راتب وزيرة الشئون الإجتماعية والتى تقدمت بمشروع لتعديل القانون بعد المؤتمر رفضه الأزهر وطلبت السلطة السياسية سحبه.

وتمخض عن هذا المؤتمر تشكيل لجنة قومية للمرأة ضمت بعض السيدات

النشيطات فى الحركة الخيرية والجمعيات الأهلية غير المستقلة عن الإشراف الحكومى. وكمحاولة للإستفادة بقوة الدفع التى أعطاها مؤتمر المكسيك تم إعداد مشروع قانون للأحوال الشخصية تبنته السيدة جيهان السادات وتم إصداره سنة ١٩٧٩ ورغم التطور الذى أضافه هذا القانون إلا أن أغلبية النشيطات رأين أنه لم يكن يفى بطموحهن بتطوير تشريعات الأسرة لتناسب ما حصلت عليه المرأة من موقع إجتماعى. حتى أن جمعية تنظيم الأسرة أرسلت تلغرافا بهذا الشأن لرئيس الوزراء وقد جريت النساء النشيطات فى تلك الفترة التجمع لمناقشة مواد القانون والمطالبة بمزيد من التعديلات ومواجهة الفكر السلفى الذى تصدى بعنف لا مثيل له لهذا القانون.

وفى مؤتمر كوبنهاجن سنة ١٩٨٠ ظهرت بعض المشاركة المستقلة عن الوفد الحكومى فى أعمال المؤتمر. ولوحظ ازدياد منحنى المشاركة غير الحكومية فى مؤتمر نيروبى. فبينما كان الوفد الرسمى مكونا من ست من النساء مثل الوفد غير الحكومى حوالى ٤٠ سيدة فى هذا المؤتمر (١٨) ونشط مؤتمر نيروبى ١٩٨٥ الحركة البحثية وسط النساء. وزاد من إمكانيات تجمع تؤدى لنشوء جماعات غير حكومية. بل إنه أصبح من الأشياء المألوفة تكوين لجان وبرامج للمرأة فى كل الجماعات والأحزاب وكثير من النقابات، بالإضافة للجماعات المستقلة سالفة الذكر.

وهنا نلاحظ أن نمو الحركة النسائية مرة أخرى ظهر بتأثير داخلى أساساً وهو نمو الحركة السياسية والشعبية فى مواجهة الحكومة فى السبعينات ولكن لا يمكن اغفال تأثير الحركة النسائية العالمية فى تنشيط هذا النمو وإعطائه قوة دفع.

الحركة النسائية المستقلة

– المجموعة التى تهتم بقضايا المرأة فى مصر فى العقود الثلاثة الأخيرة

يمكن تقسيم هذه المجموعات إلى

١ – أمانات المرأة فى الأحزاب السياسية العلنية

٢ – مجموعات مستقلة عن الأحزاب

والمجموعة الأخيرة تضم

أ – مجموعات مستقلة تهتم بقضايا المرأة بشكل أساسى ومعظمها مراكز بحثية، مثل بنت الأرض، معاً، المرأة الجديدة، رابطة المرأة العربية، وتضامن المرأة العربية.

ب – مجموعات مستقلة تهتم بقضايا تمكين المرأة فى المجتمع عن طريق مشاريع تشغيل وزيادة دخل النساء مثل جمعية النهوض بالمرأة. أو توجه جهودها لقضية بعينها تخص النساء مثل جمعية تنظيم الأسرة، والجمعية الطبية النسائية.

ج – مجموعات نسائية داخل منظمات متخصصة أو نقابات تهتم بالجانب الذى يخص المرأة فى هذه المراكز مثل لجنة المرأة فى إتحاد المحامين العرب، لجنة المرأة فى منظمات حقوق الإنسان، لجان المرأة فى منظمات الصحة والبيئة وجمعية الكاتبات السينمائيات.

د – مجموعات مؤقتة تنشأ لمتابعة أو مواجهة موقف ما ومعظمها أشكال تنسيقية من النشيطات فى الجمعيات السابقة مثل لجنة المرأة والأسرة مجموعات العمل التى أنشئت للتحضير لمؤتمر السكان، أو لمتابعة حملة منع ختان البنات أو لجان التنسيق للتحضير لمؤتمر بكين أو اللجنة التنسيقية النسائية لمواجهة التطبيع مع إسرائيل.

هـ – جمعيات تهتم بأنشطة تخص المرأة فى إطار نشاطها العام مثل جمعية أبناء الصعيد، جمعية حماية البيئة بمنشية ناصر، ومعظم الجمعيات الخيرية التابعة للشئون الإجتماعية.

وتتباين هذه المجموعات فى نشأتها وأهدافها وعمق اهتمامها بقضايا المرأة وأنشطتها. واتساع عضويتها ووصولها للقواعد الجماهيرية من النساء وبعضها تتيح له أهدافه وأنشطته العمل فى مساحة حرية الحركة المتاحة، ولكن أغلبها يضيق به هذا الهامش وبالتالى يكون وجودها مهددا بشكل مستمر.

وتحظى بعض هذه المجموعات بالإعتراف الرسمى للدولة لكونها مسجلة فى وزارة الشئون الإجتماعية ولكن هذا لا يعطيها الحرية الكاملة للحركة المستقلة كما قد تتعرض للحل من قبل الشئون لأسباب إدارية أو سياسية «جمعية تضامن المرأة العربية»(١٩). وبعض هذه المجموعات تستمد شرعيتها من الكيان الأكبر الذى تنتمى إليه حسب قوة هذا الكيان وموقف الدولة منه «الأحزاب، النقابات».

وقد قامت الباحثات بعمل مقابلات مع نماذج من هذه الجمعيات للتعرف على عمق توجههن لقضية المرأة والإشكاليات التى يواجهها العمل النسائى من وجهات نظرهن. وأيضاً التعرف على آرائهن فى قضايا محددة مثارة بحدة على المستوى النظرى بين النشيطات فى مجال عمل المرأة مثل المرجعية، العلمانية العمل وسط جماهير النساء وقضية التمويل الأجنبى للأنشطة. والجماعات التى تم إختيارها تعتبر عينة عشوائية لا تمثل خريطة العمل النسائى فى مصر بشكل كلى ولكن أعتبر هذا بحثاً مبدئياً ودعوة لحفر التربة فى هذا المجال للوصول إلى نتائج أشمل وأكثر عمقاً.

١ - نماذج من الجمعيات التابعة للأحزاب

أنشئت الأحزاب فى مصر عام ١٩٧٦ بقرار من رئيس الجمهورية وقد وجد بعض السياسين فى هذا القرار فرصة للتمتع بهامش من العلنية يتيح لهم الممارسة السياسية سواء داخل الحزب الحاكم أو ما أقترح تسميته بالأحزاب المعارضة يسار ويمين ووسط. وعلى عادة الأحزاب فى مصر تم إنشاء آمانة للمرأة فى كل منها. وقد اخترنا هنا ثلاث أمانات للمرأة فى ٣ أحزاب سياسية علنية هم حزب التجمع اليسارى، وحزب العمل الذى نحى بالتدريج منحى دينيا ليكون حالياً معبراً عن آراء الإتجاهات الإسلامية الأقل تطرفاً فى مصر. بالإضافة لأمانة الحزب الناصرى ويعتبر امتدادا للسياسات التى سادت مصر فى الخمسينات والستينات ولكن فى ظرف مختلف هو وجود هذا الحزب خارج السلطة.

الإتحاد النسائى التقدمى

التأسيس(٢٠)

بدأ العمل النسائى مع إنشاء حزب التجمع الوطنى التقدمى عام ١٩٧٦ وذلك بإنشاء مكتب نسائى فى لجنة العمل الجماهيرى أسوة بعدد من المكاتب الأخرى مثل مكتب العمال والفلاحين، ومكتب الشباب، مكتب النقابات، ومكتب الأدباء والفنانين.

وبادرت النساء النشيطات فى هذا المكتب بإنشاء هيئة تأسيسية للإتحاد عام ١٩٨٢. وعقد المؤتمر الأول للإتحاد النسائى التقدمى عام ١٩٨٥ حيث اتخذت توصية بأن لا تشترط لائحة الإتحاد عضوية الحزب للإنضمام للإتحاد. وقد بدأ تنفيذ هذه

التوصية فى المؤتمر الثانى عام ١٩٩٢ وكان الهدف من هذه الخطوة التوجه بحرية أوسع للنساء غير المسيسات وغير الراغبات فى العمل السياسى.

وبرنامج الإتحاد مستمد من برنامج الحزب فى خطوطه العريضة ولكنه متوجه أساساً لقضايا النساء.

أهداف المنظمة

يهدف الإتحاد النسائى إلى إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وقانون الجمعيات الذى يعرقل حق إنشاء الجمعيات - مشاركة المرأة مشاركة حقيقية فى صنع القرار السياسى - قيد النساء فى جداول الإنتخابات - والحفاظ على مجانية التعليم فى كافة المراحل.

- إعداد خطة قومية لمحو الأمية تشارك فيها الدولة والمؤسسات القومية والجمعيات والأحزاب.

- اعتبار دور المرأة فى رعاية شئون الأسرة وتربية الأطفال وظيفة إجتماعية يتعين على المجتمع وضعها فى الإعتبار لدى التعامل مع المرأة العاملة.

- يهدف الإتحاد إلى نيل المرأة العاملة لكافة حقوقها بدءاً من المساواة فى الأجر إلى حقها فى تولى كافة الوظائف وأيضاً إلزام المؤسسات بإنشاء دور حضانة للعاملات طبقاً للقانون.

- من أهداف الإتحاد أيضاً إلزام تعديل قوانين الأحوال الشخصية حماية لمصالح المرأة والطفل وضماناً لاستقرار الأسرة كذلك سرعة البت فى قضايا الأحوال الشخصية، ثم منح الجنسية تلقائياً لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى.

أنشطة المنظمة

للإتحاد أنشطة مختلفة ومتنوعة - تنقسم فى مجملها إلى قسمين:

الأول قسم خدمى خالص يستهدف تعليم التطريز والتفصيل ومحو الأمية والإستشارات الطبية.

الثانى قسم خدمى سياسى يستهدف ربط فصول محو الأمية ببرنامج ندوات

يشرح فيها المتحدثون موقف إتحاد النساء التقدمى من الأحداث الجارية والحلول التى يقترحها.

- للإتحاد نشاط بين الطلائع فى عدد من المحافظات تتنوع مشاركتهم ما بين إقامة معسكرات وانتاج مشغولات وقيام رحلات ثقافية ترفيهية.

- أيضاً للإتحاد لجنة تثقيف توقفت لفترة ثم عادت للنشاط مرة أخرى ببرنامج يعتمد على تثقيف النساء من خلال الندوات نصف الشهرية وعرض الفيلم والمسرحية.

- يسعى الإتحاد دائماً لتعزيز علاقاته بالمنظمات النسائية العربية وتدعيم الإتحاد النسائى العربى كأداة نضال جماهيرية على الصعيد العربى تسهم فى معارك العرب وفى تعزيز نضال المرأة العربية.

- يسعى الإتحاد إلى تحقيق نشاط أوسع تضامناً مع المرأة الفلسطينية فى نضالها.

هيكل المنظمة

المنظمة تعمل من خلال أمانة مركزية للمرأة وأخرى فرعية فى المحافظات وهناك مسئولات عن كل أنواع الأنشطة المتنوعة داخل الأمانة.

آمانة المرأة بحزب العمل

التأسيس(٢١)

بدأت الأمانة عملها مع إنشاء الحزب بسيدة واحدة وزاد عدد النساء بالتدريج. ولكنهن لم يفكرن بالإنفصال عن الحزب حيث يرين أن عملهن الأساسى هو العمل الحزبى وأن العمل النسائى النوعى هو عمل مكمل ولأنهن يؤمن بأن تردى أوضاع النساء مرتبط أساساً بالمناخ السياسى. وأن تغيير المناخ السياسى يؤدى بشكل أوتوماتيكى لتغيرأوضاع النساء وقد أنشأت لجان المرأة فى عدد من المحافظات ولكن اشتراط عضوية الحزب أساسى للنساء فى هذه اللجان. أما الأنشطة المختلفة فيمكن لأى راغبة الإشتراك فيها.

أهداف المنظمة

* إلغاء قانون الطوارئ

* عدم المساس بالحريات العامة وعدم إنتهاك القانون وبنود الدستور

* محاربة الغلاء ورفع مستوى المعيشة

* تطبيق الشريعة الإسلامية

أنشطة المنظمة

* إقامة الندوات التى تتناول أهم القضايا المعاصرة مثل ربط الإسلام بنواحى الحياة المختلفة

* تنظيم المعارض وتخصيص دخلها لمساعدة أطفال العراق، أطفال البوسنة، ضحايا السيول والزلازل.

* بيع منتجات المعارض بأسعار رمزية فى المناطق الفقيرة للمحتاجين

* عمل فصول تقوية للطلبة والطالبات

* كان لها نشاط فى فصول محو الأمية (لكنها لم تستمر لعدم نجاحها)

*إصدار مطبوعات بالندوات كل فترة

* المشاركة فى المؤتمرات المختلفة والإشتراك فى لجان تنسيق مع الأحزاب

هيكل المنظمة

يتكون من أمانة عامة بالقاهرة ترأسها أمينة المرأة ومعها أمينتان مساعدتان ثم أمينة صندوق ثم أمينة القاهرة وأعضاء اللجنة التنفيذية.

أمانة المرأة بالحزب العربى الناصرى

التأسيس(٢٢)

بدأت الأمانة فى التشكل عندما كان الحزب تحت التأسيس منذ عام ١٩٨٥ وأعلنت مع إعلان الحزب عام ١٩٩٢ بحكم قضائى.

والأمانة كلهاعضوية حزبية ولكن يسمح بوجود مستشارين ذوى خبرة بالنشاط النسائى وليس لهن عضوية حزبية.

وعمل أمانة المرأة لا يقتصر فقط على العمل النوعى، ولكنه أساساً « سياسة وسط النساء» . وهن يهتممن بالقضايا النوعية فى السياق المجتمعى لأن تحرير المرأة لا يتم بمعزل عن تحرير المجتمع بالذات أن النساء هن الأكثر عزوفاً عن العمل العام بحكم الأمية والأوضاع الإقتصادية وقضية أى حزب هو إستنهاض هذه الشريحة الكبيرة التى تشكل إمكانية نجاح أى مرشح سواء بقدرتهن الحقيقية أو بالتزوير أو الشراء على الجانب الآخر.

ومعاناة الآمانة مع الحزب متعلقة بالمفاهيم فرغم التأييد الحاسم للحزب لكل خطواتنا إلا أن بعض الرجال فى الحزب يتخيلون أن قضايا بعينها لابد أن تكون قضايا أمانة المرأة مثل إستقطاب مزيد من العضوية النسائية أو وضع المرأة فى قانون العمل الموحد فى حين أننا نراها قضية حزبية عامة وليست تخص أمانة المرأة فقط.

أهداف المنظمة

– التوجه للمرأة الريفية والعاملة وتدعيم المشاركة السياسية للمرأة

– إمتلاك التصور الصحيح لقضايا المرأة فى المجتمع والتصدى لكل القضايا الماسة بأوضاع المرأة .

أنشطة المنظمة

للأنشطة بعدين:

نظرى: من خلال الدراسات المختلفة وعقد الندوات والدورات

جماهيرى: من خلال أنشطة محو الأمية التعليمية والأمية القانونية

مشاركة الجماهير فى كل الأزمات والأحداث السياسية الكبرى مثل أحداث كفر الدوار – السيول – الزلازل.

* عمل مشروع كبير حول المساعدة القانونية وتوعية المرأة

* عمل دراسة نقدية حول قانون الأحوال الشخصية

* تعليم بعض الحرف للنساء لتمكينهن من إعانة أنفسهن مثل تعليمهن الخياطة والتطريز...

هيكل المنظمة

هناك أمانة مركزية للمرأة تتشكل من ٩ أفراد مسئولون عن الأنشطة المختلفة فهناك مسئول عمل جماهيرى – مسئول إعلام – مسئول الدفاع عن قضايا المرأة مسئول تثقيف – مسئول طلائع – هناك ثلاث أمينات لمحافظة القاهرة الكبرى.

٢ – نماذج من الجمعيات النسائية المستقلة

جمعية تضامن المرأة العربية

التأسيس(٢٣)

تم تأسيس الجمعية سنة ١٩٨٢ بعد أن تبلورت فكرتها فى مؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٠ وأعتبرت الجمعية هيئة دولية عربية غير حكومية حيث كونت من ١٢٠ إمرأة من أقطار عربية مختلفة.

أهدافها

* تكوين مجموعة متنوعة من النساء المهتمات بقضايا المرأة ومحاولة تنظيمهن فى إطار فكرى مستنير.

* خلق تصور جديد لدور المرأة والرجل

* إعادة قراءة التاريخ على الأخص تاريخ النساء واظهار الإنجازات التى يتم تجاهلها

* إعادة تفسير الأديان بواسطة متخصصين برؤية تسترشد بحقوق الإنسان والعدل والمساواة الكاملة بين الجنسين

* تأسيس دار نشر تهتم بابداعات المرأة.

وقد حاولت الجمعية مواجهة الردة السلفية وكان شعارها الدائم رفع الحجاب عن العقل. كما وقفت ضد سلطة الرجل المطلقة فى العائلة والمجتمع.

وحرية المرأة عند منظمة تضامن تعنى العمل المنتج والإستقلال الفكرى والإقتصادى والقدرة على تبادل الحب وتكوين الأسرة على أساس الحب والعدل. والقدرة على ربط قضية تحرير النساء بتحرر الوطن والإقتصاد والثقافة. كما دعت لالغاء الدكتاتورية فى الأسرة والدولة.

وفى سنة ١٩٩١ صدر قرار بحل الجمعية من وزيرة الشئون اتلاإجتماعية وتحويل أموالها إلى جمعية نساء الإسلام وأيد القضاء الإدارى فى ٨ مايو ١٩٩٢ حل الجمعية بحجة ممارستها غير القانونية (١٩).

أنشطة المنظمة

إصدار مجلة (نون) النسائية التى تهتم بعقل المرأة ومناقشة مشاكلها ومشاكل المجتمع بشكل جذرى وإعادة تعريف المشكلات التى تعيشها النساء.

* كانت الجمعية أول من دعا لتكوين لجنة للوحدة الوطنية بحضور ١٠٠٠ شخصية عامة رجالاً ونساء

* عقد الندوات والمؤتمرات سواء المحلية أو الدولية وقد عقدت مؤتمرها الأول فى سبتمبر ١٩٨٦ بعنوان التحديات التى تواجه المرأة العربية فى نهاية القرن العشرين، ومؤتمرها الثانى بعنوان الفكر العربى المعاصر فى أكتوبر ١٩٨٨.

* إقامة دار نشر لإبداع النساء

* إقامة حفلات موسيقية غنائية تقدم تراث الموسيقى العربية وتشجيع المواهب الجديدة

* إقامة مشاريع تنموية فى أحدى القرى (كفر طحلة) لتحسين دخل المرأة الريفية وزيادة وعيها.

* التنسيق مع الجمعيات النسائية ولجان المرأة فى الأحزاب لتقديم قانون جديد للأحوال الشخصية

* إستضافة (نعيم جوفسكى) للتعاون معه فى إقامة محكمة دولية لمحاكمة المشتركين فى حرب الخليج

مركز دراسات المرأة الجديدة

التأسيس(٢٤)

بدأت هذه المجموعة من النساء فى اللقاء عام ١٩٨٣ وبدأت نشاطها بحلقات لدراسة ومناقشة تاريخ الحركة النسائية المصرية وقد أصدرت أولى نشراتها باسم المرأة الجديدة سنة ١٩٨٥ . وقد اشهرت المجموعة نفسها عام ١٩٩٠ كشركة مدنية.

والمجموعة تعرف نفسها بأنها مجموعة نسوية ديمقراطية تنويرية تسعى لتحرير المرأة كجزء من حركة تحرير المجتمع ككل وتسعى لتحقيق ذلك عبر دور المنظمات غير الحكومية.

أهدافها

* والأهداف العامة لهن كما حددتها المجموعة فى ورشة عمل ١٩٩٤ هى فهم الحركة النسائية المصرية والعربية تاريخياً وحاضراً ومحاولة الإستفادة من الرصيد السابق لهذه الحركة وتطويره «الإستفادة من دروس الماضى».

* خلق رأى عام حول قضايا المرأة والتوعية بها فى محاولة لدفع المجتمع لتبنى هذه القضايا.

* الدفع لتغيير كل القوانين المعوقة لحرية المرأة وذلك بدراستها والإشتراك فى كل الحملات القومية التى تسعى لهذا الهدف.

* الإتصال بأوسع قاعدة من جماهير النساء وفهم دوافعهن والمساهمة فى تغيير وعيهن بقضية المرأة ومساعدتهن على المشاركة فى العمل العام.

* الإتصال والإلتقاء بالمنظمات المهتمة بقضايا المرأة فى مصر والعالم العربى لتجميع جهود العاملين فى هذا المجال والمساهمة فى إحياء حركة نسائية مصرية.

* تطوير الخطاب النسوى بما يتلاءم مع واقعنا والقضايا المطروحة مستفيدات من الرصيد التحررى للتراث الإنسانى ككل.

أنشطة الجماعة

بالإضافة لحلقات النقاش تم عمل عدة بحوث نشر بعضها فى نشره المرأة الجديدة حول عدة قضايا تهم المرأة، وهى بحث عن هموم المرأة العاملة، الحجاب الولادة بدون ألم، الصحة الإنجابية، و المرأة والقانون والتنمية.

كما عقدت المجموعة عدة ورش عمل عن المرأة وتعليم الكبار، المرأة والحقوق القانونية، الحركة النسائية العربية. وعقدت عدة ندوات لمناقشة قضايا المرأة والعنف. المرأة والإعلام. قانون العمل والمرأة. وشاركت المجموعة في عديد من المؤتمرات فى مصر والعالم العربى والخارج، والجمعية من الاعضاء المؤسسين لشبكة عايشة العربية.

وأصدرت المجموعة ثمانية أعداد من النشرة كانت فى البداية تتطرق فى كل عدد لعدة موضوعات مختلفة ثم بدأت تصدر كل عدد عن موضوع بعينه يتم دراسته من عدة جوانب. وشاركت المجموعة فى عدة حملات قومية بدأت بحملة قانون الاحوال الشخصية سنة ١٩٧٨ . ثم حملة لرفع التحفظات على إتفاق إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وحملة لجمع التوقيعات ضد العنف الموجه للمرأة وحملة لمنع ختان الإناث بالاضافة لحملة ضد التدخل الأمريكى فى حرب الخليج وأخيرا حملة لمواجهة مشروع قانون العمل الموحد.

هيكل المركز

رفضت العضوات الشكل الهرمى وحاولن استبداله بشكل برامج نوعية متوازية والمركز يعتمد على العمل التطوعى أساسا. ولهذا الهيكل الافقى مزايا تحرص عليها المجموعة وتسعى لتطويرها.

جمعية بنت الأرض

التأسيس(٢٥)

كانت ارهاصات البداية مع الإجتياح الإسرائيلى للبنان عام١٩٨٢ لتصفية قواعد المقاومة مما أشعل المشاعر الوطنية، وكرد فعل شعبى تشكلت لجان مناصرة الشعب الفلسطينى وضمت لجنة المناصرة بالمنصورة لجنة نسائية امتد عملها لعقد

المؤتمرات وجمع التبرعات لدعم المقاومة.

ورغم إنحسار أعمال لجان المناصرة بعد خروج المقاومة من لبنان، ظلت اللجنة النسائية بالمنصورة متواجدة وبحثت عن شكل آخر أو كيان ثابت يجمع جهود النساء حتى البعيدات عن الأحداث السياسية، وله نظرة أرحب للمرأة وعلاقتها بالرجل والمجتمع ويهتم بتثوير الواقع وتغييره.

وجمعية بنت الأرض هى جمعية تحت التأسيس حيث قدمت أوراقها للشئون الإجتماعية عدة مرات ورفض تسجيلها بسبب صبغتها السياسية وإلى الآن لم يحصلن على موافقة الشئون الإجتماعية على تسجيلهن.

أهداف الجمعية

* محاولة رفع وعى الفتيات وتنمية عقولهن وربطهن بالواقع المحيط ودفعهن للعمل والتأثير فيه.

* العمل على بناء وتدعيم الخط النظرى والفكرى فى مجال قضايا المرأة.

* إصدار مجلة تهتم بإبداعات المرأة وتعمل على طرح قضاياها بشكل حر وواقعى.

* التوجه إلى ذلك القطاع المنسى من المجتمع (المرأة الريفية) والتعرف على مشاكلها وخلق لغة حوار معها تضمن تقبلها لمحاولات تعريفها بحقوقها العامة والقانونية.

* رفع وعى الرجال بقضايا المرأة (بالأخص الشباب).

أنشطة الجمعية

* إصدار نشرة غير دورية تتناول كافة القضايا المعاصرة وتنشر إبداعات بعض فتيات المنصورة وإصدار أخرى بلغة أبسط للفتيات فى مرحلة مبكرة باعتبار أنها مرحلة خطرة جداً فى تشكيل الوعى.

* تنظيم ورش عمل حول قضايا المرأة وأهم القضايا المعاصرة وبعضها كان بالتعاون مع جمعيات أخرى أو أمانة المرأة ببعض الأحزاب.

* عمل أبحاث ميدانية مستفيدات من وجود مقر الجمعية فى منطقة هامة بالدلتا

* وأيضاً إعداد دراسات نظرية تناولت موضوعات عدة

* المشاركة فى بعض المؤتمرات الهامة (داخل مصر) والندوات

* عمل لقاءات بصفة دورية مع الشخصيات الهامة التى ترى فى التفاعل معها إضافة سواء إلى القضايا النوعية أو السياسية

مركز دراسات المرأة معاً

التأسيس(٢٦)

تأسس المركز عام ١٩٩١ وقد جاء تأسيسه نتيجة تراكم خبرة عمل مشترك لعدد من عضواته المؤسسات اللاتى شاركن فى تأسيس والعمل فى حلقة المرأة الجديدة منذ عام ١٩٨٣ وشاركن فى إصدار الأعداد الأربعة الأولى من نشرة المرأة الجديدة والنقاشات والأنشطة المختلفة التى قامت بها هذه المجموعة حتى عام ١٩٨٩ .

فى ذلك العام بدأت تظهر داخل الحلقة خلافات حول عدد من المفاهيم التى تمس جوهر العمل النسائى وطرق العمل وكان أحد الخلافات الأساسية يقوم حول موقف هذه المجموعة (التى أصبحت فيما بعد معاً) من إمكانية الاستفادة من أشكال الدعم المالى للمنظمات غير الحكومية الأخرى وخصوصاً الأجنبية منها ونتيجة لهذا الخلاف استقلت المجموعة وقامت بتأسيس مركز دراسات المرأة «معاً» بعد نقاش وتقييم الخبرة السابقة.

أهداف المركز

يسعى المركز إلى تحسين أوضاع المرأة فى المجتمع، وتعتمد أنشطته على فرضية الاحتياج - ليس فقط - إلى مواجهة الظروف والمعوقات التى تواجهها المرأة فى واقعها اليومى ليس عبر الصدام معها فحسب، وإنما عن طريق تغيير وعى النساء بها.

إن معرفة تاريخنا وحقوقنا، ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الأوسع ستساعدنا على اكتساب الثقة، وامتلاك الوسائل الفعالة فى مواجهة الأيدلوجيات التى تتبنى التمييز على أساس الجنس فى المجتمع.

ولتغيير الأيدلوجية السائدة فنحن نسعى لإعادة بناء أنفسنا والعمل على توسيع قاعدة المهتمين بتحسين أوضاع المرأة نساء ورجالاً.

أنشطة المنظمة

* ينظم المركز حلقات نقاش للنظر فى الأوضاع الاجتماعية والتاريخية والسياسية والثقافية للمرأة فى المجتمع.

تهدف هذه الحلقات بجانب دورها التثقيفى إلى تحويل المناقشة إلى مران على القراءة، وعرض المواد، وتحليل النصوص، والمشاركة فى النقاش.

* يقدم «معا» مناقشات حرة دورية.

* يقوم المركز بتأسيس مكتبة خاصة تضم المطبوعات العربية والدولية الخاصة بقضايا المرأة وتقتصر الاستفادة منها على أعضاء المركز.

* ينظم المركز ورش عمل تناقش مشاكل قطاعات نسائية مختلفة

* يعد المركز بطبع مجلة فصلية ناطقة باللغة العربية تضم مقالات، وعروضا للكتب، وتغطية شاملة لنشاط المركز بالإضافة لإلقاء الضوء على نشاطات المرأة ومشاكلها فى مصر والعالم، وتخصيص فصل خاص لطرح القضايا النظرية.

الهيكلية

تضم عضوية المركز كل من هو مهتم بتحسين أوضاع المرأة فى مصر.

ومركز معاً مسجل كشركة مدنية مستقلة وتحصل على تمويل مشروعاتها من الموارد التالية:

– مساهمة الشركاء المؤسسين – اشتراكات الأعضاء – مساهمة الأفراد

المتضامنين – مبيعات منتجات المركز.

رابطة المرأة العربية

التأسيس(٢٧)

أشهرت عام ١٩٨٧ كجمعية تابعة للشئون الإجتماعية

أهداف المنظمة

* تهدف المنظمة إلى تحقيق حاضر ومستقبل أفضل للمرأة العربية من خلال دورها فى الأسرة وفى المؤسسات الإنتاجية المختلفة.

* تهدف الرابطة إلى تعاون النساء الأقل حظاً فى الحياة ومعاونتهن على الحياة بصورة أفضل.

* تهدف الرابطة إلى وضع نماذج جديدة من الخدمات والبرامج الفعالة لتغطى الاحتياجات الحقيقية المختلفة للجماعات والفئات.

* العمل على رفع الممارسات التربوية والصحية والاستهلاكية فى داخل الأسرة.

أنشطة المنظمة

* القيام بالتدريب والتثقيف الهادف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ومساعدة المرأة على الالتحاق بسوق العمل.

* إقامة اللقاءات والندوات الاجتماعية مع المهتمين بالمرأة من المفكرين والمفكرات والعاملين والعاملات فى هذا المجال.

* مراجعة واستخلاص الدراسات والبحوث الخاصة بالمرأة التى تمت بالفعل والقيام بالدراسات والبحوث الجديدة إذا دعت الحاجة للتعرف على حقيقة أوضاع واحتياجات المرأة على المستوى المحلى والقومى وبالأخص أوضاع الجماعات والفئات الأقل حظاً من النساء.

هيكل المنظمة

تتكون المنظمة من مجلس إدارة يضم ١٣ عضواً منهم أثنين من الرجال.

وهى منظمة عربية تعمل من مصر بشكل إقليمى.

إشكاليات العمل النسائى فى مصر

تتفق الجماعات النسائية الحزبية الثلاث على أن القوانين المقيدة للحريات من أهم معوقات العمل النسائى فى مصر وتنضم لهذا الرأى كل الجماعات النسائية المستقلة عدا المتحدثة بإسم رابطة المرأة العربية التى تدعو فى المقال «بعدم الخلط بين دور الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية».

فى رأى ممثلة الاتحاد النسائى التقدمى «أن العمل النسائى لا يزال يدور فى إطار نخبة من البرجوازية الصغيرة التى يملأها الطموح مما يجعل السبب الأساسى للعمل هو الظهور والنجاح الشخصى وليس بناء حركة نسائية جماهيرية قادرة على التواصل مع القاعدة النسائية العريضة التى يتوجه إليها الخطاب ولا يتواجد لها العمل.

وترى المتحدثة عن أمانة حزب العمل «أن تراجع المرأة عن العمل العام يرجع لثقل الأعباء الملقاة على كاهلها». وتشاركها هذا الرأى أمينة المرأة بالحزب الناصرى، حيث أن العمل العام مازال يحسب كدور ذكورى ويتفقان فى الرأى الذى يصف العمل النسائى والأهلى عموماً «بالعمل النخبوى الذى تساهم فيه القادرات مع وجود إستثناءات قليلة».

وتتفق مجموعة المرأة الجديدة، فى أن هناك صعوبة فى إلتقاء الحركة النسائية بجماهير النساء وتعزو هذا لغياب الجو الديمرقراطى الذى يسمح بالعمل العلنى مثل الإشتراك فى الحملات والتنظيم فى روابط نسائية جماهيرية». وتشاركها فى هذا الرأى جماعة بنت الأرض حيث، تتربط عزلة الحركة النسائية بقوانين الطوارئ وقانون الجمعيات». وتضيف المتحدثة باسم مركز دراسات المرأة معاً، ضعف المؤسسات الديمقراطية القادرة على حماية حقوق المرأة فى كافة المجالات المهنية وفى المجتمع عموماً بالإضافة لضعف وجود النساء داخل هذه المؤسسات». وهى تتفق

مع الإتحاد النسائى التقدمى ومجموعة بنت الأرض فى أن الأزمات الهيكلية الحادة التى تضيق عملية التنمية الشاملة للمجتمع تعرقل تحسن أوضاع النساء داخل كافة القطاعات وتقوى الإتجاهات الرجعية والفكر السلفى المعادى لمساواة المرأة بالرجل» .

أما المتحدثة بإسم تضامن المرأة العربية فهى تجعل أولى إشكاليات العمل النسائى «عدم الوعى بالماهية الحقيقية لقضية المرأة نتيجة التضليل الإعلامى وافتقاد الشجاعة لمواجهة المجتمع بهذا الفكر المختلف» وترى المتحدثة عن رابطة المرأة العربية « أن أولى الإشكاليات هى عدم تنظيم صفوف النساء فى الجمعيات المختلفة لتبنى قضايا عامة ومؤثرة رغم أن العائق للتقارب الفكرى ليس إيدلوجياً ولكنها إختلافات شخصية وترجع هذه المشكلة لحداثة تنظيم النساء . أما الإشكالية الثانية فهى الخلط بين دور الجمعيات النسائية والأحزاب فالجمعيات يجب أن تعمل فى إطار الضغط على الحكومة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة حتى لا تستهلك الجهود فيما لا يفيد القضية» .

القضايا ذات الأولوية فى إهتمام المنظمات النسائية

يعتبر الإتحاد النسائى التقدمى محو الأمية أهم خطوة لمحو الأمية السياسية والقانونية بين النساء ثم تتلوها قضية التثقيف ورفع الوعى النسوى .

وتشارك نساء الحزب الناصرى الإتحاد النسائى التقدمى فى جعل قضية الأمية من أبرز الإهتمامات «لأنها اللبنة الأولى لمشاركة المرأة فى أنشطة المجتمع ثم قضايا قانونية مثل القوانين التى تحد من مكاسب النساء – قانون العمل الموحد – وأيضا قضية الجنسية لمخالفتها للحقوق المكفولة بالدستور» . والقضايا ذات الأولوية عند رابطة المرأة هى «قضية حقوق المرأة القانونية من خلال مناقشة الأحوال الشخصية ومحو الأمية القانونية للنساء» .

ويغلب الطابع السياسى على نساء حزب العمل فتكون أولوياتهن بالترتيب هى: «قضية الممارسة الديمقراطية ثم قضية مقاومة الصهيونية فحقوق الإنسان وأخيراً «قضية المشاركة السياسية للنساء» .

بنما ترى مجموعة المرأة الجديدة أن أولوياتها «إيقاظ الوعى النسوى لدى النساء

المتعلمات ونساء الطبقة الوسطى لأن هناك تزييف وعى ولأن هاته النسوة قادرات على نقل الوعى لزميلاتهن من الطبقات الشعبية خاصة فى مجالات الحقوق القانونية وصحة المرأة ومواجهة الردة الفكرية السلفية».

تحدد منظمة تضامن المرأة أولوياتها فى «كسر العادات والتقاليد الموروثة التى تفرض على المرأة وظائف إجتماعية معينة، وتنقية الفكر العربى فيما يتعلق بمكانة المرأة فى السياسة والإقتصاد والأخلاق وإعادة تعريف معنى الحب والزواج والأمومة لخلق عقلية جديدة للمرأة والرجل».

أما أولويات مجموعة بنت الأرض فهى « محاولة النفاذ للواقع رغم الحصار المضروب على أشكال العمل الجماهيرى ورفع وعى الفتيات بالقضايا الهامة والمؤثرة فى المجتمع كما تهتم المجموعة بقضية محو الأمية الثقافية للفتيات».

قضية الهوية والعلمانية

تعتبر من أكثر القضايا التى برز فيها الاختلاف بين المنظمات المختلفة. وهى قضية مثيرة للجدل وساخنة حيث تثير مناقشتها قضايا عديدة مثل المرجعية هل هى دينية أم متعددة المصادر، العلاقة بالحركة النسائية الغربية فائدتها وأضرارها، قضية التبعية، وبالتالى التميز والخصوصية فى مواجهة العالمية.

يرى الإتحاد النسائى التقدمى التالى «نحن ننطلق من منطلق علمانى يدور فى إطار الثقافة العربية والإسلامية ونعنى أننا ننطلق من التفسير العلمى الموضوعى للدين. ونحن نعتقد أن نموذج المرأة العربية المتحررة سوف تضعه النساء خلال نضالهن، وسوف يتحررن من كل أشكال المخاوف والتشوهات الروحية والجسدية، حتى يأتى يوم تستطيع فيه النساء السيطرة الكاملة على مصائرهن دون قهر أو تعسف. أما العلمانية والتى نفسرها – بالتأويل العلمى للدين – فنحن نرى أنها السبيل الأنسب والأفضل للمرحلة الراهنة وليس هناك بديل غيرها».

أما الناصريات فيوضحن «نحن لا نطرح نموذج للمرأة قريب الشبه بالنموذج الغربى ولا النموذج الإسلامى المتطرف المنتشر حالياً والذى يحد دور المرأة فى حشد القوى وراء المتطرفين وفى مجال العمل الإجتماعى، ولكننا نرى أن النموذج الذى

نستهدفه هو المرأة المرتبطة بقضايا مجتمعها، الفاعلة، المشاركة بالرأى والمشاركة فى الإنتاج .. نموذج المرأة التى تسعى لإنتزاع حقوقها وترتبط بقضايا مجتمعها وتتعاون مع كل القوى الأخرى لتغييره للأفضل. أما العلمانية فهى منهجنا فى العمل داخل أمانة المرأة، وداخل الحزب كله حيث نرى أن الدين لله والوطن للجميع».

وترى نساء حزب العمل « أن الهوية الإسلامية هى الأقرب لنا. خاصة أن الإسلام كفل للمرأة كل حقوقها ورفعها لمرتبة مساوية للرجل، ويكفى أن القرآن خاطب الرجال والنساء معاً وكلفهما بنفس التكاليف، وهذا دليل على المساواة. نحن نريد إمرأة مصرية ملتزمة، تعرف واجباتها وحقوقها، عاملة ومتعلمة. وفى قضية العلمانية نحن نرى أن الحكم الإسلامى شامل وصالح لك زمان ومكان فالإسلام هو الدين الوحيد الذى يحفظ للقوميات الأخرى حقوقها. ولن يجد أصحاب الديانات الأخرى مظلة أكثر عدلا وحرصاً على مصالحهم من مظلة الحكم الإسلامى، ونحن نرى أن الحكم الإسلامى يقترب من النظرة الإشتراكية فى مفهومه حول العدالة وكفالة الفقراء».

أما رأى بنت الأرض فهو « أن هوية المرأة العربية تنبع من خصوصية التراث الذى ترفض بعضاً منه، وعليها التعامل بشكل ذكى لتغييره وخلق نموذج عربى واع متحرر من كل ما يكبل المرأة ويعوقها عن النمو والتفوق، نموذج يتعامل مع نفسه ككائن متكامل إنسانى وليس كأنثى. أننا نبغى كياناً مرتبطاً بالواقع لا ينفصل عنه يؤثر فيه ويعمل على تغييره. ونحن نرى العلمانية هى الشكل السياسى الأنسب للمرحلة الحالية، والقادر على إستيعاب تنوع الأفكار إذا ما كان تطبيقه بصورة صحيحة وواعية».

ويحدد مركز دراسات المرأة «معاً» موقفه كالتالى: « نحن ننطلق من منطلق علمانى ديمقراطى معادٍ لسياسات التبعية، ونرى أن نضال المرأة لتحسين شروطها جزء لا يتجزأ من نضال الشعب المصرى والشعوب العربية وكافة الشعوب المضطهدة لخلق مجتمع يقوم على العدالة الإجتماعية والمساواة والرفاهية».

ويرى مركز دراسات المرأة الجديدة « أن مرجعيتنا إنسانية تستفيد من كل ما هو لمصلحة المرأة من تراثنا متعدد المصادر، بالإضافة للتراث الإنسانى كله وعلى رأسه

إتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة . وندعو لوضع قوانين مدنية تتيح للنساء والرجال المشاركة فى مناقشة عدلها، وصلاحيتها، وتعديلها التواكب التطور الإجتماعى. أيضاً ندعو لمشاركة النساء فى الإجتهاد لفرز تراثنا والذى يحدد هويتنا حتى لا تكون التفسيرات الذكورية لهذا التراث وسيلة لقمع النساء» .

وترى رابطة المرأة العربية « أن المرأة المصرية يجب أن تظل مرتبطة بواقعها وتراثها ولا تنفصل عنه، وحين نتكلم عن تحرير المرأة فإنما نعنى التحرر من منطلق حقوق الإنسان بصفة عامة وليس التحرر من تراثنا وتقاليدنا، على أن نحاول تغيير المفاهيم السلبية فى التراث والتقاليد. ونحن نختار أن يكون إتجاهنا علمانيا والرابطة تضم إتجاهات من اليسار واليمين، ولا نبحث فى أمور الدين فهذه ليست مسؤليتنا، وليس هناك من يملك الفتوى ولكنا نؤمن أن كل الأديان قائمة على فكرة العدالة وهذا كافٍ ودافع لنا لتعمل فى إطاره» .

وتوضح جمعية تضامن المرأة العربية « أننا مجموعة من النساء غير الحكوميات وعربيات وضد وضع أو طرح نموذج غربى لأن هذا هو الجمود، فالنساء سوف يحاولن ويعملن حتى يصلن إلى إمرأة عربية متحررة تستفيد من التراث العربى الإسلامى والقبطى. ونحن نرى أن العلمانية تعنى الفصل بين الدين والدولة، فالدولة يحكمها ميثاق مدنى (حقوق الإنسان) لا يحتمل التفسيرات المختلفة ولا يفرق بين جميع مواطنيه، أما الدين فهو علاقة شخصية بين الإنسان والله ولا يجب أن تمتد لتؤثر على علاقات البشر معاً. فالحلال والحرام هى قيم ذاتية» .

الموقف من التمويل

يتحفظ الإتحاد النسائى التقدمى على قضية التمويل « لأننا لا نثق فى نوايا المنظمات الممولة باستثناء بعض المنظمات العالمية المعترف بها دولياً، والتى لها سمعة راقية، ونرى أن التمويل يسعى لتقويض دور الدولة ولفتح الأسواق للشركات متعددة الجنسيات دون عائق حقيقى، وأيضاً يهدف إلى جرف العمل الأهلى الإجتماعى بعيداً عن الطابع السياسى للعمل الحزبى الذى يستهدف التغيير الجذرى.

تتفق أمانة المرأة بحزب العمل على رفض التمويل « لم يسبق لنا التفكير فى دعم نشاطنا بالتمويل، ونرى أن التمويل له أغراض وبرامج محددة حتى يتم السيطرة

على الجمعيات الأهلية وتشكيلها وفق برامج الممولين لتنفذ خططهم الهادفة لتفريغ العمل الأهلى من مضمونه، ونعتقد أنه يجب على كل الجمعيات الأهلية أن تعتمد على نفسها وعلى دعم الجماهير لها حتى لا تقع فى مأزق التمويل الذى يصعب الخروج منه بعد ذلك ».

ورغم أن أمانة المرأة بالحزب الناصرى ترى أن التمويل هام ويمكن أن يساهم فى تدعيم الأنشطة إلا أنهن يرين « أن التمويل يمارس دورا تخريبيا فى مصر، ويفرض على الجمعيات توجهات لمناطق محددة من العمل، ويفرغ العمل التطوعى من مضمونه، ويخلق حالة سعار نحو المادة . وهو ذكى ويستطيع تغيير ملامحه كل فترة» .

وترى مجموعة المرأة الجديدة أن « تمويل الأنشطة والأبحاث مشكلة، ورغم قبولنا للتمويل غيرالمشروط لبعض أنشطتنا وأبحاثنا وما قدمه هذا من قوة دفع لهذه الأنشطة إلا أن هناك مخاوف لدى المجموعة أن يصبح التمويل هو العامل المحرك للأنشطة ويقتل الديناميكية الخاصة للحركة عن طريق حرف الأولويات، كما أن توفر التمويل يلغى العمل التطوعى وبالتالى يهدد الروح الكفاحية للمجموعات. وتدعو المجموعة أن تكون هناك نقاشات مستمرة لهذه الإشكالية لوضع ضوابط وأسس وحلول تضمن عدم إنحراف المسار» .

وتوضح مجموعة بنت الأرض « أن قضية التمويل مازالت مبهمة يحيط بها الغموض، ومازالت مؤرقة للكثيرين ونحن منهم، ولكننا نؤمن أنه كلما كان تمويل العمل ذاتياً كلما كان أقوى وأقرب لاحتياجات القطاع الذى نتعامل معه . إننا نرى أن برامج وخطط الجهات الممولة تختلف وتبتعد للغاية عن أهداف وخطط الجمعيات، وهذا وحده كفيل بإفشال برامج الممولين، وكلما أمكن للجمعيات فرض أولوياتها بوضوح وحزم كلما كان الأمر أفضل نسبياً وهو ما نعتقد فى صعوبته الشديدة . إن الجمعيات المصرية لابد أن تشكل قوى متعاونة لتحديد إتجاهها وفرض برامجها وبدون ذلك سيبقى التمويل عاملاً يقوض الحركة الأهلية فى أغلب الأحوال» .

وينحاز مركز دراسات المرأة «معا» لرفض فكرة التمويل الخارجى لأعمالهن لعدة أسباب يلخصونها كما يلى « أنه يضعف المبادرة الذاتية، ويخلق أوهاما عن

إمكانيات غير واقعية مما يخل بقدرتنا على معرفة حجمنا الحقيقى – إنه يفرض علينا درجة عالية من الإلتزام بسياسات المنظمات الممولة، إذ أنه بمجرد وجود عناصر وهيئات تعتمد فى دخلها المالى على هذه المشاريع ستتشكل لها حتما مصالح تناقض المشروع الأصلى، وستخلق مجموعة موظفين داعين لهذه السياسات البديلة مما يضعف أو يلغى الطابع المستقل للتجربة خصوصاً فى لحظات التأسيس. إننا لا نزال فى طور جنينى لا يعبر عن حركة نسائية واسعة لها هياكلها الديمقراطية التى تؤمن الرقابة الذاتية وحماية المصالح. وبالرغم من تصورنا لإمكانية التنسيق الدولى بين الهيئات التى تسعى لوضع خطط ومشاريع لتحسين أوضاع المرأة، إلا أننا ننظر بحذر لمحاولة إستغلال هذه الأطر ذاتها لتدعيم شروط التبعية فى بلادنا، عبر إحتكار صنع سياسات المنظمات غير الحكومية من قبل الحكومات الغربية».

وترى منظمة تضامن المرأة العربية «أن قضية التمويل تتوقف إشكاليتها على الممول وهل يفرض شروطاً لصرف التمويل أم لا، وبالنسبة لنا فقد كنا نتلقى تمويلاً غير مشروط على الإطلاق، بالإضافة أننا نرى أن لنا حقا فى هذه الأموال التى لولا وجودنا كعالم ثالث ما استطاع العالم الأول جمعها، وتثير قضية التمويل قلق رابطة المرأة «هى مشكلة تثير قلقنا وإن كنا نقبل التمويل من بعض الجهات».

العمل وسط الجماهير والعمل المختلط

إتفقت أغلب المنظمات على أهمية العمل وسط الجماهير، كما اتفقت على صعوبته ووجود عقبات تمنعه، وعلى أهمية التوجه للنساء والرجال، أما قبول عضوية الرجال فى المنظمات النسائية فقد كان مثار إختلاف.

ترى أمانة المرأة بحزب العمل أن «الهدف الأساسى لكل حزب هو فهم إحتياجات الجماهير لأن هذه هى الخطوة الأولى لكسبهم».

وفى رأى الإتحاد النسائى التقدمى «العمل وسط الجماهير أصعب أشكال العمل، لأننا نصطدم بكل العوائق المكدسة، ورغم ذلك فلن يكون هناك مستقبل لأى حركة نسائية كانت أو سياسية دون العمل وسط الجماهير».

وتؤكد الناصريات «أن العمل وسط الجماهير ضرورة وحصن هام، ولكى

نكسب الجماهير لابد لنا من التمتع بالصدق والمصداقية، والتقارب مع الناس وفهم مشاكلهم وهمومهم وضرورة إستعمال لغة بسيطة جداً بالإضافة للتعامل مع الناس من خلال مصالحهم».

ولم تبد أى من المنظمات الحزبية الثلاث رأياً فى قضية العضوية المختلطة للمنظمة ومشاركة الرجال فى الأنشطة ونظر للعمل وسط الجماهير من منظور حزبى صرف يستهدف كسب الجماهير لتأييد سياسات الحزب المنتمية له المجموعة.

أما المنظمات غير الحزبية فتنوعت آراؤها.

فبينما ترى المرأة الجديدة« أن مجرد تواجد منظمات نسوية وتعددها هام لأنه عمل تنويرى، ولا يمكن القول الآن أن هناك حركة نسوية مطلبية على المستوى القاعدى لغياب الديمقراطية ولأن سطوة الأفكار الأبوية مستقرة منذ زمن، وتوجد نسبة عالية من النساء تدافع عن قوانين لا تتفق ومصالحها ولا يشعرن بهذا الإ عند الإقتضاء، ولذا نحن نبذل جهداً لنقل خبرة النساء اللاتى يعانين من الإضطهاد فى مواقف جدية معنية للنساء الأخريات. ونشر الوعى بأنواع القهر التى تعانى منها النساء خصوصاً. وهذه كلها إحتكاكات بنساء القواعد «ونحن نرى أن تكون مجموعتنا نسائية أساساً لأن هذا يتيح لنا حرية أكبر فى التفكير وتبادل الآراء، ولكننا نعى أن المطالب النسوية قد يتبناها رجال ونساء وترحب بالرجال فى الأنشطة المختلفة».

وتوضح جماعة بنت الأرض « أننا نسعى دائماً لزيادة تواجدنا مع الجماهير وتنوع الأنشطة المرتبطة بها وإتساعها والتعرف على قطاعات أرحب، لأن ذلك من شأنه أن يعطى مسحة أكثر حيوية للعمل داخل الجمعية، كما أنه يعيد المصداقية المفقودة فى أحيان كثيرة فى علاقة الجمعية بالواقع المحيط بها. فهناك ضرورة شديدة لفهم واقع أفراد المجتمع ومعاونتهم على تجاوز أزماته، وهذا نابع من سياساتنا وتوجهنا ومحاولتنا الدائمة للتغيير. «ونحن نرى أن تكون منظمتنا نسائية خالصة فى المرحلة الراهنة على إعتبار أن هناك خصوصية لقضية المرأة يجب أن تعيها جيداً وتدرك أبعادها التاريخية الإجتماعية والسياسية بدون التعرض لأى عوامل قد تكون مضادة / أو ضاغطة، إلا أننا لا نرفض التعامل مع الرجال وتعاونهم وقد حملت مجلة بنت الأرض بعض المواضيع بأقلام رجال بالإضافة إلى إستضافتنا لبعض الشخصيات

العامة كان من بينهم عدد كبير من الرجال» .

وبينما تحدد المتحدثة بإسم مركز دراسات المرأة - معا موقف المركز من قضية الإختلاط فى الحركة النسائية «رغم دعوتنا لمشاركة الرجال فى مشروعنا فإن هدفنا الأساسى فى - معاً - هو التركيز على رفع وعى النساء وثقتهن بأنفسهن لأن التغير الحقيقى هو الذى تحققه السناء بأنفسهن وليس الذى يفرض عليهن بشكل فوقى، ولذا فإننا فى - معاً - وفى إطار المشاركة لزملائنا الرجال فى مشروعنا لن نسمح بإعادة إنتاج أنماط الهيمنة الذكورية . ونطالب زملاءنا الرجال بأن يساعدوا فى ذلك » .

وتؤكد المتحدثة بإسم جمعية تضامن المرأة « هدف الجمعية، تغيير عقلية النساء والرجال والإهتمام بقضية الفكر كأولوية من خلال الكتب والمؤتمرات، ولكننا أيضاً نرى أن من وسائلنا الهامة العمل وسط الجماهير لذلك فقد كان لنا مشروعات فى إحدى القرى، لكننا نعترف أن العمل وسط الجماهير بقدر أهميته بقدر صعوبته لو تم بشكل حقيقى ولذلك تبتعد الكثير من المنظمات عن الخوض فيه رغم أهميته» .

بينما ترى رابطة المرأة العربية أن « العمل الجماهيرى هام للغاية حتى لا يكون العمل النسائى عمل صفوة منفصلة عن القاعدة » ، فإنهم ليسوا مع العمل النوعى المنفصل : « فى الرابطة قررنا أن يتعاون معنا رجال مستنيرون .. لأن قضية المرأة لن تتطور لو لم يتبناها الرجل أيضاً، وهى قضية مجتمع فى المقام الأول يلزم لحلها إهتمام كل من الرجل والمرأة على حد سواء» .

الخلاصة

خلال هذا البحث المبدئى تم استعراض أفكار وأساليب عمل مجموعات نسائية تنتمى الى بعض أحزاب المعارضة ومجموعات مستقلة تهتم بقضايا المرأة أساسا، ولم يتطرق البحث الى مجموعات نسائية أخرى مثل تلك المهتمة بتمكين النساء عن طريق مشاريع العمل التنموى، أو المجموعات النسائية فى المنظمات الأخرى، كما لم يتطرق البحث للجمعيات الخيرية التقليدية .

وعدا أمانات المرأة فى الأحزاب والتى تستمد شرعيتها من شرعية الحزب، وباستثناء جمعية رابطة المرأة العربية المشهرة فى وزارة الشئون الإجتماعية، فكل

الجماعات الأخرى إما انها تحت التأسيس أو أشهرت نفسها كشركات مدنية هروبا من تعنت قانون الجمعيات، أو كانت مشهرة وتم حلها مثل «جمعية تضامن المرأة العربية».

ومن مناقشة أولويات وإشكاليات العمل النسائى يمكن ملاحظة اشتباك العمل السياسى والعمل النسوى فى برامج كل تلك الجمعيات عدا رابطة المرأة العربية. ويظهر هذا بوضوح فى برامج أمانات المرأة بالأحزاب والتى قد تتخذ من العمل النسائى فى بعض الأحيان وسيلة لاجتذاب مزيد من العضوية أو الجماهيرية للحزب السياسى. وقد لاحظنا أنه باستثناء الاتحاد النسائى التقدمى الذى يتمتع بدرجة محددة من الاستقلالية عن الحزب، فبقية الأمانا ت تعتبر واجهة نسائية للحزب، تراوح ما بين الترويج الكامل للسياسات الحزبية (العمل)، وبين الاهتمام ببعض قضايا المرأة بشكل خاص (الناصرى).

أما المجموعات المستقلة فيمكن ملاحظة أن أغلبها يتكون من نساء نشيطات سياسيا أو كان لهن نشاط سياسى سابق، وأن برامجهن وأنشطتهن تميل دائما للربط بين ما هو نسوى وما هو سياسى، وان كان ذلك بدرجات تتفاوت من مجموعة الى أخرى، باستثناء رابطة المرأة العربية، التى تفضل الاقتصار على القضايا النسائية حتى لا تستهلك جهودهن «فيما لا يفيد القضية». وهذه الظاهرة تكرار لما لاحظناه تاريخيا من ارتباط الحركة النسائية منذ بدايتها بحركة المجتمع السياسية، حتى أن تشكلها الأول تم فى خضم ثورة شعبية واسعة. وفى تقديرنا يعزى هذا الارتباط الى عدة أسباب منها:

١ – التأثير القوى للأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر على شرائح المجتمع ككل ومن بينها النساء اللاتى يمثلن الشريحة الأكثر تأثرا بالفقر وتوابعه، البطالة والعنف.

٢ – الهامش الضئيل المتاح للعمل الديموقراطى والذى يعرقل حرية التنظيم والتعبير – والذى يجعل معظم المنظمات تطالب بمزيد من الحريات السياسية والديموقراطية.

٣ – ان العمل النسوى فى مجتمع موروثه الثقافى العام معاد لقضية مساواة المرأة بالرجل يتطلب ان تتصدى له نساء على درجة من الكفاحية والقدرة على المواجهة، وهو ما يتوفر عادة فى النساء النشيطات سياسيا.

وقد ساعد هذا التوجه السياسى الحركة النسائية فى لحظات متعددة، فقد أعطاها شرعية البداية وحماها فى لحظات الاحتدام الثورى حين كان هناك احتياج لجهد الرجال والنساء معا لاحراز انتصارات، كما أعطاها أيضاً، ومازال، شخصيتها القومية التى تميزها فى مواجهة بعض الاتجاهات فى الحركة النسوية فى الغرب. ويظل هذا التوجه أحد المعايير التى تحاكم بها المنظمات النسائية المصرية أنشطتها وتوجهاتها. وإن كانت هناك سلبية لهذا التوجه، فهى أن تلاحق الاحداث السياسية واستدعاء مشاركة هذه المجموعات فيها يعوق أحيانا تطور البرنامج النسوى، فعادة ما تعطى الأولوية للسياسى على النسوى، كما أنها يمكن أن تشكل تهديداً لاستقلالية هذه المنظمات.

وسنلاحظ حيوية النقاشات حول بعض القضايا مثل قضية التمويل، التى أثارت اتفاقا شبه عام فيما يتعلق بالتحفظات المطروحة عليه والتى تراوحت بين الرفض التام، أو القبول المقترن بدرجة عالية من التردد والشك. أيضاً قضية الهوية وما أثارته من نقاش حول العلمانية والنموذجين الشرقى والغربى للعمل النسائى. وهناك اعتقاد عام بأن النقاش الذى بدأ حول هذه الأطروحات لابد أن يستمر بدرجة أعلى من الموضوعية والعمق، وأنه سيكون أحد العوامل الهامة فى بلورة برنامج نسوى مصرى له هويته الخاصة والمتميزة فى مواجهة التغريب من ناحية، و الموروث الثقافى الذى يهمش المرأة من ناحية أخرى.

الهوامش والمراجع:

١ – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣.

٢ – تايلور ١٩٨٤ :٣.

٣ – Moghadam 1993:4

٤ – كتاب الاحصاء السنوى ١٩٥٢ – ١٩٨٩ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

٥ – أ. حورية مجاهد (المرأة المصرية فى المجالس النيابية) ورقة مقدمة لمؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ١٩٩٤.

٦ – د. علي الدين هلال: المرأة والمشاركة فى الحياة السياسية بين الحاضر والمستقبل ورقة مقدمة لمؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين (١٩٩٤).

٧ – انظر المرأة والعمل ملف لمناقشة قانون العمل الموحد وإثاره على المرأة العاملة إصدارات مركز دراسات المرأة الجديدة اكتوبر ١٩٩٤.

٨ – الحقوق القانونية للمرأة المصرية بين النظرية وإتطبيق (١٩٩٢).

٩ – د. فؤاد عبد المنعم رياض ضرورة تحقيق المساواة القانونية بين الأب والأم فى نقل الجنسية المصرية إلى الابناء بحث مقدم لمؤتمر السكان سبتمبر ١٩٩٤.

١٠ – أ. اميرة فهمى: التمييز ضد المرأة فى قانون العقوبات ورقة مقدمة للجنة غير الحكومية المصرية المشاركة فى مؤتمر السكان ١٩٩٤.

١١ – لويس عوض تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل الى ثورة ١٩١٩ الهيئة العامة للكتاب.

١٢ – عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة فى العصر الحديث الجزء الثانى دار الهلال.

١٣ – مذكرات هدى شعراوى – كتاب الهلال.

١٤ – أ. أمال السبكى اطلاله على الحركة النسائية فى القرن العشرين مجلة القاهرة العدد ١٤٠ سنة ١٩٩٤.

١٥ – طارق البشرى الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو كتاب الهلال ٤٩٢ سنة ١٩٩١.

١٦ – أ. عواطف والى دراسة عن الجمعيات الاهلية فى مصر.

١٧ – لقاء مع السيدة عزيزة حسين رئيسة لجنة تنظيم الأسرة(ديسمبر ٩٤).

١٨ – لقاء مع السيدة عايدة الجندى المدير الاقليمى لمنطقة غرب افريقيا باليونسيف سابقا (نوفمبر ١٩٩٤).

١٩ – الاهرام ٨ يونيو ١٩٩٢.

٢٠ – لقاء مع السيدة فريدة النقاش امينة المرأة بالاتحاد النسائى التقدمى (يناير ١٩٩٥).

٢١ – لقاء مع السيدة نجلاء الايوبى عضو أمانة المرأة بحزب العمل (يناير ١٩٩٥) .

٢٢ – لقاء مع السيدة أمل محمود أمينة المرأة بالحزب الناصرى يناير (١٩٩٥) .

٢٣ – لقاء مع أ. منى حلمى عضوة جمعية تضامن المرأة(يناير ١٩٩٥) .

٢٤ – ورشة عمل لتقييم الفترة السابقة من اعمال مركز دراسات المرأة الجديدة (يوليو ١٩٩٤) .

٢٥ – لقاء مع السيدة جيهان السيد عضوة جمعية بنت الارض تحت التأسيس (يناير ١٩٩٥) .

٢٦ – لقاء مع السيدة عرب لطفى عضو مركز دراسات المرأة معا (مارس ١٩٩٥) .

٢٧ – لقاء مع السيدة فاطمة خفاجى عضو رابطة المرأة العربية (يناير ١٩٩٥) .

الحركة النسائية فى السودان

مداخلة قدمتها عضوات الاتحاد النسائى السودانى فرع القاهرة

نبذة تاريخية عن الإتحاد النسائى السودانى

تكون الإتحاد النسائى السودانى فى عام ١٩٥٢ والبلاد تحت سيطرة الإستعمار البريطانى الذى كان من نتائج سياساته أن تظل المرأة السودانية نصفاً مشلولاً وبعيداً عن دائرة الصراع نحو الاستقلال الوطنى، ولهذا بدأ تعليم البنات بعد تعليم الأولاد. لهذا عندما تم الإستقلال عام ١٩٥٦ كانت نسبة الأمية بين النساء تبلغ ٩٩٪ وعدد مدارس البنات أقل من نصف عدد مدارس الأولاد، والعدد الضئيل جداً من النساء اللائى خرجن للعمل كممرضات ومدرسات بدافع الحاجة، ظللن يعملن تحت شروط عمل مجحفة. فالمرأة العاملة لم تجد الفرصة لدخول كل مجالات العمل وتقاضت المرأة ٥/٤ من أجر زميلها فى العمل، ولم تتمتع الأم العاملة بعطلة الولادة. وقد سن الاستعمار قانون المشاهرة، الذى اجبر العاملة على تقديم استقالتها من العمل بعد الزواج مباشرة لتعمل بموجب عقد عمل مؤقت شهراً بشهر مما أفقدها كثيراً من الإمتيازات وجعلها عرضة للتشرد. كما ان عدم توفر دور الحضانة ورياض الأطفال جعل مهمة الأم العاملة فى الجمع بين العمل وتربية الأطفال عسيرة للغاية، وتطلبت أدوات العمل المنزلى المتخلفة من المرأة العاملة وقتاً كبيراً وجهداً للقيام بواجباتها المنزلية.

ونتيجة لكل ذلك لم تتطور المرأة فى عهد الإستعمار إلا قليلاً جداً وظلت الأغلبية الساحقة من النساء جاهلات ومتخلفات ومنعزلات تماماً عن أى نشاط ثقافى أو إقتصادى أو سياسى كما أن إنخفاض مستوى المعيشة لأغلبية جماهير الشعب وقلة الدخول اضطر بعض الأسر لدفع أطفالها للعمل فى سن مبكرة الأمر الذى أثر نفسياً وجسمانياً وأخلاقياً على الأطفال وبالتالى زاد من آلام المرأة وهمومها.

وكان اضطهاد المرأة يبدأ داخل الأسرة ويفضل عليها الرجل حتى قبل ولادتها

واعتبرت عبئا ماديا وعورة يجب تزويجها فى أسرع فرصة ممكنة وعادة ما كان الزواج يتم فى سن مبكرة وعلى أسس شبه تجارية، إذ يجرى التفاوض بين الأسرتين حول المهر ويفضل الزوج القادر على دفع مهر أكثر حتى لو كان شيخاً على أعتاب القبر.

وعبرت قوانين الأحوال الشخصية عن وضع المرأة المتدنى، فالفتاة ليس لها الحق فى إختيار شريك حياتها وإنما يقوم بذلك الأب أو الخاطبة هذا إذ لم يتم حجزها لأبن عمها منذ ولادتها. ويمتلك الزوج حق تعدد الزوجات وحق الطلاق، ولم يوجد قانون مخصص لنفقة الأطفال عند الطلاق سوى القانون المدنى الذى ينص على عدم إجراء أى خصم من دخول العاملين إلا فى حدود الربع. معنى ذلك أن الأطفال لم يكونوا ينالون من دخل والدهم إلا الربع مهما كثر عددهم. نتيجة لكل ما تقدم ظلت المرأة متخلفة وواقعة تحت سيطرة الرجل والخرافة والعادات الضارة، هذا هو الوضع الذى ظل الإستعمار يحرص على استمراره.

وفى ١٩٤٦ تكونت أول حركة إشتراكية بالسودان تحت إسم «الحركة السودانية للتحرر الوطنى» وقد شرعت فى تنظيم الطبقة العاملة فى نقابات ، وفتحت أبوابها لجماهير النساء كأول تنظيم سياسى اهتم بقضية المرأة وحرص على تنظيم النساء وجذبهن نحو مواقع النضال الإجتماعى والسياسى والإقتصادى.

ونتيجة لتلك المبادرة، بدأت الحركة النسائية الديمقراطية بقيام أول منظمة نسائية باسم «رابطة المرأة السودانية» فى ١٩٤٦ . أدرك الإستعمار خطورة تلك الخطوة فأسرع بتقديم حلٍ آخر يحول دون إلتفاف النساء حول تلك المنظمة فكون فى أوائل ١٩٤٧ جمعية ترقية المرأة لتشكل مركزاً آخر للحركة النسائية. ركزت رابطة المرأة السودانية نشاطها فى العاصمة على النواحى الاصلاحية، مثل محو الأمية، والتثقيف العام والمنزلى، كما انحصرت عضويتها بين المتعلمات الأمر الذى حال دون تحولها إلى تنظيم جماهيرى فظل منظمة ضيقة محدودة العضوية. انتهجت الرابطة خطاً سليماً بالاشتراك فى النضال العام ولكن هذا أدى إلى إنقسامها وإلى تفرقها بدلاً من تقويتها وتوسيعها. وتوقف نشاط جمعية ترقية المرأة فى نفس العام بانتهاء مهمتها.

أما فى مجال العمل النقابى وفى عام ١٩٤٧ سجلت الممرضات نصراً

باشتراكهن بالعمل فى النقابة مع زملائهن الممرضين - الممرضات السودانيات أول نساء سودانيات اقتحمن مجال النضال الإجتماعى المختلط، وهذا أفادهن كثيراً إذ دفع بهن إلى خضم النضال من أجل حقوقهن ومن أجل إستقلال البلاد. وأيضاً عرضهن للهجوم والاتهامات وتلطيخ السمعة. هذا أفاد الحركة النسائية فيما بعد وأبرز عملياً الإضطهاد الذى تتعرض له المرأة العاملة.

وفى ١٩٤٨ تقدم عدد من مدرسات المدارس الأولية بطلب للسلطات للسماح لهن بتكوين نقابة، فرفض طلبهن بحجة أن العمل النقابى يتعارض مع الدين والتقاليد ويدفع بهن إلى الإختلاط. ثم سمح لهن بتكوين اتحاد ثقافى - ونتيجة لضغطهن وإلحاحهن.. قام الإتحاد.

ولكن قيادته حولته إلى نقابة فى عام ١٩٤٩ . وبذلت النقابة جهوداً للدفاع عن حقوق ومطالب المدرسات. ولكن جهودها لم تثمر لأنها ظلت بعيدة عن بقية الحركة النقابية، وغير متجاوبة معها فى نضالها من أجل مطالب العاملين، وأيضاً اعتمدت فى أسلوب عملها على التفاوض والمذكرات، هذا بالإضافة عدد من السلبيات الأخرى التى كانت تعانى منها مما أدى إلى ضعفها وتقلص نشاطها.

وفى مدينة الابيض بغرب السودان تكونت جمعية خيرية عام ١٩٥٠ من بعض زوجات الموظفين والتجار انحصر نشاطها فى الأعمال الخيرية.

بإتساع الحركة الوطنية اهتز المجتمع النسائى من جديد. ولهذا كان قيام الإتحاد النسائى ضرورة فرضتها موجة الوعى التى عمت أقساماً كبيرة من النساء من مجتمعنا والرغبة فى التحرر من نير الإستعمار ومن كل قيود الإضطهاد والقهر والتخلف.

ففى يناير ١٩٥٢ تكون الإتحاد النسائى بمجهود عدد من رائدات الرابطة وبعض القيادات الجديدة. واستفاد الإتحاد من تجربة الرابطة ففتح باب عضويته لكافة النساء بصرف النظر عن تعليمهن أو عدمه، ثم كون له فروعاً فى مدن العاصمة الأخرى وبعض الأقاليم. فى البداية اتبع الإتحاد النسائى أسلوب العمل الخيرى والإصلاحى فى فتح فصول لمحو الأمية. وتقديم محاضرات وأحاديث إذاعية ومقالات فى الصحف وتعليم الخياطة والتدبير المنزلى. ولكن قيادة الإتحاد أحست أن العمل الإصلاحى لن يحقق للمرأة مطالبها، ففصول محو الأمية التى فتحها بامكانياته لا

يمكن أن تمحو الأمية بين النساء. وبناء عليه قرر فى عام ١٩٥٣ أن يطالب بحقوق المرأة عامة، وبدأ بالحقوق السياسية مثل حق الإنتخاب والترشيح خاصة وأن البلاد كانت مقبلة على إجراء إنتخابات عامة للحكومة الإنتقالية بعد توقيع إتفاقية جلاء القوات الأجنبية عن السودان، ومنحة الاستقلال وحق تقرير المصير، وفعلاً قام الإتحاد بحملة واسعة فى هذا الصدد نتيجة ذلك حصلت المرأة على حق الإنتخاب ولكن لخريجات الجامعة والثانوى فقط وبالرغم من أن المرأة لم تحصل على حق الترشيح ، إلا أن ما حدث كان مكسباً كبيراً أثبت للمرأة أن انتهاج طريق النضال الثورى هو الطريق الوحيد لنيل مطالبها وهذا ما جعل الإتحاد النسائى يعدل دستوره ويضع فى مقدمته المطالبة بحقوق المرأة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. بجانب ذلك أدرك الإتحاد منذ تكوينه أن قضية المرأة جزء من قضية المجتمع ككل لذا لابد من مد جسور التعاون مع الحركة النقابية والطلابية والحركة الوطنية بشكل عام وساهم فى النضال من أجل حماية الإستقلال، ومن أجل الديمقراطية بالوقوف ضد القوانين المقيدة للحريات وضد محاولات الإستعمار للسيطرة على إقتصادنا ورفض المعونة الأمريكية. وساند حركات التحرر، وتضامن مع المرأة فى كل مكان فى نضالها من أجل حقوقها ومن أجل تحرر بلادها. سجل عضويته فى الإتحاد النسائى الديمقراطى العالمى عام ١٩٥٤ ، وفى الإتحاد النسائى العربى العام ثم فى الإتحاد النسائى الأفريقى.

إن إنتهاج طريق النضال الثورى أدى إلى عملية فرز هامة فى قيادة الاتحاد، إذ إنقسمت عن لجنته التنفيذية الأخوات المسلمات/ سعاد الفاتح وثريا امبابى بحجة أن المطالبة بالحقوق السياسية أمر ضد الدين.

مكسب آخر حققه الإتحاد من إنتهاجه أسلوب النضال العام، آنذاك هو صدور المنشور رقم ٥٤ عن قاضى القضاة الذى يبطل عقد الزواج فى حالة عدم إستشارة الفتاة أو رضاها.

رغم إنتهاج الإتحاد أسلوب النضال الثورى إلا أنه حافظ على نشاطه الإصلاحى والخيرى حتى يتمكن من جذب النساء. وفى تلك الفترة أدرك الإتحاد أهمية إعادة النظر فى التشكيل التنظيمى للإتحاد بصورة تؤدى إلى توسيع قاعدته. فقط كان يتكون من لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً ثم القاعدة ولا يوجد أى شكل تنظيمى

وسطى. فقرر تكوين فروع للإتحاد بالاحياءحتى يصل إلى النساء فى أحيائهن ويهيئ لهن فرصة الإشتراك فى نشاطه والإلتفاف حوله، وفى نفس الوقت يتم تدريب قيادات جديدة فى الأحياء لها مقدرة أكبر على تلمس مطالب النساء والتعرف على مشاكلهن، والتوصل إلى أنواع الأنشطة الملائمة لهن، ولكن الأغلبية من لجنة الإتحاد التنفيذية رفضت ذلك، كما رفضت إقتراحاً خاصاً بإصدار مجلة بإسم الإتحاد النسائى تهتم بقضايا المرأة وتساعد على جذب أكبر عدد من النساء حوله، فاضطرت مجموعة من الزميلات لإصدار المجلة تحت رئاسة فاطمة أحمد إبراهيم. كان الهدف من الإقتراحين هو أولاً: توسيع قاعدة الإتحاد وتحويله إلى تنظيم جماهيرى، ثانياً طرح قضية المرأة على أسس فكرية ديمقراطية وخلق وحدة فكرية بين النساء.

صدرت مجلة صوت المرأة فى عام ١٩٥٥ - ملكية خاصة - وحددت أهدافها فى العدد الأول.

وفى عام ١٩٥٨ حدث أول إنقلاب عسكرى فى السودان وعطل الإتحاد رسمياً فى ١٩٥٩، ولم تعطل مجلة صوت المرأة لأنها لم تكن بإسم الإتحاد. ولهذا لعبت مجلة صوت المرأة دوراً قيادياً فى تجميع عضوية الإتحاد، بل وفى بناء فروع له فى الأحياء.

ركزت المجلة أثناء الحكم العسكرى الأول على ضرورة اشتراك المرأة فى معارضة النظام العسكرى والإشتراك فى العمل السياسى والمشاركة فى إتخاذ القرار، ونتيجة لذلك ساهمت جماهير النساء السودانيات بشكل فعال فى ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ التى أطاحت بالنظام العسكرى الأول فى السودان.

شكلت هذه المساهمة نقطة تحول فى حياة المرأة السودانية، ووفرت على المرأة نضال عشرات السنين فمنحتها حكومة أكتوبر حق التصويت وحق الترشيح. فخرجت المرأة من دارها لتشارك فى الحياة السياسية وفتحت الأحزاب أبوابها لعضوية المرأة لأول مرة فى تاريخها بإستثناء الحزب الشيوعى الذى فتح باب عضويته للمرأة السودانية منذ تكوينه فى ١٩٤٦.

إتخذ الإتحاد النسائى ذلك الوقت قرارين: الأول تشجيع النساء بكل اتجاهاتهن السياسية لممارسة حقهن فى الإنتخاب، والقرار الثانى عدم ترشيح أى مرشحة باسم

الاتحاد فترشحت فاطمة أحمد إبراهيم مستقلة وساندها الحزب الشيوعى والحركة النقابية.

ورشح الإخوان المسلمين ثريا إمبابى التى انقسمت عن الإتحاد عند مطالبته بحقوق المرأة السياسية. (وهذا كشف طبيعة تنظيم الإخوان الرجعية وإتخاذهم الدين ستاراً لإتجاههم السياسى الرجعى).

وبالرغم من أن ثريا وضعت برنامجاً إنتخابياً تشبها ببرنامج فاطمة أحمد إبراهيم وبالرغم من أن كل الأحزاب الأخرى قد ساعدتها إلا أنها لم تفز. وفازت فاطمة إبراهيم وكانت أول إمرأة سودانية تدخل الجمعية التأسيسية فى عام ١٩٦٥.
وحدد الإتحاد مهمته داخل الجمعية فى الآتى :-

١ - ابراز كل مطالب المرأة من منبر الجمعية التأسيسية حتى ولو لم يؤيدها النواب.

٢ - مشاركة عضوة الإتحاد النسائى داخل الجمعية التأسيسية فى كل النقاشات حول قضايا البلاد لتثبت أن المرأة ليست أقل كفاءة من الرجل ولا أقل إهتماماً بقضايا بلادها.

وواصل الإتحاد جهوده فى المطالبة بحقوق المرأة العاملة، فلم يكتف بالدفاع عن حقوقها داخل البرلمان بل كون لجنة للدفاع عن حقوق المرأة العاملة من ممثلين عن الإتحاد النسائى ومجلس العاملين الذى يضم إتحاد نقابات العمال والمعلمين والموظفين وإتحاد الطلاب ومنظمات الشباب.

بدأت اللجنة عملها بتقديم مذكرة فى ٥ أكتوبر ١٩٦٧ تطالب بتنفيذ الأجر المتساوى للعمل المتساوى. أيدتها وساندتها مذكرات من نقابات العمل والعاملين. ونتيجة لهذه المذكرة وافقت الحكومة على تحقيق مبدأ المساواة جزئياً فمنح هذا الحق للمدرسات وخريجات الجامعة فقط.

وفى يوليو ١٩٦٨ سيرت اللجنة موكبا نسائيا كبيرا وسلم مذكرتين للجنة الدستور فى الجمعية التأسيسية، تطالب فيها بحقوق المرأة العاملة والحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية.

تبعت تلك المذكرة حملة واسعة قادتها لجنة الدفاع عن حقوق المرأة واشتركت فيها فروع الإتحاد النسائى والمنظمات المهنية والشعبية، مما اضطر حكومة حزب الأمة للإستجابة فوضعت لجنة كادر الموظفين تقريرها الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٩/٨ والذى أوصى بإدخال الموظفات فى الخدمة المعاشية، تحت قانون الخدمة المدنية عام ١٩٦٢. وفى ١٥ فبراير ١٩٦٩ عدلت حكومة الإئتلاف (الأمة + الإتحادى) المادة ٢١ من قانون المخدم والشخص المستخدم لعام ١٩٤٩، توصى بمنح المرأة العاملة عطلة للوضع بأجر كامل لمدة شهر قبل الولادة وشهر بعدها بعد مضى سنة من الخدمة. على أن يدرج ذلك فى ميزانية ١٩٦٩/ ١٩٧٠.

فى تلك الفترة نشطت جمعيات نسائية أخرى مثل رابطة المرأة الجامعية، وجمعية حماية الطفولة، والأخوات المسلمات بإسم الجبهة النسائية التى تعاونت مع الحكم العسكرى الأول الذى صادر الحريات. ولم تشترك الاخوات المسلمات فى النضال من أجل حقوق المرأة بل وقفن دائماً ضدها وحاولن عرقلة مسيرتها التاريخية.

مرت البلاد بفترة تاريخية حرجة إبان حكم الأحزاب الرجعية فقد بلغت أزمة الحكم قمتها وبرهنت تلك الأحزاب على عدم قدرتها على الخروج من تلك الأزمة بل أصبح كل حزب يعانى من الإنقسامات وتعدد الأجنحة تأتلف مرة وتنفصل أخرى. وفشلت الاحزاب الحاكمة فى إنتهاج سياسة لدولة وطنية حديثة الإستقلال. هذا الوضع المتدهور هيأ المناخ لتنفيذ إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذى نفذه نميرى، رافعاً شعارات الإشتراكية والديمقراطية والتنمية وحل مشكلة الجنوب ورفع مستوى المعيشة.. الخ. هللت الجماهير واستقبلته بالتأييد خصوصاً بعد أن ضم مجلس وزرائه عناصر ديمقراطية عرفت بإخلاصها ونضالها كجزء من القوى الشعبية.

أيد الإتحاد النسائى الحكومة، وقدم مذكرة تحوى مطالب المرأة وجعلها شرطاً لإستمرار الدعم والتأييد. فوافق نميرى على بعض المطالب فوراً وهى:

- تنفيذ حق الأجر المساوى للعمل المتساوى.
- إلغاء قانون المشاهرة.
- تعديل قانون النفقة بحث يخصم للأطفال نصف دخل والدهم.

- منح عطلة ولادة للعاملة لفترة ثمانية أسابيع.

- إدخال المرأة فى الخدمة المعاشية.

ظل الإتحاد النسائى يناضل فى كل الجبهات، ويقوم بواجباته فى كل الميادين فأرسل فى يونيو ١٩٦٩ مذكرة لوزارة التجارة قسم مراقبة الأسعار لمراقبة الأسعار. وأخرى لقاضى القضاة حول ضرورة تجديد سن الزواج وسن التشريعات اللازمة لمنع الزواج المبكر قبل سن البلوغ.

إتسع نشاط الإتحاد النسائى وتنوعت أساليب عمله وتعددت أشكاله التنظيمية الأمر الذى أدى إلى تحوله إلى منظمة جماهيرية واسعة القاعدة قوية القيادة وامتدت فروعه مغطية القرى والمدن فى كل مناطق السودان وحاز ثقة النساء العاديات.

وفى فبراير ١٩٧٠ عقد الإتحاد النسائى حلقة دراسية حول محو الأمية وتدريب الكوادر بالتعاون مع منظمة اليونسكو والإتحاد النسائى الديمقراطى العالمى. ودعا إليها مندوبات من أفريقيا والبلدان العربية وبعض البلدان الأوروبية وأمريكا اللاتينية ودعى جعفر نميرى ليفتتح الحلقة الدراسية. كما اعتاد الإتحاد فى مهرجانه السنوى (أسبوع المرأة) بدعوة رئيس الجمهورية ليلقى كلمة يحدد فيها موقف حكومته من مطالب المرأة. وفى كلمته فوجئ الإتحاد بتنكر نميرى لوعوده وإعلانه أنه لن يمنح المرأة حقوقها كاملة لأنها مستوردة. هذا أدى إلى توتر العلاقات.

وكانت هناك محاولات لإحتواء الإتحاد النسائى ونظمت حملة ضد الإتحاد بدعوى أن الإتحاد واجهة للحزب الشيوعى. فى هذه الفترة حدث الإنقسام داخل الحزب الشيوعى وخرجت منه بعض العضوات اللائى كن يعملن فى الإتحاد النسائى. فانقسمن من الإتحاد النسائى.

وفى أثناء الإستعداد لعقد المؤتمر السنوى للإتحاد فى أواخر عام ١٩٧٠، تم الإتصال بالمنقسمات ووضح لهن خطورة أحداث الإنقسام داخل الإتحاد فى تلك الظروف بالذات. وتم الإتفاق على تقديم قائمة واحدة بالمرشحات للجنة التنفيذية الجديدة، وتمت دعوة نميرى لإفتتاح المؤتمر. فجاء وشن هجوماً شديداً على قيادة الإتحاد على أساس أنها واجهة للحزب الشيوعى. وكان مخططاً لضرب المؤتمر من

الداخل على أن تنفذه المنقسمات، ولكن عضوات المؤتمر تصدين لاتهامات نميرى وهجومه على قائدات الإتحاد النسائى.

ونجح المؤتمر واجريت الإنتخابات تحت إشراف قاضى ومسجل الجمعيات وفازت قائمة فاطمة أحمد إبراهيم.

وفى نفس العام أعلن نميرى حل الإتحاد النسائى وقيام إتحاد نساء السودان، وتعاونت معه كل المنقسمات ورغم السند الحكومى ظل إتحاد نساء السودان تنظيما فوقيا وحصر نشاطه فى الدفاع عن نظام نميرى. جرت حملة إعتقالات واسعة بين قيادات الإتحاد النسائى سنة ١٩٧١، وفصلن عن عملهن الحكومى. (ونميرى أول نظام فى السودان يعتقل المرأة ويزج بها فى السجون لمجرد العمل السياسى والفكرى).

تنكر نظام نميرى لكل ما وعد الشعب السودانى به. فقوضت الديمقراطية وارتفعت تكاليف المعيشة وتدنت الخدمات الضرورية فى كل المرافق التعليمية والصحية. وتراجعت مكاسب المرأة التى نالتها إنتزاعاً، كما تعرضت المرأة للقهر والظلم والمطاردة والفصل والتشريد من العمل.

لجأ الإتحاد النسائى للعمل السرى بعد ذلك مباشرة مكوناً فروعاً فى الأحياء والمدن ومؤمناً على كوادره التى تكشف تواصل نضاله المستمر من أجل قضايا المرأة وقضايا الجماهير. ونوجز بعض ماقام به الإتحاد النسائى خلال تلك الفترة:

١ - فى مايو ١٩٧٣ نظم الإتحاد النسائى مسيرة ضد عصابة مايو للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ونشر محاكمات الشهداء، والكشف عن أماكن قبورهم.

٢ - فى عام ١٩٧٤ سير الإتحاد النسائى مسيرة احتجاج ضد قانون أمن الدولة وتقييد الحريات وتم إعتصام بوزراة الداخلية

٣ - فى ١٩٧٦ سار موكب نسائى بقيادة الإتحاد النسائى وحاصر فندق الميريدان عندما كان يقام فيه مؤتمر اتحاد نساء السودان، والذى حضرته مندوبات إتحاد النساء الديمقراطى العالمى، وقدمت مذكرة بإسم الإتحاد النسائى تكشف المذكرة عن الأوضاع فى السودان وقانون أمن الدولة المسلط على رقاب أبناء هذا البلد،

وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين واعادة الديمقراطية للسودان، وقدمت المذكرة لأعضاء الوفود ـ وكان لهذا الموكب أثره الفعال فى فشل اليوم الإفتتاحى للمؤتمر.

٤ – فى ١٩٧٩ سير الإتحاد النسائى وجماهيره موكباً هدارا عند زيادة أسعار السكر، وحاصر رئاسة مديرية الخرطوم مطالبا برفع الزيادة عن كاهل المواطنين، مما أدى إلى تدخل ضباط البوليس لضرب النساء وذلك بعد أن رفض جنود البوليس التعرض لهن لأن مطلبهن كان عادلا ويمس كل أسرة سودانية.

٥ – فى ١٩٨٣ سير الإتحاد النسائى موكباً ضد الغلاء وارتفاع الأسعار بصورة جنونية مما أدى إلى إعتقال قياداته والزج بها فى المعتقلات.

بجانب ذلك واصل الإتحاد النسائى عمله فى تكوين بقية الفروع التى تم ضربها من قبل نظام مايو.

كما عاودت مجلة صوت المرأة الصدور بصورة سرية وفى أوقات غير منتظمة، بسبب الظروف الأمنية وحصار رجال الأمن لكوادر الإتحاد النسائى، بجانب صعوبة الظروف المالية.. كما واصل الإتحاد النسائى إحتفالاته المستمرة باليوم العالمى للمرأة فى ٨ مارس من كل عام تحت مختلف الأشكال.

واصل الإتحاد النسائى رغم الحظر والمطاردة حضور كل إجتماعات الإتحاد النسائى الديمقراطى العالمى وإستطاع الاتحاد النسائى بعمله أن يحول دون إنضمام إتحاد نساء السودان الذى كونه نميرى إلى الإتحاد النسائى الديمقراطى العالمى.

شارك الإتحاد النسائى فى موكب ٣ إبريل ١٩٨٥ الذى كان بداية الشرارة الأولى لانتفاضة مارس/ إبريل التى أطاحت بحكم الدكتاتور جعفر النميرى. كما شاركت كوادر الإتحاد النسائى فى جميع المظاهرات التى خرجت فى الأحياء والمدن. كما سير الإتحاد النسائى موكباً تضامناً مع مسيرة التجمع النقابى التى حاصرت القيادة العامة والتى طالبت بالقصاص ورد السلطة لجماهير الشعب السودانى.

الردة فى الحركة النسائية السودانية منذ ١٩٨٩

سنتناول بالحديث الوضع المعاصر للمرأة السودانية بعد قيام إنقلاب البشير. وعمر البشير الذى يمثل الجناح العسكرى للجبهة القومية الإسلامية وقد قاموا بإنقلاب

على الإنتفاضة وأقاموا نظاما عسكريا إسلاميا فى السودان.

بدأت حملة شرسة على النساء وعمل المرأة. وقد فصل من الخدمة المدنية حوالى ٢٠ ألف مواطن سودانى مثلت النساء ربع هذا العدد. واستهدفت مصالح بعينها حيث فصلت كل الكوادر النسائية بالسلك الدبلوماسي وبقيت اثنتان. وبدأت حملة لفصل النساء من السلك القضائى ولكنهم لم يستطيعوا الإستمرار فيها لأن هذا مكسب أخذته المرأة منذ عام ١٩٦٢ - (حيث تواجدت المرأة فى وظائف القضاء الشرعى والاحوال الشخصية) - ولكن تم نقل بعض الكوادر إلى المكتب الفنى وهو مكتب للأبحاث ولم يؤثر هذا على وضع القاضيات ولكنهن مستهدفات بصورة مباشرة.

وفصلت العديد من الطبيبات رغم قلة عدد الأطباء المسجلين فى وزارة الصحة (١٦٠٠ طبيب عام ١٩٨٦)، وفصلت معلمات فى بلد نسبة الأمية فيه ٨٠٪، وفصلت النساء من البنوك بأعداد كبيرة.

وتعتبر هذه سياسة ومنحى فكريا متكاملا للجبهة القومية الإسلامية حيث يؤمنون أن مكان المرأة هو البيت ويجب عودتها إليه. وكان أول قرار طبقه رئيس الجمهورية هو فصل كل الموظفات التابعات له. وأقر التعامل مع الرجال فقط.

كانت هناك حملة على الحقوق المدنية للنساء، بالذات حقهن فى التنظيم فحلت كل التنظيمات النسائية عدا تنظيمات الجبهة القومية الإسلامية. وبدأت حملة إعتقالات واسعة لمجرد مطالبة النساء بحقهن فى التنظيم والتظاهر. ولأول مرة يتم تعذيب النساء. ويمكننا هنا الحديث عن حالة محددة لممرضة من جبال النوبة اتهمت بالتعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث اعتقلت وعذبت بوحشية وتم إغتصابها وقد اطلق سراحها بعد أن فقدت عقلها. ولم يقف الهوس الدينى تجاه النساء عند التعذيب فقط بل امتد للاغتيال، فقد اغتيلت موظفة بديوان الزكاة بواسطة زميلها الموظف الذى طالبها بأداة الصلاة فرفضت فاغتالها فى المكتب وأمام زملائها. وتم إخفاء هذا الموظف وبعد فترة أعلنوا عن عدم محاكمته لأنه مختل عقلياً.

كانت هناك أيضاً هجمة على هوية المرأة السودانية استهدفت زيها القومى «الثوب السودانى». حيث فرض قانون سمى « قانون الزى الإسلامى» لم يحدد بوضوح طبيعة هذا الزى ولحقه قانون آخر يصف هذا الزى بأنه « فضفاض لا يشف

ولا يصف ويكسو المرأة من الرأس إلى القدم، ويكون غير مزركش الألوان». وكان هذا بالتحديد وصف العباءة الإيرانية التى مولت إيران تصنيعها لقادة الجبهة الإسلامية وتحديداً سعاد الفاتح. وحاولوا فرضها بالقوة ونجحوا فى فرضها على كل موظفات الخدمة المدنية ، ومنعت أى سيدة ترتدى زيا مخالفا من دخول المصالح الحكومية. كما نجحوا فى فرض هذا الزى حتى على الأطفال الإناث فى المدارس فستان بأكمام طويلة وبنطلون وخمار ونجحوا. ولكنهم فشلوا حين حاولوا فرضه فى الجامعات. واستهدفوا جامعات بعينها مثل جامعة الأحفاد فى عام ١٩٩١، اعتقلوا طالبات من هذه الجامعة ووضعوهن فى عربات مكشوفة وداروا بهن فى الأسواق لاذلالهن بحجة عدم إرتداء الزى المحتشم «كن يرتدين ملابس عادية»، وتم جلدهن فى ميدان عام لتخويف وإرهاب النساء. وتكونت جمعيات تسمى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مهمتها الأساسية مطاردة النساء في الشوارع ليلبسن الزى المقرر، أيضاً التحقيق معهن حول هوية أى رجل مرافق لهن وعلى السيدة إثبات أن الذى يسير معها محرم أب أو أخ أو زوج أوأبن وإن لم تثبت ذلك تقاد إلى المحاكم الشعبية وهى عبارة عن خيام عسكريين وليس قانونيين ويحاكمن وينفذ حكم الجلد فوراً.

أعيد العمل بقانون صدر فى عهد النميرى يمنع النساء من السفر إلا فى رفقة محرم وقد تم تجاوزه فى فترة الديمقراطية إلا أنه لم يلغ، وحالياً يطبق العمل بهذا القانون بإصرار شديد. وكونت لجنة فى وزارة الداخلية سميت «لجنة النساء» كلها من الرجال. وعلى من تريد السفر التقدم بطلب لهذه اللجنة موضح به المحرم الذى سيرافقها (عمرة – مركزة) واللجنة لها حق قبول الطلب أو رفضه.

وصدرت مجموعة قوانين بإسم قوانين انضباط الشارع السودانى فى ولاية الخرطوم والولاية الوسطى. ومنها مواد تصادر حقوق النساء مثل منع عمل النساء من الخامسة مساء إلى الخامسة صباحاً، والمقصود بها فئة محددة من النساء تضطرهن ظروفهن الإقتصادية للقيام بأعمال هامشية مثل بيع الأطعمة والشاى فى الشوارع، ومعظم هاته النسوة كن عاملات بمصانع تم الإستغناء عنهن أو نازحات من مناطق الحرب فى جنوب وغرب السودان. ومن تخالف هذا القانون تعاقب بالجلد ٢٥ جلدة أو غرامة خمسة الأف جنيه أو العقوبتين معاً.. وإذا تكررت المخالفة تسجن شهرا وتغرم

خمسة عشر ألفاً من الجنيهات.

وابتدعت مواد قانونية غربية مثل مادة تسمى «الخلوة بالنساء» وتقول أن من يختلي بإمرأة في مكان مغلق حتى ولو كان العمل، يعاقب بالجلد ثلاثون جلدة هو المرأة أو يغرم أو العقوبتين معاً. ومعنى هذه المادة أن المرأة قد لا تجد محامياً أو طبيباً تستشيره إن لم يكن معها محرم. وهناك مادة أخرى إسمها « التواجد في منازل العزاب» هذا القانون يمنع تواجد النساء في منازل العزاب بغض النظر عن صلتهن بهم أم أو أخت. فالزيارة لهذه المنازل ممنوعة والعقوبة الجلد ٢٥ جلدة أو الغرامة أو الأثنين معاً. والحقيقة أن المجتمع السوداني المعروف بتسامحه كانت كثير من الأسر فيه تؤجر شققا للعزاب في منازلها. وتقوم بين هؤلاء العزاب والأسر صلات إجتماعية راقية حيث تقدم الأسر بعض الخدمات لهؤلاء الرجال مثل الأكل وخلافه. ولكن هذا القانون ألقى بظلال سيئة على هذه العلاقات. أيضاً لم يكن جلد أو ضرب النساء شيئا مألوفا في الثقافة السودانية، حتى في نطاق العائلة كان ضرب النساء أمراً مستهجناً جداً، وحتى الزوج لا تسمح له التقاليد السودانية بضرب زوجته ولهذا نشأت معارضة شديدة لعملية جلد النساء في الشوارع.

مداخلة نقدية حول الاتحاد النسائي السوداني

اعتقد ان الحركة النسوية السودانية مميزة عن حركات نسائية كثيرة في المنطقة طبعاً شاملها التخلف الحاصل في المنطقة العربية والواقع على السودان بصورة أكبر. بمعنى ان السودان بالنسبة لباقي الدول العربية متخلف إقتصادياً وإجتماعياً.

لعبت الحركة النسوية السودانية دوراً اساسياً في العمل السياسي وهذا يرجع الى ان تكوين التنظيمات النسوية كان مواكباً لتكوين التنظيمات السياسية الأخرى الحديثة مثل النقابات والعمل وسط العمال.. التنظيمات السياسية العقائدية، بمعنى ان الاتحاد النسائي او الحركة النسوية بدأت في نفس التاريخ الذى بدأت فيه الحركة السياسية العامة في السودان فاستطاعوا أن يواكبوا واصبحوا عنصرا هاما مع باقي التنظيمات - بمعنى أن الحركة النسائية في السودان ليست فقط صوتا في الانتخابات مؤثرة في القرار السياسي ولكن جزء من اتخاذ القرار يرجع للحركة النسوية. اذا تركنا المرحلة الأولى التي تكونت فيها الجمعيات الخيرية، فأول ما تكون كيان كالاتحاد النسائي

انخرط مباشرة فى العمل السياسى وعمل مع القوى السياسية التى واجهت ألاستعمار. وكان يعتقد انه بدون نيل المكاسب السياسية لن تتحقق مكاسب المرأة، وهذه المباشرة فادته كثيراً فى عمله. قبل ١٩٦٤ لم تكن هناك ديمقراطية لا للرجال ولا للنساء، ولكن مع أول انتخابات اقيمت كانت النساء مشاركات فيها.

كان هناك الاتجاه الاسلامى والتنظيمات التى تكونت منه. بداية كانت جمعية نهضة المرأة ونشطوا فى اكتوبر بعد ان نالوا حق التصويت، ولكن تكوينهم الاساسى بدأ ايام نميرى ابان الدكتاتورية. وكانت لديهم خبرة الوصول الى النساء باسم الدين، فى المساجد والبيوت فاستطاعوا ان يكونوا قاعدة كبيرة. وفى الفترة الصعبة فى السودان فى ظروف الجفاف والمجاعة استطاعوا الوصول لعدد كبير من النساء باشياء يمكن تشبيهها بالرشوة، مثل تقديم غذاء مقابل صوتهم فى او تأييدهم فى الانتخابات، وكن مدعومات دعماً مادياً كبيراً. وبنفس الشكل العام للحركة النسائية كن مشاركات فى الحياة السياسية بمعنى انهن يستخدمن نفس الآساليب المستخدمة من قبل التنظيمات الآخرى مثلا الشبابية، ولم يقصرن انفسهن على النساء وحقوقهن بمعنى انهن كن مشاركات بفاعلية فى العمل السياسى.

رغم ان التنظيمات النسائية استطاعت ان تحقق الكثير فى المجال السياسى ولكن على الصعيد الاجتماعى كانت مقصره وضعيفة ولم لأستطع ان افهم لهذا سببا. بمعنى مثلاً عضوات الاتحاد النسائى كن ملتزمات إلتزاما تاماً بالزى التقليدى السودانى، وكانت مسألة السلوك يتم عليها حساب عسير داخل التنظيم. فأى شئ خارج عن التقاليد السائدة سواء كانت هذه التقاليد صحيحة أم لا مرفوض تماماً، هذا كان المقصود منه ان يستطيعوا العمل وسط قاعدة واسعة من الجماهير وهى قاعدة، الشكل التقليدى هو المقبول وسطها. كانت عضوات الاتحاد النسائى فى مكان مثل جامعة الخرطوم اكثر تخلفاً من عضوات التنظيمات النسائية الاخرى فى السلوك الاجتماعى. ذكرنا ان هذا عمل سياسى بمعنى التلاحم مع القواعد لكن لم يسهم فى التغيير الاجتماعى. أيضاً مساهمة الاتحاد النسائى والتنظيمات النسائية الآخرى فى نبذ العادات الضارة مثل الختان كانت معدومة وهذه القضية مشكلة من مشاكل المرأة السودانية، فلم يقم الاتحاد النسائى باكثر من توعية عضواته، فلم ينظم حملة قوية مثل

ما حدث فى قانون الاحوال الشخصية والسياسية . وأيضاً مشكلة غلاء المهور لم ينظم حملة لذلك وقام فقط بتوعية عضواته، وحتى بين عضواته لم يكن هناك إلتزام فيمكن ان تقبل عضوه مهراً كبيراً وآخرى تجرى عملية الختان على بناتها . أى انه لعب دوراً كبيرا على المستوى السياسى ولكن على هذا الصعيد كان عمله ضعيفا .

وفى فترة الانتفاضة وبعد ابريل وبعد زوال نميرى كانت هذه الفترة من أكثر الفترات ركوداً للحركة النسائية . وكانوا يعتقدون انهم حققوا المطلب السياسى، وحتى قوانين الاحوال الشخصية لم يتم كتابتها ولم تصبح مواده من صلب القانون ولكن منشورات يصدرها القاضى وبعد ذلك يمكن لباقى القضاة ان يعملوا بها . وفى فترة الانتفاضة التى كان يمكن ان يكون فيها نهوض وسط الحركة النسائية، كانت المطالبة بالحقوق الخاصة بالمرأة ضعيفة جداً ولحد كبير معدومة . مثلاً هناك قانون شرعه نميرى يمنع المرأة من السفر بمفردها إلا مع محرم هذا القانون ظل باقياً ابان فترة الانتفاضة ايام الحكم الديمقراطى، فلم ينظم الاتحاد النسائى أى حملة لالغاء هذا القانون صحيح فى زمن الديمقراطية كان من السهل تجاوز هذا القانون لوجود معارف فيمكن لاى واحدة السفر. فى هذه الفترة التى كان يمكن ان يستفيد منها الاتحاد النسائى والحركة النسائية لم تكن هناك مطالبة نسوية بتغيير قانون الاحوال الشخصية، وفى الحقيقة كانت هناك مشكلة عامة فى البلاد لوجود القانون الاسلامى الذى اصدره نميرى والذى ظل موجوداً ابان فترة الديمقراطية ولا زال موجود. وابان فترة الانتفاضة كان الصراع لالغاء هذا القانون، حقيقة لم يعمل به ولكن لم يتم الغاؤه بصورة قانونية . ولكن الاتحاد النسائى لم تضمنه فى مطالبه فى هذه الفترة.

وأيضاً من مميزات الحركة النسائية السودانية انها كان مستقلة تمام الاستقلال . فهناك بعض التنظيمات لها أمانات خاصة بالمرأة تسمى بامانات المرأة بالحزب، مثلاً حزب الأمة لديه امانة للمرأة والحزب الاتحادى الديمقراطى أيضاً لديه امانة . ولكن التنظيمات النسائية مثل الاتحاد النسائى مستقل ولا يتبع لحزب، توجد شيوعيات داخل التنظيم ويمكن ان يكون هناك عضوات من تنظيمات أخرى ، وظل الاتحاد النسائى محتفظا باستقلاليته التامة . ايضا مصادر التمويل كانت ضعيفة جداً، وحتى فى زمن الانتفاضة لم يكن للاتحاد النسائى مقر وكانت الاجتماعات تتم فى البيوت وكل اشكال

العمل تتم بتمويل ذاتى من العضوات هذا جعل الاتحاد النسائى يحتفظ باستقلاليته.

إشكاليات الحركة النسائية السودانية*

(أ) الهوية

تبلورت الهوية الحضارية السودانية المتميزة عبر مخاض ممتد لقرون وحقب، أسهمت فيها العوامل التالية:

* الحضارة المروّية قبل الميلاد.

* الممالك المسيحية فى الشمال والوسط ونفوذها غرباً وجنوباً وشرقاً نحو البحر الأحمر.

* السلطنات الأفريقية العربية الإسلامية فى الوسط والغرب وهيمنتها شمالاً وشرقاً.

* الكيانات الإفريقية القبلية والعرقية فى الجنوب، والحراك والنماذج من الشمال الى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال.

* أصالة إجتهاد شيوخ الصوفية الإسلامية فى تلاقى تعاليم الإسلام والأعراف والتقاليد الافريقية والنيلية، ونماذج الثقافة العربية الإسلامية والثقافية المحلية.

* بصمات المعتقدات الإفريقية والنيلية على الشعائر المسيحية والشخصية المنفردة للكنيسة السودانية.

* تعايش واندماج جاليات الكنيسة الشرقية الوافدة من مصر والمشرق العربى وميسم الهوية السودانية على عادتها وسلوكياتها.

* النضال الوطنى الجماعى ضد التسلط الأجنبى الأول ١٩٢١ - ١٨٨٢م، والتسلط الأجنبى الثانى ١٨٩٨ - ١٩٥٦م.

من الخطأ إنتزاع فترة بعينها أو عامل بعينه من السياق التاريخى المتكامل وإلغاء ما قبل وما بعد. من الخطأ إنتقاء مكون واحد من مكونات الهوية الحضارية السودانية

---

* ورقة قدمها الاتحاد النسائى السودانى - فرع القاهرة ليتم تضمينها بالكتاب.

ودفعه لمستوى المطلق ونفى ماسواه.

* إنبثاق الهوية الحضارية السودانية من زخم التعدد والتنوع والتباين أمدها بمصادر ثراء وخصب ونماء، ودفعها قصداً نحو التفاعل الطوعى، والتواصل النفسى والوجدانى عبر ضرورات التبادل وتداخل سبل كسب العيش، وخير شاهد على ذلك اتخاذ القوميات والأعراف الافريقية السودانية على تباين أصولها اللغوية – اللغة العربية أداة للتخاطب فيما بينها ومع السلالات العربية الإسلامية السودانية.

* شأن كل هوية حضارية ذات جذور ومكونات متعددة، تصطرع فى جوف الهوية السودانية ميول التعصب وضيق الأفق، ومنازع الإستعداد القومى والدينى والعرقى، ومخاطر الإنغلاق فى منعطف بعينه فى مسيرة التاريخ (تجارة الرقيق مثلاً).

* على أن عوامل الوحدة والنماء الكامنة فى الهوية السودانية كفيلة بتجاوز دوافع التمزق والفرقة إذا ساد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا عبرت مناهج التعليم ومؤسسات الثقافة وأجهزة الإعلام عن الهوية فى شمولها.

* السودان متعدد الديانات والمعتقدات– أغلبية مسلمة، ومسيحيون، ومعتقدات افريقية، ومن هنا شرط التسامح والإحترام والمساواة فى المعتقد الدينى كمقدمة للمساواة فى المواطنة حيث لا تخضع المعتقدات لمعيار علاقة الأغلبية والأقلية، ومن هنا أيضاً شرط اقرار حقيقة أن الدين يشكل مكوناً من مكونات فكر ووجدان شعب السودان ومن ثم رفض كل دعوة تستصغر دور الدين فى حياة الفرد، وفى تماسك لحمة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية وثقافته وحضارته.

* السودان – على تعدد دياناته ومعتقداته – لم يعرف فى تاريخه المعاصر الإضطهاد الدينى أو الفتن الدينية – فلا الإسلام تعرض للقهر والكبت، ولا المسيحية حرمت من حق التبشير وأداء الشعائر، ولا أحاطت بالمعتقدات الإفريقية قيود وضعية. هذا يفسر سر التعايش والتسامح الذى ساد فى المجتمع السودانى حتى فرض الدكتاتور نميرى قوانين سبتمبر الإسلامية ١٩٨٣م ونصب نفسه إماماً جائراً على بيعة زائفة ومن بعده رسخت الجبهة الإسلامية الحاكمة منذ يونيو ١٩٨٩ أركان الدولة الدينية.

* على خلفية هذه الشروط الموضوعية وتأسيساً عليها تستند الديمقراطية السياسية السودانية في علاقتها بالدين على المبادئ الآتية:-

- المساواة في المواطنة وحرية العقيدة والضمير بصرف النظر عن المعتقد الديني.

- المساواة في الأديان.

- الإسلام والعرف مصدران من مصادر التشريع مع عطاء الفكر الإنساني وسوابق القضاء السوداني.

* على خلفية هذا الوضع وتأسيساً عليه فإن قيام الحكم على أساس ديني ينتقص حتماً من المساواة بين الأديان ومن حقوق المواطنين، ويضفي على الحكم والحاكم قدسية تمنحه حق تمثيل الإرادة الالهية، وتصبح معارضته الحكم أو الحاكم خروجاً على الدين.

* المنطق الباطني لهذا الواقع يرجح خيار النظام السياسي المدني الديمقراطي التعددي.

* إننا مع الإقبال على التراث الروحي والثقافي للشعب اقبالاً شاملاً خلاقاً ونقدياً، بعيداً عن السلفية الجامدة والعدمية الهوجاء، فالدين مكون أساسي من مكونات وجدان شعبنا عمق فيه حب الخير والتسامح وبغض القهر والإستبداد.

* إننا نعارض دعوة الدولة الدينية التي تطرحها القوى الإسلامية كأنها تنسف وحدة البلاد، وتجهض الحريات الديمقراطية وتكرس الإستبداد والتخلف. ونبني معارضتنا على جملة من الأسباب الآتية:-

١ - أن الدولة الدينية تعني أن يحكم فرد ما أو مؤسسة أو حزب يدعي لنفسه حق إمتلاك الحقيقة المطلقة والتحدث باسم الله وتمثيل إرادته في الأرض. وفي دولة كهذه لا يكون الصراع السياسي صراعاً بين رأي ورأي، ولا بين صواب وخطأ، وإنما يدور بمنطق الكفر والإيمان والحلال والحرام. ولذلك يصير إنتقاد الحاكم خروجاً على الدين بالضرورة وتصبح المعارضة زندقة ومعصية الحاكم معصية الله.

٢ – العقائد الدينية بطبيعتها ذاتها لا تخضع لمنطق الأغلبية والأقلية واعتبارات التصويت. وحين تتواجد فى الدولة عدة أديان، لا يمكن أن تقوم دولة دينية دون أن تنتقص من حقوق مختلف الأديان الأخرى: وفى هذه دعوة صريحة للفتن والأحقاد والإقتتال.

٣ – أن الدولة الدينية بجمود دعاتها وضيق أفقهم لا تصادر الحريات الديمقراطية فحسب، وإنما أيضاً الحريات الشخصية والعامة، فتفقر الحياة وتقتل الإبداع. إن الدولة الدينية ستجعل من النحت شركاً والرقص خلاعة، ووجود المرأة منفردة مع الرجل شروعاً فى الزنا.

٤ – ان معارضتنا للدولة الدينية تستند على معرفة بالتاريخ وبالأضرار الجسيمة والجرائم البشعة التى ألحقتها بالبشرية السلطات التى ادعت لنفسها القداسة والعصمة. ان تكفير العلماء وتجريم افكار الخصوم والفتك بالمعارضين ليس شأنا خاصاً بأوروبا القرون الوسطى، فتاريخنا العربى الإسلامى يطفح بالاستبداد والعسف.

٥ – ونعارض الدولة الدينية معتبرين بالويلات التى جرتها تجارب الدولة الحديثة فى ايران وباكستان والسودان.

٦ – إننا نقف مع أوسع حوار وطنى دون تزمت أو انغلاق لأجل استلهام التراث الدينى فى التشريع شرط آن تراعى ظروف العصر وألا تمس المساواة بين الناس أمام القانون سواء على أساس دينى إقليمى أو باعتبار الجنس أو العرف.

(ب) العلمانية

إننا مع دولة مدنية ديمقراطية تتمايز فيها البنى السياسية عن البنى الدينية، وتنتفى فيها أية قدسية عن السياسة فتتأسس بوصفها علماً بشريا بحتا.

دولة لاتحشر أنفها فى شئون الأفراد الروحية وتطلق حرية الضمير وحق ممارسة الشعائر الدينية. إننا مع الدولة العلمانية الديمقراطية حيث تكون إنسانية الإنسان لاديانته أو جنسه أو عرقه هى التى تؤهله وتضمن له ممارسة حقوقه.

ولا تعنى العلمانية طرد الدين من الحياة كما لاتشترط الالحاد. فقد عرف التاريخ متدينين مخلصين لعقائدهم، ولكنهم لم يرتضوا لأوطانهم أن تتمزق بالحروب

والفتن الدينية فكانوا من أنصار العلمانية ومدنية الحكم.

وليست العلمانية بضاعة غريبة عن الواقع السودانى مستوردة استيرادا أعمى من الخارج. فرغم أن جذورها التاريخية نشأت فى أوروبا وتبلورت فى الصراع ضد ظلامية الإقطاع والحكم بالحق الإلهى والاستبداد هناك. إلا أن بالسودان واقعاً يستنبتها ويستدعيها، فظروف التعدد الدينى والتجربة المرة للحكام الذين ادعوا القداسة والعصمة، كلها وقائع موضوعية جعلت من العلمانية شرطا أوليا لصيانة وحدة البلاد وترسيخ الديمقراطية.

والعلمانية كأى مفهوم إجتماعى، يتأثر تناولها وتطبيقها بالسياق الإجتماعى والسياسى والمعرفى، ولذلك تتمايز من بلد لآخر. ونحن عندما نتحدث عن العلمانية لايخطر فى بالنا إستنساخ التجربة الأوروبية بحذافيرها، فمثلاً نحن مع تدريس الدين فى المدارس ونوافق على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع. إننا فى السوان نعنى بالعلمانية مبادئ محددة:

* حق المواطنة بصرف النظر عن المعتقد.

* الشعب مصدر السلطات والحكم يستمد شرعيته من الدستور،

*كفالة حرية العقيدة والضمير.

* سيادة حكم القانون وإستقلال القضاء.

* مساواة المواطنين أمام القانون بصرف النظر عن المعتقد أو الجنس أو العنصر.

*ضمان الحقوق والحريات الأساسية مثل حق التعبير عن الرأى وتكوين الأحزاب والتظاهر والإضراب والتنقل وحق اللجوء إلى المحاكم.

*كفالة حرية البحث العلمى والفلسفى وحق الإجتهاد الدينى.

وتبين خبرة الشعب السودانى أنه كلما روعيت هذه المبادئ فى الدستور والتشريع قلت عوامل التوتر والشقاق، وكلما ضرب بها عرض الحائط أضيفت عوامل جديدة للحذر والحساسية والاضطراب.

إن الإتحاد النسائى السودانى يدعو للدستور الديمقراطى العلمانى وفصل الدين عن السياسة والدولة وفى الوقت نفسه يقر بواقع شعبنا حيث يسود الإسلام وتسود بدرجة أقل المسيحية، ولأقسام فى شعبنا معتقدات كريمة، وأقسام أخرى مازالت خارج التاريخ تمارس شعائر وثنية. ومن هذا الواقع واحتكاما به يستمد الإتحاد النسائى السودانى من أصول الشريعة الإسلامية مايلائم العصر من أحكام، ويحترم كل الأديان وكريم المعتقدات، ويعارض كل دعوة فوضوية للمساس بمعتقدات وبمقدسات الشعب. ويعارض بنفس المستوى المتاجرة بإسم الدين فى السياسة وشئون الحكم.

جـ - التمويل

يتعامل الإتحاد النسائى السودانى ويتعاون مع كافة المنظمات والهيئات والأفراد محلياً وإقليمياً وعالميا وفق مرامى وأهداف الإتحاد. ويقبل الإتحاد، بمبدأ التمويل من المنظمات بشرط أن لايكون مشروطاً من الجهة المانحة أو متعارضاً مع لوائح وأهداف الإتحاد.

لم تحدث أى خلافات سابقة أو حالية داخل الإتحاد النسائى السودانى فى التمويل، خاصة وان الإتحاد لم يكن طرفاً فى قضية التمويل ولأن التمويل قضية جديدة مطروحة فى الساحة.

د - الإستقلالية

* الإتحاد النسائى السودانى تنظيم نسائى واسع مستقل تماماً عن السلطة والأحزاب ويعمل وفق لوائح ونظم واضحة. وقد دفع الإتحاد النسائى ثمناً غالياً نتيجة دفاعه عن إستقلاليته عن السلطة فى ١٩٧٠، فقد دافع بضراوة عن هذه الإستقلالية رغم الترهيب والإعتقال الذى تعرضت له قيادات وعضوات الإتحاد ورغم سلاح الحل الذى استخدمته سلطة نميرى فقاوم الحل بالعمل السرى.

هـ - الأولويات

عاشت المرأة السودانية فى ظل أوضاع متميزة إذا ماقورنت بأوضاع النساء فى العديد من الدول العربية والإفريقية المجاورة. وكان ذلك نتيجة للنضال المبكر لنيل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية. فقد نالت المرأة نصيباً وافراً من التعليم،

أدى الى وجود نسبة من النساء فى الخدمة المدنية، ومنذ بداية الستينات تبوأت المرأة مناصب عامة فى الوزارات والحكومات المحلية، وترقت لوظائف مرموقة فى الطب والتعليم والقضاء وتساهم بفعالية فى مجال الإقتصاد.

أما بعد يونيو ١٩٨٩ فقد عمل نظام الجبهة الإسلامية على سلب وتجريد المرأة من كل مكتسباتها، وقام بتعريض حقوقها لانتهاكات سافرة فى كل مجالات الحياة شملت الفصل التعسفى من الخدمة والإعتقال والتعذيب وفرض الزى الإسلامى وتقييد حرية السفر والترحال، وتردت أوضاع المرأة بصورة مأساوية فى جنوب السودان وجبال النوبة نتيجة لإستمرار الحرب الأهلية المجنونة.

لذلك يطرح الإتحاد النسائى السودانى فى مقدمة القضايا المركزية أولويات المرحلة الحالية:

* * إستنهاض المرأة وكافة فصائل الشعب لمناهضة النظام الدكتاتورى.

* * الدعوة إلى إيقاف الحرب الأهلية واحلال السلام وايقاف الكارثة الإنسانية التى تحيط بالوطن.

* * كشف إنتهاكات حقوق المرأة والطفل التى يمارسها النظام الحاكم فى السودان وايقافها.

* * تحسين أوضاع المرأة والطفل بالداخل وفى المهجر.

* * إستعادة مكاسب المرأة التى نالتها عبر نضال طويل.

* * قيام جبهة نسائية واسعة هدفها النضال من أجل حقوق المرأة ووضعها فى حيز الديمقراطية.

خاتمــــة

«مقارنة بين البلدان الاربعة»

رغم الاختلاف فى ظروف البلدان الأربعة الذى يتراوح مابين وضع المرأة تحت الاحتلال «فلسطين»، وفى ظل حكم دينى «السودان»، وبين وضع المرأة فى دولة تسعى لفرض المساواة من خلال نصوص قانونية تقدمية. «تونس»، رغم هذا الاختلاف تظل أوضاع المرأة فى البلدان الأربعة أبعد ماتكون عن المساواه الفعلية تدل الاحصائيات فى البلدان الأربعة على أن نسبة الأمن أعلى بين النساء وبالذات النساء الريفيات. كما تقل نسبة التعليم العالى للنساء. وتزداد نسبة تسرب الاناث من المدارس. وأسباب هذا إما اقتصادية «مصر والسودان»، أو سيادة العادات والتقاليد الأبوية «البلدان الأربعة».

فى مجال العمل أيضا تبتعد أوضاع المرأة عن المساواه، تزاح المرأة من سوق العمل فى السودان لاسباب أيدلوجية، وينخفض نشاط المرأة العاملة فى تونس، وتقوم بأعمال هامشية أو خدمية، وتقل نسبة النساء فى الأعمال التى تحتاج لتأهيل أو فى وظائف الادارة العليا. كما أثرت ظروف الاحتلال فى فلسطين على عمل المرأة فازداد المجتمع الفلسطينى تمسكا بتدعيم الدور التقليدى للأسرة مما قلل من مشاركة النساء فى العمل بالذات فى مخيمات اللاجئين. ورغم ارتفاع نسبة عمالة النساء فى مصر إحصائيا للاحتياج لمشاركتهن فى الاقتصاد الأسرى، إلا أن قيمة عمل المرأة تتراجع اجتماعيا ولدى النساء أنفسهن.

على مستوى العمل السياسى: رغم الظاهرة الإحصائية الخاصة بقلة عدد النساء فى مواقع اتخاذ القرار فى تونس ومصر، فإن النساء فى البلدان الأربعة يمثلن جزءا هاما من الكتلة الاجتماعية النشطة سياسيا ويظهر هذا فى المواجهات السياسية تاريخيا، ويزداد بروزا فى فلسطين، حيث تواجه النساء الاحتلال السافر، وفى السودان حيث

يواجهن سلطة دينية فاشية. ولم يتطرق أحد بعد لأسباب بُعد النساء عن مواقع اتخاذ القرار وهل هو إبعاد متعمد أم اختيار قصدى للنساء؟ وقد تفيد دراسة حالة تونس فى هذا المجال، حيث ان نسبة المشاركة السياسية للنساء ضعيفة رغم الشوط الذى قطعته تونس فى مجال المساواة بين الجنسين.

على مستوى القوانين نجد اختلافا شديدا مابين تونس التى حققت طفرة فيما يخص الأوضاع القانونية للمرأة لتبنى الدولة إصدار قوانين أحوال شخصية تقدمية، وبين البلدان الثلاثة الأخرى. فمصر تعانى من الازدواج مابين دستور ينص على المساواه وقوانين عمل متقدمة نسبيا «مهدده الآن بقانون العمل الموحد»، وبين قوانين أحوال شخصية صدرت فى العشرينات ولم تتطور لمواكبة التغيير الاجتماعى الهائل فى العلاقات. بينما تعانى السودان من فوضى قانونية وذلك بإصدار منشورات بدلا من النص القانونى، ايضا ابتداع مواد قانونية جديدة تهدد النساء فى ابسط حقوقهن. وقد عانت المرأة الفلسطينية فى غياب دور الدولة من تعدد الانظمة القانونية، وهى الآن فى مفترق طرق بعد اتفاقية السلام، والنساء النشيطات يبذلن جهدا مضاعفا لفرض قوانين أسرة مدنية فى مواجهة فكر سلفى يهدد جهودهن.

على مستوى التطور التاريخى للحركة النسائية:

سبقت تونس ومصر البلدين الأخريين تاريخيا وكان ذلك مرتبطا مباشرة بحركة تنويرية قادها علماء دينيون واشخاص تعرفوا واحتكوا بالثقافة الغربية. ولاحظنا ان فلسطين والسودان ومصر تشاركوا جميعا فى خاصية الالتحام العميق بين الحركة النسائية الأولى وحركة التحرر الوطنى وظلت هذه البلدان الثلاثة محافظة على هذه الخاصية الى اللحظة الراهنة بدرجات مختلفة، وإن كانت مصر قد سبقت البلدان الأخرى بإنشاء منظمة نسوية مستقلة «الاتحاد النسائى» سنة ١٩٢٣ فقد أجهض هذا الجهد فى فترات انقطاع العمل الأهلى فى الخمسينات والستينات. فى حين استمر نمو الحركة النسائية فى تونس، وبدون انقطاع، وتدعمت مكاسبها فى ظل نظام سياسى سعى للمساواة. أما فى فلسطين فرغم البداية المتواضعة للحركة النسائية فى شكل جمعيات خيرية، إلا أن وجود الاحتلال دفع بالنساء للمشاركة وتحدى القيم القبلية

والتنظيم من خلال أطر حزبية أولا تطورت لتشكل النساء منظماتهن المستقلة بكل ما فى ذلك من جدل شديد الحيوية لم تعرف نتيجته بعد. وفى السودان استمدت الحركة النسائية قوتها من قوة وضع المرأة فى مجتمع تشكل الثقافة الأفريقية جزءا من هويته «بقايا النظام الأمومى»، ولكنها كانت اكثر الحركات النسائية محلية ولم تتأثر كثيرا بالحركة النسائية فى الغرب، وظل الجانب السياسى منها غالباً على الجانب النسوى بشكل واضح. هل يعود هذا الى الاغراق فى المحلية؟ أم الى اسباب اخرى تخص تطور ونمو الحركة السياسية فى السودان؟ أسئلة مازالت تحتاج لجهد لتجد اجاباتها.

الشيء الواضح فى تاريخ العمل النسائى فى البلدان الأربعة هو نمو الحركة النسائية فى خضم نمو الحركة الوطنية للكفاح ضد الاستعمار، وأن برامجها جميعا تضمنت جهدا مزدوجا: مساندة باقى القوى الشعبية فى البرنامج الوطنى العام والتنوير بخصوصية قضايا النساء القانونية والثقافية والاجتماعية. وإن طغى الجهد الوطنى فى السودان وفلسطين ومصر وبرز البرنامج النسوى التنويرى عن البرامج السياسية فى تونس.

الحركة النسائية الحديثه:

* قام نظام النميرى بحل الاتحاد النسائى السودانى سنة ١٩٧٠، وفى اعقاب هذا مباشرة لجأت عضوات الاتحاد النسائى السودانى الى العمل السرى وتعددت مسيراتهن ومشاركتهن لرفض الدكتاتورية حتى انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ التى أطاحت بحكم النميرى.

* كان النصف الثانى من السبعينات فى تونس لحظة هامة مثلت حدا فاصلا حيث وضحت ازمة النظام العامة وتصاعدت حركة الاضرابات حتى ٢٦ يناير ١٩٧٨ حيث أعلن العصيان العام.. ومن قلب هذا الجدل ظهرت النواة الأولى للحركة النسائية التونسية المستقلة.

* على الرغم من أن الجبهة الوطنية الفلسطينية قد حلت تدريجيا من قبل اسرائيل من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ إلا أنها قد انجزت مهمتها فى شق قنوات التعبير

السياسي.. وساهمت عوامل مختلفة فى تزايد انخراط النساء فى المقاومة السياسية فى الأعوام ٧٥-٧٨ حتى ولدت طليعة جديدة سنة ١٩٧٨ داخل الحركة الوطنية الفلسطينية هى الحركة النسائية المستقلة.

* فى مصر بدأت المبادرات الشعبية تنفصل عن النظام عشية السبعينات ويتصاعد المد الجماهيرى فى الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٥ كما يتصاعد وينمو الاتجاه الدينى، وفى اوائل الثمانينات تبدأ نواة الحركة النسائية المستقلة فى مصر..

هل هى مجموعة من المصادفات أن يبدأ نمو الحركة النسوية فى فترة زمنية واحده فى البلدان الأربعة؟ وإنها بدأت طريق استقلالها عن الأنظمة فى السودان وتونس ومصر وعن الأحزاب السياسية فى فلسطين فى نفس الفترة؟ اعتقادنا ان الأمر اكبر من مجرد المصادفة. بل يرجع للتشابه فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية بعد مرور حوالى ثلاثة عقود على التحرر الوطنى أعطت الشعوب فيها ثقتها للبديل الوطنى بغير تحفظ، وتصورت النساء ان قضيتهن ستحل لامحالة مع هذا البديل الذى اتخذ خطوات على طريق المساواة بين الجنسين فى بعض المجالات. وكما سقطت أوهام الشعوب سقطت أوهام النساء. ففى قلب هذه المجتمعات النامية التى بشرت بالمساواة ظلت القيم الأبوية سائدة بلا منازع، ولم يقلل من هيمنتها دخول المرأة معترك التعليم والعمل حيث بقيت الأسرة والمنزل العربى مكانا وحصنا لهذه القيم تحميها قوانين وأعرافاً غير قابلة للتجديد.

*

بدأ نمو التيارات الإسلامية المحافظة فى نفس الفترة تقريبا ليضيف زخما جديدا للقيم الأبوية ويشكل تهديدا لما حصلت عليه النساء من حقوق بنضالهن لمدة سبعة عقود سابقة. ونجح هذا الاتجاه فى فرض هيمنته على السودان من خلال قوانين نميرى المشتقة من الشريعة ثم حكم البشير سنة ١٩٨٩. ويكاد هذا الاتجاه يحقق نجاحا أيضا فى فلسطين حيث يفرض هيمنته على وجدان الفلسطينيين فى غزه ويضطر حتى معارضوه الالتزام بالرموز التى يفرضها خوفا من فقدان جماهيرهم،كما نما نفس الاتجاه فى تونس ومصر ووجه سهامه للنساء بادئا بالزى منتهيا بالمطالبة بعودة المرأة للمنزل، ورغم تهديد هذا الاتجاه لمكتسبات النساء إلا أن وجوده ساهم فى دفع الحركة

النسوية وتقويتها من خلال معارك التصدى لهجمات هذا التيار على مكتسبات النساء أيضا دعم استقلاليتها، وبالتالى توجهها النسوى من خلال كشف لعبة التنازلات السياسية بين انظمة الحكم والأحزاب السياسية من ناحية، والاتجاه الدينى من ناحية أخرى، حيث قدمت النساء وقضاياهن أكثر من مرة قرابيل فى لعبة التنازلات هذه . (حالة فلسطين – السودان – مصر) .

لايمكن اغفال دور إعلان السنوات من ١٩٧٥ – ١٩٨٥ كعقد للمرأة على قيام الحركة النسوية المستقلة، وإن كانت الحركة النسائية فى مصر وتونس قد بدأتا بالتنوير الذى قام به الرواد الأوائل الذين احتكوا بالثقافة الغربية، فإن قضايا لايمكن اغفالها قد نمت حديثا بفعل الاحتكاك بالحركة النسائية العالمية . إستخدم مصطلح نسوية بدلا من نسائية، والأول يدل على رفض التمييز على أساس النوع والمطالبة بالمواطنه الكاملة والدعوة لبناء الأسرة على أساس تشاركى بدلا من الهيمنة الذكورية . وإزداد الاهتمام بقضية الهوية للحركة النسوية العربية، ومازال الحوار دائرا حول هذه القضية بين مؤيد للهوية النابعة من تراث النساء فى العالم كله أو هوية خاصة تأخذ بالاعتبار تراثنا الذى يشكل الدين جزءاً اساسياً منه .

ولكن مما لاشك فيه أن مشاركة النساء العرب فى مجموعة المنتديات والمؤتمرات التى تمت منذ ١٩٧٥ ، قد ساهم فى تجديد موقف النسويات العرب وإن كن لم يصلن بعد الى تعميق كثير من القضايا الهامه لعملهن، وقد كشفت اللقاءات التى تمت مع النساء النشيطات فى البلدان المختلفة، أن كثيرا من القضايا التى طرحت للمناقشة كان يتم تناولها لأول مرة، وأن كثيراً من المجموعات النسوية والنسائية تعمل بطريقة ردود الأفعال والتى قد توجه الجهود ناحية قضية فرعية تستهلك الوقت والجهد .

وقد يفسر غياب تقسيم واضح للاستراتيجيات والأولويات لهذه الجماعات بتمردها على العمل الحزبى والذى خبرته الكثيرات من النشيطات فى الحركة النسوية . وقد يفسر بحداثة هذه المجموعات وطبيعة تكوينها . وقد تكون تلك الظاهرة هى المسئولة عن عدم إستقامة مسار المجموعات ومراوحتها أمام المهام المختلفة الملقاة

على عاتقها، بالذات وقد اختارت معظم هذه الجماعات ان تربط نضالها النسوى ضد المجتمع الأبوى بنضالها من أجل تعميق الديمقراطية والمطالبة بالمجتمع المدنى، أيضا مواجهة سياسات التبعية السياسية والهيمنة الاقتصادية.

لقد اختارت هذه المجموعات الطريق الأصعب لنضالها، فهل ستتمكن من حفظ توازنها بهذين المجدافين؟؟

الباحثات المشاركات

البحث التونسى

أ. حفيظة شقير – قانونية، أستاذة جامعية

وعضوة مؤسسة لجمعية النساء الديمقراطيات.

أ. خديجة الشريف – أستاذة جامعية فى علم الإجتماع

وعضوة مؤسسة لجمعية النساء الديمقراطيات.

أ. الهام المرزوقى – أستاذة جامعية فى علم الإجتماع

وعضوة مؤسسة لجمعية النساء الديمقراطيات.

البحث الفلسطينى

أ. د. إصلاح جاد – جامعة بيرزيت.

المداخلة المصرية

د. نادية عبد الوهاب العفيفى – عضوة مؤسسة لمركز دراسات المرأة الجديدة.

المداخلة السودانية

أ. نجوى فاروق محمد إبراهيم

أ. شادية زاهـر

أ. عزة التيجانى – (عضوات الإتحاد النسائى السودانى/ فرع القاهرة).

فهرست

صفحة

